المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCT): أقسام جديدة

تمت إضافة أقسام جديدة إلى مسودة التقرير السابق

فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCT)
27 تشرين الثاني 2017

ICANN

قائمة المحتويات

1 الخلاصة التنفيذية 3

1.1 حجز وإيقاف النطاقات 3
1.2 التكلفة بالنسبة لأصحاب الأسماء التجارية 3
1.3 إساءة استخدام DNS 4

2 توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين 5

3 المنافسة 7

3.1 التأثير المحتمل للنطاقات "المحجوزة" غير النشطة على تدابير المنافسة 7
3.2 الاختلافات الجغرافية في سلوك الحجز 8
3.3 العلاقة بين الحجز وانتهاك نظام اسم النطاق DNS 10
3.4 التوصيات 10

4 اختيار المستهلك 11

4.1 الدراسات السابقة 11
4.2 تحليل فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCTRT 12
4.3 تحليل فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCTRT: العلامة التجارية 13

5 الحماية 15

5.1 إساءة استخدام DNS 15
5.1.1 دراسة إساءة استخدام DNS 18
5.2 آليات حماية الحقوق 25
5.2.1 معلومات أساسية حول آليات حماية الحقوق 25
5.2.2 وصف آليات حماية الحقوق RPM 26
5.2.3 النظر في هذه الآليات: هل ساعدت في الحد من المشكلات التي تدور حول بحماية حقوق العلامات التجارية والمستهلكين في هذا التوسيع لنطاقات gTLD؟ 28
5.2.4 تقارير مؤشرات المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCT) لدى ICANN 32
5.2.5 التوصيات 36

6 الملاحق 39

6.1 وجهات نظر الأقلية حول تقرير إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS، التوصية رقم 4 39
6.2 بيان فردي 40
6.3 الملحق ج: الاستطلاعات والدراسات 41
6.4 الملحق هـ: ملخصات المشاركة 44

1 الخلاصة التنفيذية

في 7 مارس 2017، أطلق فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك مسودة تقريره للتعليق العام. وتم تلقي إجمالي 24 تعليقًا. ويجري الفريق في الوقت الحالي عملية مراجعة لهذه التعليقات ويحاول ضم وجهات النظر التي وردت فيها في تقريرها النهائي، حسبما يكون مناسبًا. وبالتزامن مع فترة التعليق العام الأولية، كانت هناك ثلاثة جهود تحليلية إضافية قيد التنفيذ: مناقشة الحجز والإيقاف واستطلاع لأعضاء الجمعية الدولية للعلامات التجارية INTA حول تكلفة برنامج نطاقات gTLD الجديدة بالنسبة لأصحاب العلامات التجارية، بالإضافة إلى دراسة حول إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS في نطاقات gTLD الجديدة. وقد أدى كل تحليل من هذه التحليلات إلى إجراء تحديثات على المسودة الأولية لتقرير فريق CCT والذي لم يحظ الجمهور إلى الآن بفرصة التعليق عليه. وبالتالي، فقد تم اتخاذ قرار بإصدار ملحق بمسودة التقرير من أجل توفير هذه الفرصة.

وبالنظر إلى وفرة التعليقات المقدمة بالفعل من فترة التعليق العام الأولية، يطلب فريق المراجعة في الوقت الحالي تعليقات فقط حول التغييرات التي أحدثتها التحليلات الجديدة التي تحيط بالحجز وإدارة العلامات التجارية وإساءة استخدام DNS. ووفقًا لما بينّا أعلاه، يعمل فريق المراجعة بصفة متزامنة من أجل التعامل مع التعليقات العامة الأولية وضم التعقيبات في التقرير النهائي المقرر إطلاقه في أوائل يناير 2018. ولسهولة الرجوع إليه، نطلب منهم إرفاق مرجع إلى التوصية (التوصيات) التي يشير إليها تعليقك (تعليقاتك).

وختامًا، يود فريق المراجعة أن يلفت انتباهكم إلى التوصية رقم 4 ذات الصلة بإساءة استخدام DNS. هذه التوصية الخاصة بإجراء سياسة (DADARP) أو فض منازعات إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS هي أول توصية المقدمة من فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك تفشل في الحصول على تأييد بالإجماع من فريق المراجعة. وفي حقيقة الأمر، فإن أغلبية كبيرة في فريق العمل مرتبطة "ببيان أغلبية" فيما يخص التوصية. وتم إجراء اقتراح بين فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك وكانت الغالبية تؤيد التوصية، لاسيما وأنها قد صيغت حسب الحاجة لإجراء مناقشة. وربما تنجح التوصية أو لا تنجح في الوصول إلى التقرير النهائي، لكن فريق المراجعة قد أفاد بأنه يجدر طرحها للتعليق العام من الجمهور. برجاء إيلاء اهتمام خاص بهذه التوصية والمسوغ الخاص باقتراحها عند قيد التعليقات العامة بحيث يتمكن فريق المراجعة بشكل أفضل من الاطلاع على مدى ميل المجتمع لاتخاذ مثل هذا الإجراء. إن معدلات إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS مرتفعة بشكل يبعث على القلق في بعض نطاقات TLD وتبدو إدارة الامتثال التعاقدي عاجزة أو غير راغبة في تناول المشكلة بشكل شامل وربما تمثل إجراءات DADARP حلاً، على الرغم من أنها تفرض عددًا من مؤشرات الحذر.

1.1 حجز وإيقاف النطاقات

بالنظر إلى النسبة العالية في عمليات التسجيلات "المحجوزة والموقوفة" في نطاقات gTLD الجديدة، حتى بالتناسب مع النسبة العالية للتسجيلات المحجوزة والموقوفة في نطاقات gTLD القديمة، فقد سعى فريق المراجعة لفهم ما إذا كانت هذه الظاهرة سوف تؤثر على استنتاجاته بشأن الأثر التنافسي لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة. وفي حين تم طرح العديد من الفرضيات فيما يخص التأثير المحتمل للحجز والإيقاف على التنافسية، لم يتم تقديم دليل مقنع يؤديها في المدى القريب. وفي حين لم يتوصل فريق المراجعة إلى أي دليل دامغ على تأثير الحجز والإيقاف على التنافسية، فقد وجدنا بعض التباين فيما بين المناطق فيما يخص مسألة الحجز والإيقاف. وعلى وجه الخصوص، يبدو أن هناك المزيد من النطاقات المحجوزة والموقوفة في نطاقات اللغة الصينية متى ما كانت هناك المزيد من المضاربات على وشك الحدوث.

كما قد يكون هناك ارتباط ما بين الحجز وتوزيع البرمجيات الخبيثة، لكنه ليس بنفس قوة ودلالة الاتجاه الشامل للمعدلات المنخفضة لتوزيع البرمجيات الخبيثة مقارنة بتلك المتعلقة بنطاقات gTLD القديمة. ومع ذلك، فإن فرق نسبة توزيع البرمجيات الخبيثة بين نطاقات gTLD القديمة والجديدة تبدو متقلصة، ولذل يجب على المجتمع القيم بمزيد من الاستكشاف للترابط بين الحجز وتوزيع البرمجيات الخبيثة.

كما أن النتائج الإجمالية لملاحظات فريق المراجعة حول الحجز والإيقاف غير حاسمة وترجح الحاجة إلى مزيد من البحث غير المقتصر على تأثير نطاقات gTLD الجديدة. ومن ثم، يوصي فريق المراجعة بجمع أكثر قوة للبيانات حول الأنواع المختلفة للحجز والإيقاف من أجل تسهيل مزيد من الشرح من جانب المجتمع لتأثير الإيقاف والحجز على التنافسية وثقة المستهلك والبروكسي الخاص به، أي إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS.

1.2 التكلفة بالنسبة لأصحاب الأسماء التجارية

أجرت الجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA) دراسة على الأعضاء بها من أجل البدء في التعرف على خبرات وتجارب أصحاب العلامات التجارية. وقد اطلع فريق المراجعة على هذه الدراسة، وأضاف إليها التحليل الخاص به. وعلى الرغم من عدد المشاركين في الاستطلاع المنخفض نسبيًا، إلا أن استطلاع الجمعية الدولية للعلامات التجارية يوفر بعض النتائج الملفتة فيما يخص مالكي الأسماء التجارية. وقد توصل الاستطلاع إلى أن "تسجيلات TLD الجديدة تكرر بشكل أساسي تسجيلات TLD أو ccTLD

القديمة"، وعلى وجه الخصوص فإن نسبة 17% فقط من المشاركين في الاستطلاع لديهم أسماء مسجلة في نطاقات gTLD الجديدة للمرة الأولى في نطاقات gTLD الجديدة في مقابل تكرار الأسماء الحالية في نطاقات gTLD أو نطاقات ccTLD القديمة. وهذا يرجح بأن التسجيلات الدفاعية لا تزال مشكلة في برنامج نطاقات gTLD الجديدة. وفي حين أن أحد الأغراض المعلنة لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة تمثل في إيجاد اختيار أكبر لأصحاب الأسماء التجارية، إلا أن المبرر الأعم لتسجيل النطاقات من جانب أصحاب الأسماء التجارية يبدو دفاعيًا.

وعلى الرغم من ذلك، يشير الاستطلاع إلى أن توسع برنامج نطاقات gTLD الجديدة جعل التسجيلات الدفاعية وسيلة حماية أقل كفاءة. وطبقًا لذلك، تحولت الأموال إلى بدائل ومراقبة موسعة.

وعلاوة على ذلك، يكشف الاستطلاع أن أكثر من 75% من الحالات تنطوي على خدمات خصوصية وبروكسي، وهو ما يرجح الحاجة إلى إجراء المزيد من البحث.

وفي النهاية، ثمة إشارة إلى أن تكليف الإنفاذ قد زادت في النطاقات الجديدة، وهو ما يرجح وجود انتهاك أكبر في تلك النطاقات الجديدة أكثر من نطاقات gTLD ونطاقات ccTLD القديمة.

كما يرجح استطلاع الجمعية الدولية للعلامات التجارية INTA أنه وعلى أقل تقدير، يلزم إجراء بحث مستفيض، ربما مع استطلاع مبسط يضم المزيد من المشاركين. لكن من الواضح أن أصحاب الأسماء التجارية قد أصيبوا بقدر من خيبة الأمل في برنامج نطاقات gTLD الجديدة وآليات حماية الحقوق التي تم يفعيلها.

1.3 إساءة استخدام DNS

لقد سعى فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCTRT بأقصى ما يمكنه إلى قياس فعالية الضمانات التقنية التي تم وضعها لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة في التخفيف من الأشكال المختلفة لإساءة استخدام DNS. وكجزء من هذه العملية، فقد أطلق فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك دراسة واسعة لإساءة استخدام نظام DNS بهدف تحليل مستويات إساءة الاستخدام الفنية في نطاقات gTLD القديمة والجديدة، وللرجوع بالفائدة على هذه المراجعة وربما لتكون أساسًا للتحليلات المستقبلية.

وبشكل عام، تشير دراسة إساءة استخدام DNS إلى أن طرح نطاقات gTLD الجديدة لم يؤد إلى زيادة القدر الإجمالي لإساءة الاستخدام بالنسبة لجميع نطاقات gTLD. وعلى الرغم من ذلك، توضح النتائج أن الضمانات التسع سالفة الذكر وحدها لا تضمن معدلاً منخفضًا في إساءة الاستخدام في كل نطاق gTLD جديدًا مقارنة بنطاقات gTLD القديمة. وعوضًا عن ذلك، فإن عوامل مثل قيود التسجيل والسعر والممارسات الخاصة بأمناء السجلات يبدو أنها الأقرب إلى التأثير على معدلات إساءة الاستخدام.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن طرح نطاقات gTLD الجديدة توافق مع زيادة في عدد البريد غير المرغوب المرتبط بعمليات التسجيل في نطاقات gTLD القديمة، في حين أن زادت التسجيلات الضارة في نطاقات gTLD الجديدة

النتيجة المستخلصة للتقرير ولفريق المراجعة تفيد بأن الضمانات الحالية لا تمثل حماية كافية ضد إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS وأنه يجب تقييم الحلول الإبداعية. ونحن نرحب بالتعليقات العامة على تلك النتائج المقدمة.

2 توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين

التوصيات مُلخصة في هذا الجدول. يمكن العثور على التوصية الكاملة بالإضافة إلى النتائج والحيثيات ذات الصلة، في الفصول المذكورة.

- **الشروط المسبقة أو مستوى الأولوية:** بالنسبة للوائح ICANN، أشار فريق المراجعة للمنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCT، إلى ما إذا كان يجب تنفيذ كل توصية قبل إطلاق الإجراءات اللاحقة لبرنامج gTLD الجديد. ووافق فريق المراجعة أن تُعطى تلك التوصيات التي لم تصنف كمتطلبات أساسية مستوى أولوية محدد زمنيا:
- **أولوية مرتفعة:** يجب تنفيذها خلال 18 شهرًا من صدور تقرير نهائي
- **أولوية متوسطة:** يجب تنفيذها في غضون 36 شهرًا من صدور تقرير نهائي
- **أولوية منخفضة:** يجب تنفيذها قبل بدء المراجعة التالية للمنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCT

#	التوصية	إلى	الشروط المسبقة أو مستوى الأولوية
الفصل 3. المنافسة			
3	جمع بيانات الحجز.	منظمة ICANN	عالٍ
الفصل 4. اختيار المستهلك			
9	إجراء استبيانات دورية للمسجلين.	منظمة ICANN	متطلبات مسبقة
الفصل 5. الحماية			
أ	يجب النظر في توجيه منظمة ICANN، في المناقشات التي تجريها مع السجلات من أجل التفاوض على تعديلات على اتفاقيات السجلات الحالية، أو في المفاوضات الخاصة باتفاقيات سجلات جديدة مرتبطة بالجولات التالية من نطاقات gTLD الجديدة، بحيث تحتوي على شروط في الاتفاقيات بتوفير حوافز، بما في ذلك الحوافز المالية للسجلات، لاسيما السجلات المفتوحة، واعتماد تدابير استباقية للتغلب على إساءة الاستخدام.	مجلس إدارة ICANN، مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات، مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء السجلات، منظمة دعم الأسماء العامة ومجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة	عالٍ
ب	النظر في توجيه منظمة ICANN في المناقشات التي تجريها مع أمناء السجلات والسجلات من أجل التفاوض على تعديلات على اتفاقية اعتماد أمناء السجلات واتفاقيات السجل من أجل تضمين أحكام تهدف إلى منع الاستخدام النظامي لأمناء سجلات بعينهم من أجل إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS الفنية.	مجلس إدارة ICANN، مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات، مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء السجلات، منظمة دعم الأسماء العامة ومجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة	عالٍ
ج	الاستفاضة في دراسة العلاقة بين بعض مشغلي السجلات وأمناء السجلات وإساءة استخدام DNS من خلال البدء في جمع بيانات مستمر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مبادرات الإبلاغ عن أنشطة إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات (DAAR) التي تديرها ICANN. يجب نشر هذه المعلومات بانتظام لأغراض الشفافية لكي تكون لها القدرة على تحديد السجلات وأمناء السجلات الذين يحتاجون للخضوع لتدقيق أعلى وأولوية أعلى من جانب امتثال ICANN. عند تحديد ظاهرة إساءة الاستخدام، يجب على ICANN تنفيذ خطة إجرائية من أجل الرد على تلك الدراسات وتصحيح من يتم تحديده من مشكلات، وتحديد جمع البيانات المستمر في المستقل.	مجلس إدارة ICANN، مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات، مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء السجلات، منظمة دعم الأسماء العامة ومجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة، فريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات.	عالٍ
د	يجب على المجتمع النظر في سياسة لفض نزاعات إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات ("DADRP") من أجل التعامل مع مشغلي السجلات وأمناء السجلات الذين يثبت أن لديهم مستوى عالية من إساءة الاستخدام (للتحديد، على سبيل المثال أكثر من 10% من	مجلس إدارة ICANN، مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات، مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء	عالٍ

	أسماء النطاقات هي أسماء نطاقات مدرجة في القائمة السوداء). ويجب مطالبة مشغلي السجلات وأمناء السجلات في الحالة الأولى أ) بتفسير سبب ذلك لإدارة الامتثال في ICANN، ب) الالتزام بالتخلص من هذه الإساءة في غضون فترة زمنية محددة، و/أو اعتماد سياسات تقييد أكثر صرامة في غضون فترة زمنية محددة. وقد يؤدي عدم الالتزام بذلك إلى الاستعانة بإجراءات DADRP إذا ما فشلت ICANN في اتخاذ إجراءات بنفسها.	السجلات، منظمة دعم الأسماء العامة ومجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة، وفريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات	
40	دراسة تأثير من أجل التحقق من تأثير برنامج نطاقات gTLD الجديدة على التكاليف والجهد المطلوب لحماية العلامات التجارية في نظام أسماء النطاقات DNS، وذلك على فترات منتظمة من أجل الوقوف على تطور برنامج نطاقات gTLD الجديدة بمرور الوقت مع زيادة تسجيلات نطاقات gTLD الجديدة. نوصي بأن تتم دراسة الأثر المقبلة بالتحديد، خلال الـ 18 شهراً المقبلة بعد إصدار تقرير فريق المراجعة النهائي، وأن تتم الدراسات التي تليها كل فترة 18 إلى 24 شهراً. يقر فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك بحقيقة أنه تم تنفيذ ذلك في عام 2017 من خلال شركة Nielsen باستطلاع آراء أعضاء الجمعية الدولية للعلامات التجارية ونحن نشجع ذلك من أجل مواصلة الإشارة إلى الدراسة يجب أن تكون أكثر حميمية.	منظمة ICANN	عالٍ
41	يجب أن تتم عملية مراجعة URS كاملة، وأن يعطى الاعتبار للطريقة التي ينبغي أن تتعامل بها مع UDRP. وعلى الرغم من ذلك، وبالنظر إلى أن مراجعة عملية وضع السياسات لجميع آليات حماية الحقوق في جميع نطاقات gTLD الجديدة التي تُجرى في الوقت الحالي، يجب أن تأخذ عمليات المراجعة هذا التقرير بعين الاعتبار عند نشره، وقد يكون ذلك غير ضروري إذا كانت نتائج هذا التقرير مهمة للغاية، وما إذا كان التقرير ينظر بشكل كامل في تعديلات محتملة.	منظمة دعم الأسماء العامة	متطلبات مسبقة
42	يجب تنفيذ تحليل التكلفة والفائدة بالإضافة إلى مراجعة لدار مقاصة العلامات التجارية ونطاقاها من أجل توفير معلومات قابلة للتحديد الكمي حول التكاليف والمزايا المرتبطة بالحالة الراهنة لخدمات دار مقاصة العلامات التجارية وبذلك تتاح الفرصة لإجراء مراجعة فعالة للسياسة.	منظمة دعم الأسماء العامة	متطلبات مسبقة

3 المنافسة

3.1 التأثير المحتمل للنطاقات "المحجوزة" غير النشطة على تدابير المنافسة

بشكل عام، في مناقشتنا حول تأثير نطاقات gTLD الجديدة على المنافسة، فإننا نعامل جميع النطاقات بالمساواة. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن أغلبية النطاقات سواء في gTLD القديمة أو الجديدة لا تمثل المعرفات الأولية للمواقع النموذجية. بدلًا من ذلك، تتم إعادة توجيه هذه النطاقات إلى نطاقات أخرى (بما في ذلك النطاقات الفرعية)، يتم استخدامها فقط للبريد الإلكتروني، وتحقق مداخيل من خلال الإعلانات أو ببساطة لا يتحول إلى عنوان IP المقابل له، حيث يتم ربما الاحتفاظ بها احتياطيًا من قبل المضاربين أو كنطاقات أولية من قبل السجلات. ومن أجل إجراء تقييم رفيع المستوى للتأثيرات، ونتيجة لعدم وجود مصطلح أفضل، فقد اعتبر فريق المراجعة أن هذه النطاقات "محجوزة". لقد حاول فريق المراجعة ببساطة أن ينظر فيما إذا كانت معدلات هذه الأنشطة مختلفة بين نطاقات gTLD القديمة والجديدة، وإذا كان الأمر كذلك، إذا ما كان الفرق يستحق مزيدًا من البحث. والنتيجة التي توصلنا إليها هي أنه في حين أن مزيد من البحث أمر نموذجي، فإن سياق برنامج نطاقات gTLD الجديدة قد لا يكون هو الأنسب. وباستخدام هذا التعريف الموسع للحجز، ووفق البيانات التي قامت nTLDstats على جمعها، فإن حوالي 68% من التسجيلات في نطاقات gTLD الجديدة محجوزة حاليًا.[1] وعلى سبيل المقارنة، فإن 56% من تسجيلات نطاقات gTLD القديمة محجوزة حاليًا. يرى هالفورسن وآخرون أن الحجز يرجع إلى: (1) مضاربة من أجل بيع النطاق لاحقًا وتحقيق ربح؛ أو (2) التخطيط لتطوير النطاق في وقت لاحق؛ أو (3) فشل في التطوير.[2]

تشمل الأمثلة على أنماط السلوك التي يمكن اعتبارها حجزًا ما يلي:

- اسم النطاق لا يتحول إلى عنوان IP المقابل له.
- اسم النطاق يتحول إلى عنوان IP المقابل له ولكن محاولات الاتصال من خلال HTTP تصدر رسائل خطأ.
- اتصالات HTTP ناجحة ولكن النتيجة عبارة عن صفحة تُظهر إعلانات أو تعرض النطاق للبيع أو كلاهما. يمكن استخدام هذه الصفحات أيضًا كطريقة لتوزيع البرمجيات الضارة.
- الصفحة التي تظهر فارغة أو تشير إلى أن المسجل لا يوفر أي محتوى.
- الصفحة التي تظهر عبارة عن نموذج يوفره السجل دون أي تخصيص من قبل المسجل.
- تم تسجيل النطاق من قبل جهة فرعية لمشغل السجل ويستخدم نموذجًا قياسيًا دون أي محتوى فريد.
- النطاق يعيد التوجيه إلى نطاق آخر في TLD مختلف.

بطبيعة الحال، فإن هذا يمثل في الواقع تمثيلًا إجماليًا "للحجز" لأنه من المحتمل أن التأثيرات على المنافسة لكل من هذه السيناريوهات مختلفة. سيتطلب البحث المستقبلي تحليل كل من هذه الفئات بشكل فردي لتحديد التأثير على المنافسة.

إلا أنه، بسبب أن نسبة التسجيلات "المحجوزة" في نطاقات gTLD الجديدة كبيرة جدًا، فقد سعى فريق المراجعة لفهم ما إذا كانت هذه الظاهرة ستؤثر على استنتاجاته بشأن تأثير تقديم نطاقات gTLD الجديدة في السوق التجارية ما سينتج عنه ضرورة القيام بمزيد من البحث. يمكن تقديم فرضيات تقترح احتساب أنواع معينة من النطاقات المحجوزة بشكل مختلف عند حساب حصة وتركيز السوق. مثلًا، فإن أحد الأسباب المحتملة لاحتساب نسب الحجز هو أن نسب تجديد التسجيل قد ترتبط ارتباطًا عكسيًا بنسب أنواع معينة من الحجز حيث أن حصص السوق الحالية لنطاقات المستوى الأعلى ذات مستويات الحجز المرتفعة نسبيًا قد تبالغ في تقييم أهميتها التنافسية على المدى البعيد. وعلى سبيل المثال، فإن بعض التسجيلات المبكرة في نطاق gTLD جديد هي نتيجة سلوك "التسجيل المبكر" من قبل المضاربين. إضافة إلى ذلك، كان هناك ارتفاع أولي في التسجيلات من الصين سواء في نطاقات gTLD القديمة والجديدة، وبعضها كان نتيجة المضاربة والبعض الآخر نتيجة القوانين التي قد تتغير عبر الزمن. وأخيرًا، فإن الأسعار المتباينة بين التسجيل الأولي والتجديد قد يكون لها تأثير كبير على عمليات التجديد.[3] في مثل هذه الحالة، يجب خصم هذه النطاقات الجديدة بنسبة متوافقة مع الترابط. بصيغة أخرى، إذا تم عزل تسجيلات المضاربة وتحديد أن نصفها قد يتم تجديده، فإن عددها يجب خصمه بنسبة 50% في أي حساب لحصة السوق أو تركيز السوق. بطبيعة الحال، يجب ترك مجال لاحتمال أن سلوك المضاربة مختلف أساسًا بين نطاقات gTLD الجديدة والقديمة ذات توقعات سوقية محددة. وتفترض فرضية أخرى أن النطاقات المستخدمة كسجلات أساسية تتضمن نقلًا من نطاق موجود. وبصيغة أخرى، فإن سجلًا أساسيًا قد يكون مؤشرًا على قبول مؤقت لنطاق gTLD الجديد من قبل السوق مع الاحتفاظ بالنطاق القديم على المدى القريب فقط من أجل تيسير عملية النقل. في هذه الحالة، فإنه يجب خصم النطاقات التي تحول إليها نطاقات أخرى بنفس النسبة. وبطبيعة الحال، هناك حالات تمثل فيها إعادة التوجيه ببساطة "تسجيلاً

[1] "نظرة عامة على حجز النطاقات في نطاقات gTLD الجديدة" (تم الاطلاع عليها في 21 مارس 2017)، https://ntldstats.com/parking/tld
[2] تي هالفورسن، إم إف. دير، أي فوستر، إس سافيج، إل كي. سول، وجي إم. فويلكر، "من academy. إلى zone.: تحليل التسجيل المبكر لنطاقات المستوى الأعلى الجديدة" مداولات مؤتمر ACM لسنة 2015 حول قياس الإنترنت.
[3] مثلًا، كان التسعير الأولي لـ XYZ مجانيًا في كثير من الحالات لكن التجديد كان بتسعيرة كاملة.

مفرطًا" سواء للتعامل مع الأخطاء الإملائية والتخمينات أو لحماية هوية العلامة التجارية. سيتطلب التحليل المستقبلي لإعادات التوجيه تحديد النطاقات التي يتم استخدامها لتسويق الموقع الإلكتروني. أخيرًا، من الممكن أن يكون للمضاربة تأثير لصالح المنافسة، لا يظهر بشكل مباشر من خلال حسابات حصة السوق وتركيز السوق، وذلك من خلال الربط بين الوافدين الجدد والنضج، وهو ما يستغرق عادة 3-5 سنوات. ونظرًا لمهمة دراسة تأثير نطاقات gTLD الجديدة على المنافسة، فإن السؤال الأول هو ما إذا كانت نسبة الحجز مختلفة بشكل كبير في نطاقات gTLD الجديدة مقارنة بمجال نطاقات gTLD القديمة.

ومن أجل فهم هذا الموضوع بشكل أفضل، استخدم فريق المراجعة بيانات الحجز الموجودة لنطاقات gTLD الجديدة التي تحتسبها nTLDstats بشكل منتظم. كما طلبنا أن يطور عقد ICANN مع nTLDstats بيانات حجز لتشمل نطاقات gTLD القديمة ولا سيما لهذا المشروع.[4] قمنا باستخدام بيانات التسجيل لشهر كانون الأول (ديسمبر) 2016، وهو الشهر نفسه الذي تنبني عليه الإحصائيات الأخرى في هذا التقرير، وقياس الحجز الأكثر شمولية المقدم من قبل nTLDstats، ومجموع الموارد السبعة (7) المستقلة للحجز التي تحددها.[5]

باستخدام هذه البيانات، قمنا بمقارنة أولية لنسب الحجز الإجمالية بين نطاقات gTLD لقديمة والجديدة. وقد قدرت nTLDstats أن متوسط مرجح نسبة الحجز لنطاقات gTLD القديمة في ذلك الشهر كانت تبلغ حوالي 56 بالمائة وأن متوسط مرجح نسبة الحجز لنطاقات gTLD الجديدة في الشهر نفسه بلغت حوالي 68 بالمائة، وهي نسبة أكبر بما يقارب 20 بالمائة مقارنة بنسبة حجز نطاقات gTLD القديمة.[6] مجددًا، لسنا متأكدين من تأثير النطاقات المحجوزة على المنافسة في السوق، لكن إذا كانت النطاقات المحجوزة نوعًا ما أقل أهمية كعلامات للمنافسة، فهذا فرق كبير قد يؤثر على حساب مؤشراتنا المتعلقة بالمنافسة.[7]

من خلال دراسة سريعة لفهم الأهمية المحتملة لنسب الحجز بالنسبة لحصص السوق مستقبلًا، حاولنا تحديد إذا ما كانت هناك علاقة بين نسب الحجز ونسب التجديد. من أجل إجراء هذا التحليل، قارنا نسب الحجز لكل نطاقات المستوى الأعلى لغاية كانون الأول (ديسمبر) 2016 مع احتساب نسبة التجديد بناء على تقارير المعاملات الشهرية للسجلات[8] للفترة تموز (يوليو) - كانون الأول (ديسمبر) 2016.[9] باستخدام تحليل الارتباط بيرسون، لم نتمكن من إيجاد ترابط مهم إحصائيًا بين نسب التجديد ونسب الحجز سواء في نطاقات gTLD الجديدة أو القديمة. في حين أن تحديد علاقة كان ليكون مهمًا، فإن نتائج هذا الاختبار، لا تمثل بأي حال، نفيًا لترابط محتمل. نوصي بدراسات أكثر تعمقًا لهذا الموضوع من أجل فهم أفضل لما إذا كانت هناك علاقة أم لا. قد تتضمن مثل هذه الدراسات، من بين أمور أخرى، تحليلًا أدق للعوامل التالية: 1) ما مقاييس الحجز التي تقيس بشكل أفضل المنافسة في السوق؛ 2) ما نسب التجديد التي يجب استخدامها؛ 3) ما هي العوامل الأخرى غير الحجز التي من المحتمل أن تؤثر على نسب التجديد؛ 4) ما هو الشكل الوظيفي (مثلًا، خطي، لوغاريتمي، وما إلى ذلك) للعلاقة بين الحجز والتجديدات؛ 5) ما "الفرق الزمني" لبن الحجز وعدم التجديدات (أي كم المدة بين حجز اسم نطاق وبين عدم تجديده)؟

3.2 الاختلافات الجغرافية في سلوك الحجز

سعى فريق المراجعة أيضًا إلى تحديد إذا ما كان حجم النطاقات المحجوزة يختلف حسب المنطقة. على سبيل المثال، تشير دراسة باسم Latin American and Caribbean DNS Marketplace Study (أو دراسة LAC) إلى أنه "عبر المنطقة بالكامل، فإن نسبة 78% من أسماء نطاقات gTLD نشطة، ونسبة 22% غير مستخدمة (إما لانتهاء المهلة أو بسبب خدمات غير نشطة)".[10] بالمقارنة، ووفق nTLDstats، فإنه عبر جميع نطاقات gTLD الجديدة هناك ما يقارب 33% من النطاقات ليس لها نظام DNS صالح أو قدمت إجابات HTTP غير صالحة.

---

[4] طبقت nTLDstats تحليلها للحجز على كل نطاقات gTLD القديمة بناء على عدد الأسماء في ملف منطقتها. بالنسبة لنطاقات المستوى الأعلى التي تضم 10,000 اسم أو أقل، حللت nTLDstats كل الأسماء المسجلة، وبالنسبة لنطاقات المستوى الأعلى ذات 10,001-100,000 اسم، حللت nTLDstats نسبة 10% من الأسماء المسجلة، وبالنسبة لنطاقات المستوى الأعلى ذات أكثر من 100,000 اسم، حللت nTLDstats نسبة 1% من الأسماء المسجلة. كما أجرت nTLDstats مراجعة يدوية لنسبة 10% من لعينة الكلية للتحقق من النتائج الإيجابية الكاذبة.

[5] وعلى وجه الخصوص، عدلنا عدد التسجيلات لكل نطاق gTLD ليعكس عدد التسجيلات التي لم يتم حجزها، أي أننا حسبنا (1 ناقص نسبة الحجز) مرة عدد التسجيلات لكل نطاق gTLD.

20 بالمائة من 55.6=11.2 و55.6 + 11.12=66.72 (تقريبًا 68%).

[7] في أقصى حد، إذا ما استثنينا التسجيلات المحجوزة من تحليلنا لحصة السوق تمامًا، نجد أن حصة السوق "غير المحجوزة" لتسجيلات نطاقات gTLD الجديدة تمثل نسبة من جميع نطاقات gTLD تبلغ 10.9 بالمائة، أي تقريبًا 23 بالمائة أقل من حصة 14.2 بالمائة عندما يتم تضمين النطاقات المحجوزة. (القيام بتعديل مماثل في حساباتنا لتركيز السوق لم يعط فرقًا كبيرًا بين تضمين أو استثناء النطاقات المحجوزة.)

[8] لا تقدم السجلات حساب نسبة التجديد لمنظمة ICANN. ومع ذلك، نظرًا للتجديد التلقائي لنطاقات المستوى الثاني، حسبنا نسبة تجديد لكل نطاق مستوى أعلى عبر قسمة عدد معاملات التجديد على مجموع معاملات الشطب (خارج إضافة فترة السماح) زائد معاملات التجديد.

[9] نسب التجديد الشهرية يمكن أن تكون متقلبة للغاية وتمثل فقط نسبة من النطاقات القابلة للتجديد في ذلك الشهر، في حين أن نسب الحجز يتم احتسابها عبر كل النطاقات في نطاق مستوى أعلى. لذلك، استخدمنا فترة ستة أشهر لحساب نسب التجديد من أجل تقليل أخطاء العينة في تحليلنا.

[10] Oxford Information Labs وLACTLD وEURid وInterConnect Communications ودراسة سوق نظام اسم النطاق لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (سبتمبر 2016)، تم الاطلاع عليها في 23 أكتوبر 2017، https://www.icann.org/en/system/files/files/lac-dns-marketplace-study-22sep16-en.pdf

ورغم أن فريق المراجعة لم تكن لديه القدرة على الربط المباشر بين عناوين المسجلين والنطاقات المحجوزة، فقد حددنا ستة من بين أكبر 50 نطاق gTLD جديد بما في ذلك نطاقات TLD يتم تشغيلها بمعرفة سجلات مقرها كائن في الصين وتشير إلى معدلات حجز وإيقاف أعلى بشكل ملحوظ من المتوسط عبر جميع نطاقات gTLD الجديدة، بمعدلات حجز وإيقاف تتراوح بين 85% لنطاق wang. إلى 93% لنطاق xin. يشير الجدول أ[11] أدناه إلى معدل الحجز لكل واحد من الستة:

	معدل الحجز (%)
جميع نطاقات gTLD الجديدة	%68
.XIN	%97.77
.WANG	%85.08
.TOP	%85.08
网址 (xn--ses554g)	%83.22
.REN	%82.82

طبقًا للبيانات المقدمة من nTLDstats، هناك أكثر من 9 ملايين تسجيل تم القيام بها في سلاسل نطاقات gTLD الجديدة ذات المصدر في الصين.[12] من بين الأسباب المحتملة وراء مستويات المرتفعة لمعدلات الحجز التي لوحظت في نطاقات gTLD الجديدة المتاحة للمسجلين الصينيين ربما المضاربة في تسجيلات النطاقات خارج الصين، لاسيما فيما يخص أسماء النطاقات القصيرة (أي الأسماء التي تحتوي على خمسة حروف أو أرقام أو أقل من ذلك). ففي عام 2015، اشترى المستثمرون الصينيون عددًا كبيرًا من أسماء النطاقات القصيرة حيث اعتبار هذه الأسماء شيقة بشكل خاص بالنسبة للمستثمرين الصينيين.[13] وعلاوة على ذلك، يبدو أن المشترين الصينيين يشترون أيضًا أسماء باستخدامات نهائية فعلية مأمولة ويعتدون أنها سوف ترتفع من حيث القيمة. ونتيجة لذلك، فإن زيادة وعي الاستثمار في الناطقات في الصين قد أسهم في زيادة معدلات الحجز لنطاقات gTLD الجديدة الصينية. وقد يعد هذا الاتجاه أيضًا مؤشرًا على فقاعة مضاربة في الأسواق الصينية بالإضافة إلى القيمة المتوقع لهذه النطاقات.

هذه التحليلات الأولية لنسب الحجز بناء على العامل الجغرافي سريعة للغاية ومبنية على بيانات محدودة، لكنه يبدو أنها تحدد أن التغيرات الجغرافية في نسب الحجز موجودة ويمكنها أن تكون مهمة للغاية. مجددًا، هذه الأرقام تمثل القياس الإجمالي للحجز وسيتطلب التحليل المستقبلي استكشافًا أكثر دقة للسلوك عبر المناطق الجغرافية.

[11] NTLDStats.com (تم الاطلاع في 3 مارس 2017): تحليل الحجز والإيقاف في نطاقات gTLD القديمة، https://community.icann.org/display/CCT/Studies%2C+Research%2C+and+Background+Materials?preview=/56135378/64074447/ICANN%20Parking%20Check.xlsx

[12] NTLDStats.com (تم الاطلاع في 31 أكتوبر 2017): تحليل الحجز والإيقاف في نطاقات gTLD القديمة، https://community.icann.org/display/CCT/Studies%2C+Research%2C+and+Background+Materials?preview=/56135378/64074447/ICANN%20Parking%20Check.xlsx

[13] إيكو هوانغ، "الجنون الاستثماري الجديد في الصين هو أسماء النطاقات القصيرة"، كوارتز، 10 يناير 2016، تم الاطلاع في 30 أكتوبر 2017 https://qz.com/581248/chinas-latest-investment-craze-is-short-domain-names/

3.3 العلاقة بين الحجز وانتهاك نظام اسم النطاق DNS

في حين أن فريق المراجعة لم يتمكن من تحديد علاقة مباشرة بين نسب الحجز وكل من المنافسة وخيار المستهلك، اعتبرنا أيضًا إمكانية أن تكون النطاقات المحجوزة مرتبطة بثقة المستهلك، وخصوصًا إمكانية ارتباط الحجز بانتهاك DNS. سابقًا، قام فيسرز وآخرون[14] بدراسة ما يفوق ثمانية ملايين نطاق محجوز ووجدوا أن "المستخدمين الذين يدخلون إلى مواقع محجوزة معرضون إلى البرمجيات الخبيثة، والمحتوى غير اللائق، والنصب المُتقن."[15]

وبالتزامن مع هذه المراجعة، فإن "الدراسة المسماة التحليل الإحصائي لإساءة استخدام DNS في نطاقات gTLD" التي أجريت لهذا التقرير توصلت إلى أنه، وعلى الإجمال، في نطاقات gTLD الجديدة فإن العدد الإجمالي للتسجيلات المرتبطة بالبرمجيات الخبيثة أقل منها في نطاقات gTLD القديمة.[16] في حين أن نسبة البرمجيات الخبيثة المرتبطة بأسماء النطاقات حسب الحجم في نطاقات gTLD الجديدة أحيانًا تكون أكبر منها في نطاقات gTLD القديمة. رغم ذلك، إذا نظرت بين نطاقات gTLD الجديدة ونظرت إلى نسب الحجز، سترى أن البرمجيات الخبيثة التي تحدث، أكثر احتمالًا هامشيًا في المناطق ذات نسب الحجز الأعلى. قد يكون هناك ارتباط ما بين الحجز والبرمجيات الخبيثة لكن هذا ليس بنفس قوة ودلالة التوجه الإجمالي لنسب التوزيع المنخفضة للبرمجيات الخبيثة مقارنة بتلك المتعلقة بنطاقات gTLD القديمة. ومع ذلك، فإن فرق نسبة توزيع البرمجيات الخبيثة بين نطاقات gTLD القديمة والجديدة تبدو متقلصة، ولذل يجب على المجتمع القيم بمزيد من الاستكشاف للترابط بين الحجز وتوزيع البرمجيات الخبيثة.

3.4 التوصيات

في حين أننا نلاحظ أن نطاقات gTLD الجديدة ليدها نسب حجز أكبر (باستخدام التعريف الأوسع الممكن) مقارنة بنطاقات gTLD القديمة وأن هناك تغيرت إقليمية في نسب الحجز، فليس من الواضح لنا إذا ما كان للحجز تأثير مهم سواء على المنافسة أو خيار المستهلك. نتيجة لذلك، نوصي أن تفكر ICANN في القيام بمزيد من البحث حول التأثير التنافسي المحتمل لحجز النطاقات وأن تستخدم نتائج ذلك البحث لتحسين تحليلها لتطوير سوق DNS. إضافة إلى ذلك، نوصي ICANN باعتبار استخدام البيانات بشأن عمليات شطب التسجيل القادمة لنفس الغرض.

التوصية 5: جمع بيانات الحجز.

الحيثيات/النتائج ذات الصلة: ارتفاع وتيرة النطاقات المحجوزة يوحي بتأثير على المشهد التنافسي لكن البيانات غير الكافية تحبط جهود تحليل هذا التأثير.

إلى: منظمة ICANN

الشروط المسبقة أو مستوى الأولوية: عالٍ

الإجماع داخل الفريق: نعم

التفاصيل: يجب على ICANN تعقب نسب نطاقات TLD المحجوزة بانتظام مع التفصيل الكافي لتحديد الاتجاهات على أساس إقليمي وعالمي. يجب أن تجري المراجعات المستقبلية مزيدًا من التحليلات لما إن كان هناك ارتباط بين النطاقات المحجوزة ومعدلات التجديد أو عوامل أخرى قد تؤثر على المنافسة. يجب إجراء المزيد من التحليل بشأن العلاقة بين الحجز وانتهاك نظام اسم النطاق DNS.

تدابير النجاح: توافر البيانات ذات الصلة للاستخدام من قبل منظمة ICANN والمتعاقدين ومجتمع ICANN من أجل عمله في تقييم التنافس في فضاء DNS.

---

[14] فيسرز، وجوسين، ونيكيفوراكيز، "مستشعرات الحجز: تحليل واكتشاف النطاقات المحجوزة"، (بحث مقدم في NDSS، سان دييغو، الولايات المتحدة الأمريكية، 8-11 فبراير 2015). http://dx.doi.org/10.14722/ndss.2015.23053

[15] ليس من الواضح تمامًا لفريق المراجعة إذا ما كان انتشار البرمجيات الخبيثة مقصودًا من قبل المواقع المحجوزة أو خدمات الحجز، أو أن نتيجة لاختراق شبكات الإعلانات. يطرح فيسرز وآخرون هذا الاحتمال في وثيقتهم: "من المحتمل أن تكون هذه السلاسل المعقدة نتيجة لعملية مشابهة لتحكيم الإعلانات، وهي ممارسة معتمدة بشكل واسع من قبل معظم شبكات توزيع الإعلانات[33]. خلال هذه العملية، تقوم شبكة التوزيع بتقديم عرض على حصص الإعلانات المتاحة من قبل الناشرين وشبكات التوزيع الأخرى، ما يسمح لهم بإعادة بيع هذه الحصص إلى مقدم العرض التالي. عادة، تخضع حصص الإعلانات إلى العديد من التكرارت لعملية إعادة البيع هذه. نتيجة لذلك، فإن حصص الإعلانات لم تعد تحت تحكم شبكة التوزيع التي دخل معها الناشر الأصلي في شراكة. كل هذه التفاعلات والأطراف الوسيطة لديهم القدرة على إخفاء التورط المباشر لخدمة الحجز في نشر البرمجيت الخبيثة. إلا أنه في بعض الحالات، نرى أيضًا برمجيات خبيثة يتم توزيعها مباشرة، على سبيل المثال، من قبل الشركة الأم لخدمة الحجز Parking Service 8."

[16] SIDN Labs وأيضًا Delft University of Technology (أغسطس 2017)، تحليل إحصائي لإساءة استخدام DNS في تقرير نطاقات gTLD الجديدة، تم الاطلاع عليه في 23 أكتوبر 2017، https://www.icann.org/en/system/files/files/sadag-final-09aug17-en.pdf

4 اختيار المستهلك

يضع أيضًا فريق المراجعة في اعتباره مسألة ما إذا كان إدخال برامج gTLD الجديدة قد زاد من الخيارات المتوفرة للمسجّلين أم لا. كما نوقش سابقًا في هذا التقرير، يمنح التوسع في البرنامج خيارات جديدة للمسجّلين من حيث اللغات جديدة ومجموعات الأحرف والهويات الجغرافية وفئات متخصصة جديدة. ومع ذلك، فإننا نسعى إلى تحديد ما إذا كانت التسجيلات في برامج gTLD الجديدة تمثل خيارًا إيجابيًا متاحًا للمسجّلين أو هل شعر عدد كبير بالتزام للتسجيل على نحو دفاعي في برامج gTLD الجديدة لحماية علاماتهم التجارية أو هويتهم. على وجه الخصوص، كان هناك نقاش واسع النطاق عما إذا كان سيجد أصحاب العلامات التجارية أنه من الضروري تسجيل تلك العلامات التجارية كأسماء نطاقات في برامج gTLD الجديدة من أجل منع الآخرين من القيام بذلك.

كان هناك عدد من الدراسات (انظر أدناه) بشأن مدى اشتراك المسجّلين في مثل هذه التسجيلات "الدفاعية" والتي. وقبل إجراء هذه المراجعة، أوكلت ICANN إلى شركة Nielsen مهمة أداء استطلاع عالمي للمسجلين من أجل الحصول وجهات نظر من المسجلين. وفي الآونة الأخيرة، أجرت الجمعية الدولية للعلامات التجارية دراسة لأعضائها، والتي تعكس خبرات وتجارب أصحاب العلامات التجارية. وقد اطلع فريق المراجعة على هذه الدراسات، كما أضاف إليها التحليل الخاص به. تناولنا في البداية الموضوع العام لاختيار المستهلك، ومن ثم إجراء تحليل محدد يتعلق بأصحاب العلامات التجارية أدناه.[17]

في ضوء تقييم هذه النتائج، من المهم ملاحظة أنه ليست كل حالات التسجيلات المكررة ذات طبيعة "دفاعية" بالضرورة. فعلى سبيل المثال، يجوز لصاحب علامة تجارية تسجيل العلامة نفسها في نطاقات متعددة من أجل زيادة احتمالية أنه سيتم العثور عليها من خلال عمليات بحث المستخدم، الأمر الذي أصبح ذا أهمية متزايدة مع نمو عدد النطاقات.[18] وفي حقيقة الأمر، أعطى 52% من المسجّلين الذين أجرت معهم شركة Nielsen مقابلة شخصية سببًا لتسجيل أسماء النطاقات المكررة وهو "محاولة ضمان العثور على موقعي عند إجراء عملية البحث".[19] وعلى الرغم من ذلك، أشار 51% من المشاركين في الاستطلاع بأنهم مشتركون في تسجيلات مكررة "لحماية اسم علامته التجارية أو اسم المؤسسة"، وقدمت نفس النسبة سببًا آخر وهو "إبعاد أي شخص آخر عن استخدام اسم مشابه".[20] وقد توصل استطلاع الجمعية الدولية للعلامات التجارية إلى أن "تسجيلات TLD الجديدة تكرر بشكل أساسي تسجيلات TLD أو ccTLD القديمة"،[21] وعلى وجه الخصوص فإن نسبة 17% فقط من المشاركين في الاستطلاع لديهم أسماء مسجلة في نطاقات gTLD الجديدة للمرة الأولى في مقابل تكرار الأسماء الحالية في نطاقات gTLD أو نطاقات ccTLD القديمة. وبذلك، يبدو أن التسجيلات "الدفاعية" ظاهرة حقيقية، وعلى ما يبدو فإن ذلك بسبب تكاليف تسجيلات التحدي من جانب آخرين يمكن أن تعتبر أكبر بكثير من تكاليف تسجيل علاماتهم في نطاقات متعددة.[22]

4.1 الدراسات السابقة

قام كروجر وفان كوفيرينج بعمل استبيان لـ 1.043 اسمًا تجاريًا لعدد محظوظ من الشركات بلغ 100 شركة ووجدا نسب التسجيل التالية: (1) 100% في com.؛ و(2) 76% في org.؛ و(3) 84% في net.؛ و(4) 69% في info.؛ و(5) 65% في biz.؛ و(6) 57% في mobi.[23] اكتشف زيتراين وإيدلمان بعد 6 أشهر من بدء التسجيل في biz.، أن نسبة 91% من نفس عينة أسماء نطاقات biz. مسجلة أيضًا في com.، وأن نسبة 63% أيضًا مسجلة في net.، وأن نسبة 49% أيضًا كانت مسجلة في org.[24] حللت الاستراتيجيات الدولية مدى تسجيلات الأسماء المكررة ومدى وجود حامل الاسم المسجّل نفسه بين نطاقات المستوى الأعلى TLD الرائدة الأربعة الجديدة آنذاك وثلاثة قديمة واكتشفت أن: "الإحصاءات التي تخص INFO. أشارت إلى أن 11% فقط من المسجّلين حملوا الاسم نفسه في com.، مما يوحي بأن INFO. قد خلق فرصًا جديدة هامة. مع biz.، ظهر أن 42% من

---

[17] في هذا الفصل، يتم استخدام مصطلح المستهلكين في المقام الأول للإشارة إلى مسجّلي أسماء النطاقات وليس المستهلكين من المستخدمين النهائيين، الذين تتم تغطية سلوكهم ومعتقداتهم بشكل كبير في فصل ثقة المستهلك.

[18] بالنظر إلى المستخدمين الذين يبحثون عن مواقع على شبكة الإنترنت من خلال تخمين عناوين الإنترنت. وبتزايد عدد نطاقات TLD، وبما أن العثور على الموقع الإلكتروني "الصحيح" عن طريق التخمين أصبح أكثر صعوبة، فبشكل متوسط، ارتفع عدد التخمينات المطلوبة بشكل كبير. وأمام هذا الواقع، يتوقع المرء أن بعض "المخمنين" سيستخدمون محركات بحث بشكل متكرر أكثر مما كانت عليه في الماضي. ومع ذلك، قد يكون بعض المسجّلين لا يزالون يختارون التسجيل في عدة نطاقات TLD من أجل تقليل عدد التخمينات التي قد يقوم بها المستخدم لإيجادهم.

[19] شركة Nielsen، استبيان المسجل الموجه 2 (2016)، ص 13.

[20] المصدر ذاته. اختار العديد من المسجّلين كلا الاستجابتين؛ اختار 60% من إجمالي المسجّلين في نطاقات gTLD الجديدة واحدةً من الاستجابتين. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المشاركين في الاستطلاع على الأقل أشاروا إلى أنهم كانوا يسجلون النطاقات لكي تكون أرجح في العثور عليها في البعض وإما حماية الاسم التجاري الخاص بهم أو منع الآخرين من تسجيل الاسم، بما يشير إلى أنه قد لا يكون من الممكن دائمًا تصنيف أي مسجل بأنه "دفاعي" تمامًا أم لا.

[21] استطلاع الجمعية الدولية للعلامات التجارية، الشريحة 19

[22] الملحق "ز": السيرة الذاتية يتضمن سلسلة من الأسئلة التي يمكن إدراجها في الاستطلاعات المستقبلية لمسجّلي أسماء النطاق لتحقيق فهم أفضل للخيارات التي يتخذونها عند تسجيل أسماء النطاقات.

[23] فريد كريجر وأنتوني كوفيرينج "تحليل بيانات تسجيل العلامات التجارية في نطاقات gTLD الجديدة، "ورقة عمل نطاقات Minds + Machines (2010-02): 51.

[24] مركز بيركمان للإنترنت ومدرسة القانون المجتمعي في هارفرد، استبيان استخدام نطاق المستوى الأعلى biz. (يونيو 2002)، الذي تم الوصول إليه في 25 يناير 2017، https://cyber.law.harvard.edu/tlds/001/

التسجيلات المكررة قد سجلت للجهة نفسها، وبالتالي يشير هذا إلى أنها محمية بطبيعتها".[25] حلل كاتز وروستن وسوليفان التداخل والتزامن في تسجيلات النطاقات لعدد 200 علامة تجارية من أكبر 500 علامة تجارية عالمية حسب تصنيف Brand Finance ووجدوا "أن نسبة عالية جدًا منهم كانوا مسجّلين في نطاقات TLD المختلفة" التي فحصوها.[26] على الرغم من ذلك، فإنهم وجدوا أيضًا "مجموعة كبيرة في حصة النطاقات المسجلة مع محتوى" وأن نسبة المواقع المفعلة "كانت منخفضة جدًا" باستثناء com. وأخيرًا، هالفورسون وآخرون، الذين استخدموا مجموعة متنوعة من التدابير لتحديد تطابقات المسجّلين بين com. وbiz.، وجدوا "على الأقل تطابقًا ما بنسبة 40% بين [biz-com] كان [بإمكانهم] تقييمها."[27] باستخدام ما وصفوه "بمؤشرات أقوى" فقد صنفوا 11.6% من نطاقات biz بأنها "دفاعية".

4.2 تحليل فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCTRT

وجد استطلاع المسجلين العالميين، الموجة الثانية، أن نسبة 35% من جميع المسجلين الذين شملهم الاستبيان قد سجلوا في اسم واحد على الأقل من برنامج gTLD الجديد.[28] أشارت نسبة 60% من هؤلاء إلى أنهم قد سُجلوا "لحماية نطاق (نطاقات) حالي ولضمان عدم حصول أي شخص آخر على نطاق مشابه" بينما أشارت نسبة 34% أنهم سجلوا "للوصول إلى مستخدمي إنترنت جدد أو أنواع جديدة من العملاء" و6% مسجلين لأن "الاسم الذي أريده لم يكن متوفرًا باستخدام نطاق المستوى الأعلى الأقدم".

لقد قمنا كذلك بإجراء تحليل للسلاسل المسجلة نطاقات مستوى ثاني في برامج gTLD الجديدة وسلاسل قابلة للمقارنة في com.، والتي تعتبر حتى الآن من أكثر نطاقات المستوى الأعلى القديمة. ركز التحليل على نمطين محتملين. في الحالة الأولى، نظرنا لنعرف إذا ما كانت السلسلة المتطابقة مسجلة بصفتها نطاق اسم المستوى الثاني في برنامج gTLD الجديد كانت مسجلة كنطاق اسم مستوى ثاني في com. (على سبيل المثال، إذا تم تسجيل example.tld، هل سيتم تسجيل example.com أيضًا؟)[29] لقد وجدنا أن نسبة 82% من التسجيلات في برامج gTLD الجديدة تحتوي على تطابقات متماثلة في .com. وعلى الرغم من ذلك، كان هناك تفاوت ملحوظ في النسب المئوية للتطابقات المماثلة في نطاقات المستوى الأعلى العامة. على سبيل المثال، من بين 414 نطاقًا للمستوى الأعلى العام بنسبة حوالي 1000 تسجيل على الأقل، احتوى 32 نطاقًا على نسبة 99% من نطاقات أسماء المستوى الثاني كتطابق متماثل في com.، بما في ذلك wang. وxin. التي كانت تحتل المرتبة الثالثة والإحدى عشر كأكبر برامج gTLD الجديدة في نسب التسجيل، واعتبارًا من نوفمبر 2016، وما يقرب من الثلثين (271) احتوت على نسبة 95% على الأقل من نطاقات أسماء المستوى الثاني كتطابقات متماثلة في com. ومن الجهة الأخرى، احتوت نطاقات المستوى الأعلى العامة على نسبة أقل من 50% من نطاقات أسماء المستوى الثاني كتطابقات متماثلة في com. من تلك النسبة، كانت نصفها أسماء نطاقات دولية. وبشكل عام، احتوت نطاقات المستوى الأعلى العامة لاسم النطاق المدوّل على تطابقات متماثلة لنطاق com. أقل، كانت نسبة 70% فقط من تسجيلات نطاقات المستوى الأعلى العامة لاسم النطاق المدوّل متطابقة في نطاقات com. لسوء الحظ، تحليلنا لا يتضمن بيانات WHOIS التي تمكنا من تحديد ما إذا كان المسجل نفسه قام بتسجيل كلا النطاقين أم لا.
في تحليل ثاني، فحصنا ما إذا كانت السلسلة المشتركة تمثل كل من نطاق المستوى الأعلى واسم المستوى الثاني المسجل كنطاق اسم مستوى ثاني في com. (على سبيل المثال، إذا تم تسجيل example.tld، هل سيكون exampletld.com مسجلاً أيضًا؟) في هذا التحليل، وجدنا أن 8% فقط من التسجيلات في برامج gTLD الجديدة كانت مسجلة أيضًا في com. في النموذج المدمج.

بشكل عام، فإننا نستنتج أنه أثناء تحفيز بعض المسجلين عن طريق أهداف دفاعية في برامج gTLD الجديدة، اختار العديد من المسجلين التسجيل في برامج gTLD الجديدة لتوسيع المدى أو نطاق الوصول في عروضهم حتى عندما تظل خيارات مشابهة متوفرة في برامج gTLD القديمة.

---

[25] لجنة مؤتمر الخطط الدولية وتقييم برامج gTLD الجديدة: القضايا القانونية والسياسات (يوليو 2004)، التي تم الوصول إليها في 25 يناير 2017، 102. حامل اسم المسجل نفسه في com./.net/.org، في 102، وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المهم ملاحظة، أن الكتّاب يشيرون إلى أن "البيانات ... تستند إلى عينة صغيرة جدًا مكونة من 100 اسمًا فط لـ biz. وinfo." أُعدت هذه الدراسة من أجل ICANN.

[26] أم أل كاتز، وجي أل روستن، وتي سوليفان، الاعتبارات الاقتصادية فيما يتعلق بتوسع الأسماء العامة لنطاق المستوى الأعلى تقرير المرحلة الثانية: دراسات حالات (ديسمبر 2011)، تم الاطلاع عليها في 25 يناير 2017، https://archive.icann.org/en/topics/new-gtlds/phase-two-economic-considerations-03dec10-en.pdf، ص 61. كانت هذه النطاقات com. وnet. وorg، وbiz. وinfo. وmobi. وus. أُعدت هذه الدراسة من أجل ICANN.

[27] تي هالفورسون وجي سوزردي وجي ماير وإم فيليجازي وإس كريبش وإن ويفير وكي ليفشينكو وإف باكسون، "نطاق المستوى الأعلى BIZ: بعد مرور عشر سنوات" في المعايير المجهولة والمعلومة، إن تافت وإف ريسياتو. (ألمانيا: Springer Berlin Heidelberg، 2012)، 221-230، 228. http://www.icir.org/vern/papers/dot-.bizpam12.pdf

[28] شركة Nielsen، استبيان المسجل الموجه 2 (2016)، ص 164.

[29] مجموعة التحليل، ملخص سلاسل العلامات التجارية المسجلة في نطاقات المستوى الأعلى العامة القديمة التي كانت كذلك نطاقات المستوى الأعلى العامة للعلامات التجارية (أكتوبر 2016) تم الوصول إليها في 25 يناير، 2017، https://community.icann.org/download/attachments/56135378/New%20gTLD%20Registrations%20of%20Brand%20TLD%20TM%20Strings%2010-18-16.pdf?version=1&modificationDate=1481305785167&api=v2

4.3 تحليل فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCTRT: العلامة التجارية

وقد أشار استطلاع الجمعية الدولية للعلامات التجارية إلى أنه من بين المشاركين في الاستطلاع من أصحاب العلامات التجارية، "فإن غالبية النطاقات الجديدة المسجلة بشكل مكرر في نطاقات قديمة أو نطاقات ccTLD كان الهدف منها بالأساس منع استخدام الاسم من جانب مسجلين آخرين".[30] ولفهم انتشار هذه التسجيلات الدفاعية من جانب أصحاب العلامات التجارية، فإننا نستخدم، مع مجموعة التحليل، البيانات المقدمة من "الجولة" الأحدث لنطاقات gTLD الجديدة من أجل تحليل الموضوع نفسه. على وجه التحديد، بدأنا بتعريف عدد من العلامات التجارية التي قد يتوقع بها نسبة قليلة من التسجيلات الدفاعية مع تعريف المسجّل. كانت نسبة البيانات التي قامت مجموعة التحليل بتجميعها 25% ممثن العينات العشوائية لأصحاب العلامات التجارية التي تم الحصول عليها من قاعدة البيانات التي تديرها ديلويت التي تحتوي على كل العلامات التجارية المسجلة في قاعدة بيانات مكتب مقاصة العلامات التجارية. تم الحصول على هويات المسجلين من قاعدة بيانات تسجيل نطاق WHOIS.[31] تم تحديد سلاسل العلامات التجارية المحللة لسلاسل النص اللاتيني المحقق أو المصحح في مكتب مقاصة العلامات التجارية. تم تعريف التطابقات كتلك التي كانت تطابق متماثل في معايير تطابق مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المُخصصة حيث يتم تعريف المسجل كصاحب للعلامة التجارية المقترن بالسلسلة المسجلة التي تعتمد على مقارنة نص تقريبي بين المسجل وأسماء صاحب العلامة التجارية.

باستخدام هذه البيانات، فإننا نحدد: (1) ما إذا كانت كل علامة من العلامات التجارية في البيانات الخاصة بنا مسجلة من قبل صاحب علامة تجارية في نطاق gTLD قديم واحد على الأقل أم لا و(2) ما إذا كان قد تم تسجيل السلسلة نفسها بواسطة صاحب العلامة التجارية في برنامج gTLD الجديد على الأقل أم لا و(3) بالنسبة لتلك السلاسل التي تم تسجيلها بواسطة صاحب العلامة التجارية في برنامج gTLD جديد واحد على الأقل, عدد برامج gTLD الجديدة التي سجل فيها صاحب العلامة التجارية السلسلة. وجدنا أن 54% من السلاسل التي تم تسجيلها في نطاقات gTLD القديمة كانت مسجلة أيضًا في نطاق gTLD جديد واحد على الأقل. وجدنا أيضًا أن، من هذه السلاسل، 3 كانوا العدد المتوسط من التسجيلات في برامج gTLD الجديدة. وعلى هذا، كان نصف عدد العلامات التجارية المحللة مسجلة في 3 أو برامج gTLD جديدة أقل.[32] وكذلك وجدنا أن ثلاثة أرباع هذه السلاسل كانت مسجلة في 7 نطاقات gTLD جديدة أو أقل وأن نسبة 90% من هذه السلاسل كانت مسجلة في 17 نطاق gTLD جديدًا أو أقل.[33] في الوقت نفسه، تم تسجيل عدد صغير من سلاسل العلامات التجارية في عدد كبير من نطاقات المستوى الأعلى: تم تسجيل نسبة 4% من العلامات التجارة في 100 من برامج gTLD الجديدة على الأقل وواحدًا كان مسجلاً في 406 من برامج gTLD الجديدة. وباستقراء العينة من جميع العلامات، فإننا نتوقع أن أصحاب العلامات التجارية سيقومون بعمل إجمالي 80,000 تسجيلاً تقريبًا من العلامات التجارية في نطاقات gTLD الجديدة اعتبارًا من سبتمبر 2016، التي تمثل نسبة 0.3% من كل التسجيلات داخل نطاقات gTLD الجديدة[34]. إننا نستنتج من هذا التحليل أنه بالرغم من أن التكلفة المباشرة لبرنامج gTLD الجديد لمعظم أصحاب العلامات التجارية المتعلقة بالتسجيلات الدفاعية تبدو أقل مما يخشاه البعض قبل بدء البرنامج، إلا أنه من المرجح أن تتكبد نسبة قليلة من أصحاب العلامات التجارية تكاليف باهظة.

[30] استطلاع الجمعية الدولية للعلامات التجارية، الشريحة 22

[31] مجموعة التحليل، المراجعة المستقلة لمسودة تقرير خدمات دار مقاصة العلامات التجارية (TMCH) في (يوليو 2016)، تم الاطلاع عليه في 25 يناير 2017، https://newgtlds.icann.org/en/reviews/tmch/draft-services-review-25jul16-en.pdf

[32] وكان العدد المتوسط للتسجيلات المزدوجة 8 ولكن تأثرت الإحصائية بشكل كبير بنسبة صغيرة من العلامات التجارية التي كانت مسجلة في عدد كبير جدًا من النطاقات. على سبيل المثال، تم تسجيل علامة تجارية واحدة في عدد 406 نطاق.

[33] عند تقييم هذه النتائج، من المهم التأكيد على أنه قد تمت ملاحظة مدى التسجيلات المزدوجة، بنسبة قليلة على الأقل، عن طريق استخدام أصحاب العلامات التجارية لخدمات الحظر الموصوفة أعلاه. بمعنى، إلى حد حصول أصحاب العلامات التجارية على الحماية خلال الحظر، قد تكون لديهم حاجة أقل لتسجيل العلامات التجارية "للأغراض الدفاعية".

[34] وجدت مراجعة مكتب مقاصة العلامات التجارية إجمالي عدد 19,642 تسجيلاً بواسطة أصحاب العلامات التجارية للعلامة باستخدام 25% من العينة. وباستنتاج هذا من عينة بنسبة 100% فإن العينة تعطي إجمالي متوقع 78,568 من إجمالي التسجيلات الإجمالية. وفي المقابل، اعتبارًا من سبتمبر 2016 كان هناك إجمالي 24,814,734 من التسجيلات في كل برامج gTLD الجديدة.

بالإضافة إلى التسجيلات الدفاعية، تقدم بعض السجلات خدمة يستطيع خلالها صاحب العلامة التجارية حظر آخرين من استخدام علامته التجارية دون الحاجة إلى شراء اسم النطاق نفسه. على سبيل المثال، تقدم Rightside ما يتم وصفه "بخطوة واحدة فعالة من حيث التكلفة، حل شامل للسجل لحماية العلامات التجارية للعميل ضد السطو الإلكتروني...باستخدام قائمة علامات محمية بالنطاق (DPML)" كبديل "للشراء الدفاعي للعلامات تجارية والعلامات التجارية + الشروط في كل برنامج "....TLD [35] وبالمثل، لاحظ Donuts أن "قائمة العلامات المحمية للمجالات (أو DPML) تحمي أصحاب العلامات التجارية من السطو الإلكتروني في نسبة بسيطة من التكلفة والتسجيل الدفاعي والفردي للشروط في كل نطاقات Donuts".[36] في وقت النشر، لم نحصل على أي بيانات متعلقة بالتكاليف التي يتكبدها أصحاب العلامات التجارية عند استخدام خدمات الحظر هذه، بالرغم من أننا نتوقع الحصول على المزيد من المعلومات قبل نشر التقرير النهائي.

التوصية 9: إجراء استبيانات دورية للمسجلين.

الحيثيات/النتائج ذات الصلة: تؤدي عدم القدرة على تحديد دوافع وسلوك المسجلين إلى تثبيط الجهود الرامية إلى دراسة المنافسة والاختيار في سوق نطاقات المستوى الأعلى TLD.

إلى: منظمة ICANN

الشروط المسبقة أو مستوى الأولوية: متطلبات مسبقة

الإجماع داخل الفريق: نعم

التفاصيل: ينبغي تصميم الاستبيان وتحسينه باستمرار لجمع اتجاهات المسجلين. توجد بعض الأفكار الأولية حول الأسئلة المحتملة في مسودة التقرير السابقة - الملحق و: الأسئلة المحتملة لإجراء استطلاع مستقبلي للمستهلكين.

[35] Rightside Registry، "DPML"، تم الاطلاع عليه في 21 سبتمبر 2016، http://rightside.co/registry/dpml/

[36] Donuts Registry، "DPML"، تم الاطلاع في 21 سبتمبر 2016، http://www.donuts.domains/services/dpml. حسب domainname.com: "قامت ثلاثة من أكبر سجلات نطاق المستوى الأعلى الجديدة بإنشاء [sic] أداة لحظر اسم المجال الجديد. يفضل العديد من العملاء تجنب التسجيلات الدفاعية ولكن هذه الخدمات تقدم بعض الاقتصادات لمقاييس وتستحق وضعها في الاعتبار في العلامات التجارية الرئيسية. يتم تقديم الخدمة عن طريق ثلاثة موفرين لبرنامج gTLD الجديد؛ Donuts (يغطي 172 برنامج gTLD) وRightside (يغطي 36 برنامج TLD) وMinds + Machines (يغطي 16 برنامج TLD). تسمح أداة الحظر لأصحاب العلامات التجارية بحظر العلامات والشروط المتعلقة بها، على المستوى الثاني، في كل برامج gTLD الجديدة المدعومة، مقابل رسم واحد لكل سجل. يتم تصميم الخدمة لكي تكون وسيلة اقتصادية لأصحاب العلامات التجارية لحماية الحقوق من السطو الإلكتروني. مع الحظر، ليس من الضروري لأصحاب العلامات التجارية إخراج التسجيلات الدفاعية في كل موفر من موفرات برامج TLD لإمكانية الحظر، فإن البند المراد حظره ينبغي أن يعتمد على علامة تجارية تم التحقق منها بواسطة مكتب مقاصة العلامات التجارية."
"حماية اسم النطاق الفعال من حيث التكلفة!" 4 ،Domain Info نوفمبر، 2015، تم الاطلاع في 28 سبتمبر 2016، http://domainincite.com/21404-icann-retires-affirmation-of-commitments-with-us-gov
مؤخرًا، أعلنت Donuts عن إصدار جديد من خدمة الحظر التي ستسمح لأصحاب علامات تجارية بإمكانية الحظر مقابل رسوم قدرها 10,000 دولار. جاك جاك إليس، "Donuts تكشف الستار عن عرض حماية علامة تجارية قوية؛ يحث الخبير على خفض خيارات التكاليف في جولة gTLD التالية،" مراجعة العلامة التجارية العالمية، 29 سبتمبر 2016، تم الوصول إليها في 29 سبتمبر 2016، http://www.worldtrademarkreview.com/blog/Detail.aspx?g=fa934d21-cfa7-459c-9b1f-f9aa61287908

5 الحماية

5.1 إساءة استخدام DNS

لقد جعلت إمكانية الوصول إلى أسماء النطاقات باعتبارها معرّفات عالمية فريدة منها وسائل للوصول إلى تقنيات ابتكارية، بما في ذلك التقنيات المستخدمة للأغراض الضارة. وبالتالي، يسئ المجرمون استخدام هذه المعرّفات الفريدة من أجل البنية التحتية للجريمة الإلكترونية[37] وتوجيه المستخدمين إلى مواقع ويب تتيح أشكال أخرى من الجريمة، مثل استغلال الأطفال وانتهاك حقوق الإنسان والتدليس. وقد تمثل كل من هذه الأنشطة شكلاً من أشكال إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS. وعلى الرغم من ذلك، تعتمد القرارات في جزء كبير منها على القوانين المحلية، والأدوار التي يؤديها غيرهم من موفري البنية التحتية، والتفسيرات غير الموضوعية. وبالرغم من ذلك، ثمة إجماع أكبر حول العديد من الأشكال الفنية لإساءة استخدام DNS وفقًا لما تظهره نتائج المجتمع المرتبطة بوضع وتطوير برنامج نطاقات gTLD الجديدة.

ونتيجة لإساءة استخدام أسماء النطاقات، فقد أعرب المجتمع في البداية عن مخاوفه حيال ما إذا كان من شأن التوسع الهائل لنطاقات gTLD المتاحة أن يؤدي إلى زيادة إساءة استخدام DNS أم لا. تم تكليف فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك مهمة فحص المشكلات ذات الصلة بتوسع نظام أسماء النطاقات DNS، بما في ذلك تنفيذ ضمانات مصممة لتقي من المخاطر المحددة.[38]

دعت ICANN مجتمع الأمن السيبراني، قبل الموافقة على برنامج نطاقات gTLD الجديدة، إلى الإدلاء بردوده على إساءة استخدام DNS، والمخاطر التي تحف توسيع مساحة أسماء DNS.[39] وقد حدد المجتمع مخاوفه في مجالين:

- كيف نضمن عدم إدارة "أشخاص سيئين" للسجلات؟
- كيف نضمن صحة واستخدام معلومات السجل؟
- كيف نضمن تركيز الجهود أكثر على مكافحة المخالفات المحددة؟
- كيف نقدم إطار مراقبة محسن لنطاقات TLD مع احتمالية متأصلة بوجود سلوك ضار؟[40]

واستنادا على ردود المجتمع، قامت ICANN بتحديد مجموعة من التوصيات الهادفة إلى الحد من هذه المخاطر.[41] تم تحديد تسع ضمانات والتوصية بها:

- التدقيق في معلومات مشغلي السجل
- المطالبة باستخدام الامتدادات الأمنية لنظام اسم النطاق (DNSSEC)
- منع "استخدام أحرف البدل"
- التشجيع على إزالة سجلات "اللصوق المعزولة"[42]
- المطالبة باستخدام سجلات WHOIS المفصلة
- استخدام الوصول المركزي لملفات المنطقة
- توثيق اتصالات وسياسات إساءة الاستخدام على مستوى السجل

---

[37] بورستاين وآخرون، "تأطير التوابع التي تسببت فيها التجارة السرية"، "دراسة قُدمت في أحداث ورشة عمل 2015 حول اقتصاديات أمن المعلومات، دلفت، هولندا، 22-23 يونيو 2015)، https://research.google.com/pubs/pub43798.html، ص 12.

[38] ينص تأكيد التزامات ICANN ووزارة التجارة الأمريكية على أن "قضايا الإساءة الضارة" تندرج في القضايا التي سيتم تحليلها قبل توسيع مساحة نطاقات المستوى الأعلى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأكيد الالتزامات يتطلب من فريق مراجعة CCT تحليل "إجراءات الحماية المنفذة للتخفيف من المشاكل المصاحبة لعمليتي إصدار أو توسيع" نطاقات gTLD الجديدة. ونتيجة لذلك، تعرف اختصاصات فريق مراجعة CCT عملَ الفريق بكونه متضمنا لمراجعة "فعالية الضمانات" و "الجهود الأخرى للحد من إساءة استخدام DNS." وعلاوة على ذلك، طلب بيان GAC الرسمي الصادر في بوينس آيرس في 2015 "أن يقوم مجتمع ICANN بإنشاء منهجية متسقة من أجل تقييم عدد أسماء النطاقات المسيئة في إطار عملية التقييم الحالية لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة". راجع https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132037/BA%20MinutesFINAL.pdf?version=1&modificationDate=1437483824000&api=v2؛ وبالمثل، طلب بيان دبلن 2015 من مجلس إدارة ICANN أن يقوم "بإنشاء واعتماد منهجية متسقة لتبليغ مجتمع ICANN بمستويات ومدى تكرار تصرفات إساءة الاستخدام... التي حدثت خلال عملية تنفيذ برنامج نطاقات gTLD الجديدة". انظر https://gacweb.icann.org/display/GACADV/2015-10-21+gTLD+Safeguards+%3A+Current+Round

[39] "ICANN (في أكتوبر 2009)، الحد من التصرفات الضارة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9 نوفمبر 2016، https://archive.icann.org/en/topics/new-gtlds/mitigating-malicious-conduct-04oct09-en.pdf. وقد تم تلقي ردود من مجموعات متعددة، كمجموعة عمل مكافحة التصيّد (APWG)، ومجموعة سلامة إنترنت السجلات (RSIG)، اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC)، فريق الاستجابة لحالات طوارئ الحاسب الآلي (CERTs)، والمجتمعات المصرفية/المالية، ومجتمعات أمن الإنترنت الواسعة النطاق.

[40] المصدر ذاته.

[41] المصدر ذاته.

[42] القلق حيال الأمان، "سجلات "اللصوق المعزولة"، 26 أكتوبر 2009، تم الاطلاع في 2 فبراير 2017، http://www.securityskeptic.com/2009/10/orphaned-glue-records.html. وهي السجلات التي تبقى بعد حذف اسم نطاق ما من السجل.

- توفير عملية سريعة لطلب تسجيل أمن السجل
- إنشاء مسودة إطار عمل لبرنامج التحقق من منطقة ذات أمان عال المستوى[43]

تم تكليف فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك بتحليل فعالية الضمانات التسعة الموصى بها. وقد قام فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك ببذل أقصى جهوده في تقييم فعالية كل من هذه الضمانات، وذلك من خلال استخدام بيانات التنفيذ والامتثال المتوفرة.[44] وقام فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك بتفحص عملية تنفيذ كل منها. بالإضافة إلى ذلك، فقد قام فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك بإطلاق دراسة كمية لإساءة استخدام DNS، وذلك لتوفير نظرة عن العلاقة -إن وجدت- بين مستويات إساءة الاستخدام والضمانات المنفذة في مساحة أسماء gTLD الجديدة.[45]

بالنسبة للضمانة الأولى، أي التدقيق في معلومات مشغلي السجل، طُلب من جميع مقدمي طلبات تسجيل نطاقات gTLD الجديدة، كجزء من عملية تقديم الطلب، تقديمُ مواصفات مدققة لخدمات الخلفية التقنية التي سيستخدمونها، وحتى في الحالات التي تم فيها التعاقد على هذه الخدمات باطنيا. كان ذلك تقييما أوليا لضمان الكفاءة الفنية. وقد تم تقييم هذه المواصفات وقتَ تقديم الطلب فقط.[46] وقد طُلب من مقدمي الطلبات أيضا اجتياز اختبار ما قبل التفويض (PDT).[47] وقد تضمن اختبار PDT فحوصات تقنية شاملة لبروتوكول التزويد المرن (EPP)، وإعداد اسم الخادم، والامتدادات الأمنية لنظام اسم النطاق (DNSSEC)، وغيرها من البروتوكولات.[48] وقد طُلب من مقدمي الطلب اجتياز جميع هذه الاختبارات بنجاح قبل تفويض اسم النطاق.

وقد طُلب من مشغلي السجل، عند التفويض، الامتثالُ للضمانات التقنية، وذلك عبر اتفاقية السجل التي وقعوها مع ICANN. أما الضمانة الثانية، فقد نصت على أن تقوم سجلات gTLD الجديدة باعتماد DNSSEC، مع المراقبة الفعالة للامتثال، وإرسال الإشعارات إلى السجلات الغير ممتثلة.[49] DNSSEC أو امتدادات أمن نظام أسماء النطاقات عبارة عن مجموعة من البروتوكولات التي تهدف إلى زيادة أمن شبكة الإنترنت عن طريق إضافة مصادقة لحل DNS من أجل منع حدوث مشكلات مثل عملية خداع[50] DNS وتسميم ذاكرة DNS المؤقتة[51]. إن جميع نطاقات gTLD الجديدة موقعة لـ DNSSEC في المستوى الجذري، لكن هذا ليس مؤشرا على توقيع أسماء نطاقات المستوى الثاني في المنطقة.[52]

وبالنسبة للضمانة الثالثة، تمنع اتفاقية السجل لنطاقات gTLD الجديدة الوايلدكاردينغ، وذلك لتضمن كون أسماء النطاقات ترد إلى مطابقة مضبوطة، وأن المستخدمين النهائيين لن يضللوا للدخول على اسم نطاق آخر عن طريق جواب مركب آخر.[53] يمكن أن تقدم الشكاوى المتعلقة بالمشغلين الذين يسمحون بالوايلدكاردينغ إلى ICANN عبر واجهة على الإنترنت.[54] من السهل اكتشاف استخدام أي سجل لأحرف البدل، لأن كل استعلام سيتلقى ردًّا، بدلاً من "خطأ في الاسم"، حتى وإن كان اسم النطاق غير صحيح.[55] ويعني هذا أنه سوف تتم إعادة توجيه المستخدم إلى اسم نطاق مشابه. ويبدو أن جميع مشغلي نطاقات gTLD الجديدة ممتثلون لهذه الضمانة.[56]

---

[43] ICANN، "السلوكيات الضارة".
[44] انظر ICANN، ضمانات برنامج gTLD الجديدة (2016).
[45] ICANN (في 2 أغسطس 2016)، طلب تقديم عروض من أجل دراسة حول نسب إساءة استخدام DNS في نطاقات المستوى الأعلى الجديدة والرائدة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://www.icann.org/en/system/files/files/rfp-dns-abuse-study-02aug16-en.pdf. وتقوم دراسة إساءة استخدام DNS بقياس الأشكال الشائعة لإساءة الاستخدام – مثل البريد غير المرغوب والتصيّد وتوزيع برمجيات ضارة – في جميع نطاقات gTLD اعتبارًا من 1 يناير 2014 إلى ديسمبر 2016. SIDN Labs وأيضًا Delft University of Technology (أغسطس 2017)، تحليل إحصائي لإساءة استخدام DNS في تقرير نطاقات gTLD الجديدة، تم الاطلاع عليه في 23 أكتوبر 2017، https://www.icann.org/en/system/files/files/sadag-final-09aug17-en.pdf
[46] ونعلم أن المتطلبات التقنية في تغير مستمر، مما قد يجعل عملية التدقيق أكثر صعوبة.
[47] ICANN، دليل مقدمي الطلبات (يونيو 2012)، القسم 5-4.
[48] ICANN، "اختبار ما قبل التفويض (PDT)"، تم الاطلاع في 2 فبراير 2017، https://newgtlds.icann.org/en/applicants/pdt
[49] ICANN، "اتفاقية السجل"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://www.icann.org/resources/pages/registries/registries-agreements-en، المواصفة 6، المادة 1.3.
[50] معهد SANS، بحث توثيق ضمان المعلومات العالمي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://www.giac.org/paper/gcih/364/dns-spoofing-attack/103863. يتم استخدام عنوان مزيف لـ DNS "عندما يقوم خادم DNS بقبول واستخدام معلومات غير صحيحة من طرف مضيف لا يملك الحق في إعطاء تلك المعلومات" (ص.16).
[51] سوويل سون وفيتالي شماتيكوف، "دليل المسافر المتطفل إلى تسميم ذاكرة DNS المؤقتة" (أطروحة قدمت في مؤتمر ICST الدولي السادس حول الأمن والخصوصية في شبكات المعلومات، سنغافورة، 7-9 سبتمبر 2010)، https://www.cs.cornell.edu/~shmat/shmat_securecomm10.pdf. تحصل عملية تسميم حماية DNS عندما يتم تعديل بيانات الحماية المخزنة مؤقتا من طرف محلل اسم النطاق، بشكل متعمد، من أجل ربط قرارات DNS مع عناوين IP الموجهة للجهات الغير صالحة والمؤذية (ص.1).
[52] ICANN "تقرير TLD DNSSEC"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26 فبراير 2017، http://stats.research.icann.org/dns/tld_report/. لا يتضمن هذا aero.
[53] ICANN، "اتفاقية السجل"، المواصفة 6، البند 2.2
[54] ICANN، "نموذج شكوى منع استخدام أحرف البدل (إعادة توجيه النطاق)،" تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://forms.icann.org/en/resources/compliance/registries/wildcard-prohibition/form.
[55] https://www.icann.org/groups/ssac/documents/sac-015-en
[56] لم يتم تلقي أية شكاوى عبر هذه الاستمارة، حتى 1 يناير 2017. انظر أيضا "تقرير نشر DNSSEC،" تم الاطلاع عليه بتاريخ 1 يناير 2017، https://rick.eng.br/dnssecstat/

ومن أجل الالتزام بالضمانة الرابعة، يُطلب من سجلات نطاقات gTLD الجديدة أن تحذف السجلات اليتيمة اللصيقة عند توصلها بالأدلة التي تبين أن هذه السجلات قد تم استخدامها في عمليات مؤذية.[57] يمكن أن تُستخدم السجلات اليتيمة اللصيقة الغير محدودة لأهداف مؤذية مثل هجمات الروبوتات على الاستضافة ذات تقنية التدفق السريع.[58] صمم هذا الشرط ليكون رد فعل، لكن بإمكان مشغلي السجلات أن يجعلوا وجود السجلات اليتيمة اللصيقة أمرا مستحيلا من الناحية التقنية، بل قد قام بذلك بعضهم فعلا. لم تتوصل ICANN بأية شكاوى تتعلق بالسجلات اليتيمة اللصيقة منذ 2013.[59]

وبالنسبة للضمانة الخامسة، يُطلب من مشغلي نطاقات gTLD الجديدة في اتفاقية السجل، أن يقوموا بإنشاء سجلات WHOIS مفصلة لعمليات تسجيل أسماء النطاقات. يعني ذلك أنه يتم جمع وعرض كل من معلومات الاتصال الخاصة بالمسجل ومعلومات الاتصال الإدارية والفنية، بالإضافة إلى بيانات WHOIS المختصرة المعروفة على مستوى السجل.[60] ويراقب امتثال ICANN الالتزام بمتطلب WHOIS المفصلة بشكل مستمر، من أجل إمكانية الوصول وأيضا من أجل احترام النظام.[61] تتم عملية تقويم دقة صياغة البيانات وقابلية التشغيل عن طريق مشروع ICANN لنظام لدقة تقرير WHOIS أو (ARS).[62] يشرح فصل أهمية الضمانات بشكل أكثر تفصيلا مشروعَ ARS، وقضايا الالتزام المتعلقة به.

وتطلب اتفاقية السجل من مشغلي سجلات نطاقات gTLD الجديدة أن يدلوا بمعلومات الاتصال الخاصة بالمسيئين في مواقعهم، وأن يخبروا ICANN بأية تغييرات طرأت عليها.[63] تقوم ICANN بمراقبة الامتثال لهذا المتطلب، كما أنها تنشر الإحصائيات، بما في ذلك الإجراءات العلاجية، بشكل موسمي.[64] يطالب مشغلو السجل في اتفاقية السجل بالاستجابة للشكاوى ذات الأسس القوية، لكن لم تحدد فيها إجراءات معينة لذلك. ونتيجة لذلك، فلا يوجد معيار معين يتبعه امتثال ICANN في تقييم الطرق المحددة التي يتبعها مشغلو السجل في معالجة الشكاوى. كانت هناك 55 شكوى متعلقة بسوء استخدام بيانات الاتصال في 2016،[65] و61 في 2015،[66] و100 في 2014،[67] و386 في 2013.[68]

وفيما يخص الضمانة السادسة، فإنه يُطلب من مشغلي نطاقات gTLD الجديدة، في اتفاقية السجل، أن يمكنوا مقدمي الطلب المصادق عليهم من الوصول الى ملفات المنطقة الخاصة بهم، وذلك عبر خدمة بيانات المنطقة المركزية.[69] تعزز مركزة مصادر البيانات هذه إمكانيات الباحثين في الأمن، ومحامي الـ IP، ووكلاء إنفاذ القانون، وغيرهم من مقدمي الطلب المصادق عليهم بالوصول إلى البيانات دون الحاجة إلى الدخول في علاقة تعاقدية في كل حالة على حدة. كانت هناك 19 شكوى متعلقة بالوصول بالجملة إلى ملفات المنطقة في 2016،[70] و27 في 2015،[71] و55 في 2014.[72] لم تكن هناك أية بيانات متوفرة في تقرير ICANN للالتزام التعاقدي في 2013.

[57] ICANN، "اتفاقية السجل"، المواصفة 6، البند 4.1
[58] اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في ICANN (مارس 2008)، مشورة SSAC المتعلقة بالاستضافة ذات تقنية التدفق السريع وDNS، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-025-en.pdf
[59] تقارير ICANN للامتثال التعاقدي، https://www.icann.org/resources/pages/compliance-reports-2016-04-15-en
[60] ICANN، "ما هي المدخلات المفصلة والمختصرة؟"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://whois.icann.org/en/what-are-thick-and-thin-entries
[61] ICANN، "اتفاقية السجل"، المواصفة 10، القسم 4.
[62] ICANN، "معلومات مشروع نظام دقة تقرير WHOIS أو ("ARS"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://whois.icann.org/en/whoisars
[63] ICANN، "اتفاقية السجل"، المواصفة 6، القسم 4.1.
[64] ICANN، "تقارير الالتزام التعاقدي 2016" تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://www.icann.org/resources/pages/compliance-reports-2016-04-15-en
[65] https://www.icann.org/en/system/files/files/annual-2016-31jan17-en.pdf
[66] ICANN، "تقارير الالتزام التعاقدي 2015" تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://www.icann.org/resources/pages/compliance-reports-2015-04-15-en
[67] ICANN، "تقارير الالتزام التعاقدي 2014" تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://www.icann.org/resources/pages/compliance-reports-2014-2015-01-30-en
[68] ICANN، "تقارير الالتزام التعاقدي 2013" تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://www.icann.org/resources/pages/reports-2013-02-06-en
[69] ICANN، "اتفاقية السجل"، المواصفة 4، القسم 2.1؛ ICANN، "خدمة بيانات منطقة الجزر المركزية" تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://czds.icann.org/en
[70] ICANN، "تقارير الامتثال التعاقدي 2016".
[71] ICANN، "تقارير الامتثال التعاقدي 2015".
[72] ICANN، "تقارير الامتثال التعاقدي 2014".

قامت ICANN بإنشاء عملية طلب أمان السجل السريع (ERSR) لتعزيز استقرار DNS، وتسمح هذه العملية للسجلات بـ "المطالبة بتنازل تعاقدي للإجراءات التي قامت أو قد تقوم بها للحد من، أو التخلص من" الحوادث الأمنية المحققة.[73] ف ي 5 أكتوبر 2016، أبلغت ICANN بأنه لم يتم تنفيذ عملية ERSR في أي من نطاقات gTLD الجديدة.[74]

بالإضافة إلى الضمانات التي سبقت الإشارة إليها، اقترحت ICANN، استجابةً لمدخلات المجتمع، إنشاء برنامج تحقق المنطقة الأمنية الحساسة، والذي يسمح لمشغلي سجلات نطاقات gTLD بإنشاء مناطق عالية الأمان بشكل اختياري.[75] وقد قامت مجموعة استشارية بإجراء بحوث مستفيضة لتحديد المعايير التي يجب أن تلتزم بها السجلات حتى تعتبر مناطق أمنية حساسة. لكن المقترح لم يصل إلى مرحلة التنفيذ بسبب عدم وجود إجماع حوله.

وقد فرضت الضمانات التقنية، المدعومة عبر الالتزام التعاقدي، متطلباتٍ تنطبق على سجلات نطاقات gTLD الجديدة وأمناء السجل، والتي من المفترض أنها تخفف من المخاطر الناتجة عن عملية توسيع DNS. وتوفر دراسة إساءة استخدام DNS لفريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك[76] رؤية حول ما إذا كان التنفيذ الإجمالي لهذه الضمانات قد أدى إلى تخفيض مستويات إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS مقارنة بنطاقات gTLD القديمة أم لا.

5.1.1 دراسة إساءة استخدام DNS

استعدادًا لمراجعة فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك من أجل "الضمانات المنفذة للتقليل من المشكلات المتعلقة بـ...عملية توسيع" نطاقات gTLD، قامت ICANN بإصدار تقرير يحلل تاريخ ضمانات إساءة استخدام DNS المرتبطة ببرنامج نطاقات gTLD الجديدة.[77] وبذلك، قام التقرير بتقييم الطرق المختلفة لتحديد إساءة استخدام DNS. وبرزت بعض التحديات في تحديد إساءة استخدام DNS بسبب الاختلاف الموجود بين الولايات القضائية المختلفة من حيث تحديدها ومعالجتها لإساءة استخدام DNS. فبعض الأنشطة تعتبر إساءة عند بعض الولايات القضائية، لكنها لا تعتبر كذلك في ولايات أخرى. ويتم تفسير بعض هذه الأنشطة، كتلك التي تركز فقط على انتهاكات الملكية الفكرية، بشكل مختلف ليس فقط من حيث الجوهر ولكن أيضًا من حيث سبل المعالجة المتاحة في الاختصاص القضائي المقابل. وهناك تحد آخر، وهو عدم توفر البيانات الكافية حول أنواع معينة من إساءة الاستخدام. ومع ذلك، فهناك أنواع أساسية من إساءة الاستخدام الفنية التي يتوفر توافق في الآراء حولها بالإضافة إلى توافر البيانات الكافية حولها. ويدخل في ذلك البريد غير المرغوب فيه، والتصيد، وتوزيع البرمجيات الخبيثة، والروبوتات التي تعمل بنظام الأمر والتحكم.

أقر تقرير ICANN بعدم وجود دراسة مقارنة شاملة بين إساءة استخدام DNS في نطاقات gTLD الجديدة ونطاقات gTLD الرائدة. ومع ذلك، فإن بعض المقاييس تشير إلى أن نسبة عالية من نطاقات gTLD الجديدة قد تعاني من إساءة استخدام DNS. فعلى سبيل المثال، تصنّف Spamhaus نطاقات gTLD الجديدة ضمن قائمة "نطاقات المستوى الأعلى العشرة الأكثر تعرضًا لإساءة الاستخدام"، وذلك استنادًا إلى معدل عدد أسماء النطاقات المرتبطة بإساءة الاستخدام في مقابل عدد أسماء النطاقات في أي منطقة.[78] في حين أثبتت أبحاث سابقة قامت بها Architelos ومجموعة عمل مكافحة التصيّد، استُخدمت فيها منهجية مختلفة، أن com. هو نطاق TLD الذي يحوي أكبر عدد من أسماء النطاقات التي المرتبطة بعمليات إساءة الاستخدام.[79] وخلص تقرير 2017 لـ PhishLabs أيضا، إلى أن نصف مواقع التصيد يقع داخل منطقة com.، وأن نطاقات gTLD الجديدة تشكل 2% من مجموع

---

[73] ICANN، "عملية طلب أمن السجل السريع" تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://www.icann.org/resources/pages/ersr-2012-02-25-en

[74] خدمات سجلات ICANN، نقاش عبر البريد الإلكتروني مع فريق المراجعة، يوليو 2017.

[75] ICANN (في 18 نوفمبر 2009)، نموذج لبرنامج تحقق لمنطقة عالية الأمان، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://archive.icann.org/en/topics/new-gtlds/high-security-zone-verification-04oct09-en.pdf؛ icann.org، "التعليق العام: التقرير النهائي لنطاقات TLD في المنطقة الأمنية الحساسة،" 11 مارس 2011، https://www.icann.org/news/announcement-2011-03-11-en

[76] ICANN، طلب اقتراح. SIDN Labs وأيضًا Delft University of Technology "إساءة استخدام DNS في نطاقات gTLD الجديدة".

[77] ICANN، ضمانات برنامج gTLD الجديدة (2016)

[78] Spamhaus، "نطاقات TLD الأكثر تعرضًا لإساءة للاستخدام في العالم"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://www.spamhaus.org/statistics/tlds/

[79] مجموعة عمل مكافحة التصيّد (29 أبريل 2015)، تقرير توجهات أنشطة التصيّد: الربع الرابع من 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، http://docs.apwg.org/reports/apwg_trends_report_q4_2014.pdf Architelos (يونيو 2015)، تقرير NameSentry℠ حول إساءة الاستخدام: حالة إساءة استخدام نطاقات gTLD الجديدة 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، http://domainnamewire.com/wp-content/Architelos-StateOfAbuseReport2015.pdf

مواقع التصيد.[80] وبرغم ذلك، توصّل نفس التقرير إلى أن عدد مواقع التصيّد في مناطق نطاقات gTLD الجديدة قد ازداد بنسبة 1000% منذ العام الماضي. ويبدو ذلك متزامنًا مع زيادة إجمالية كبيرة في حالات هجوم التصيّد خلال العام 2016.[81]

إن أسماء النطاقات عادة ما تكون أحد المكونات الرئيسية في جرائم الإنترنت، فهي تمكّن مجرمي الإنترنت من تكييف بنيتهم التحتية سريعًا.[82] فعادة ما يوجد هناك ترابط، على سبيل المثال بين حملات البريد غير المرغوب فيه والترصد و جرائم الإنترنت الأخرى.[83] كما أن أسماء النطاقات تستخدم في المساعدة في توزيع البرمجيات الخبيثة وشبكات بوتنت التي تعمل بنظام الأمر والتحكم. الإحصائيات المقلقة والحوادث التي لاحظها مشغلو الشبكات أدت إلى مفاهيم بأن العديد من نطاقات gTLD الجديدة لا توفر أكثر من إساءة الاستخدام.[84] وفي حقيقة الأمر، فقد أوصت بعض شركات أمن الإنترنت العملاء بحجب جميع مرور بيانات الشبكات وجعله مقتصرًا على نطاقات TLD خاصة.[85] وتأتي هذه الممارسات على النقيض من جهود القبول الشامل التي تبذلها ICANN. في حين أن الجهود الرامية إلى مكافحة إساءة استخدام أسماء النطاقات -بخلاف الضمانات- تتفاوت بشكل كبير فيما بين السجلات وأمناء السجلات. فإن بعض الجهات لا تتصرف إلا عندما تردها شكوى. وفي المقابل، يتخذ بعض أمناء السجلات خطوات استباقية من أجل التحقق من أوراق اعتماد المسجل، وحجب سلاسل أسماء النطاقات المشابهة لأهداف تصيّد معروفة، بالإضافة إلى فحص باعة أسماء النطاقات، من غير الأطراف المتعاقدة مع ICANN.[86]

وفي ضوء بيئة DNS الحيوية، فإن لمحة عن إساءة استخدام نطاقات gTLD الجديدة ليست هي المسئولة عن المجموعة المتنوعة الكاملة من قواعد التسجيل والضمانات في مئات نطاقات gTLD الجديدة التي تم تفويضها منذ 2013. وطبقًا لذلك، من الصعب التأكد من الفروق المحددة بين معدلات إساءة الاستخدام في نطاقات gTLD القديمة والجديدة دون إجراء تقييم شامل. لقد سعى فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCTRT بأقصى ما يمكنه إلى قياس فعالية الضمانات التقنية التي تم وضعها لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة في التخفيف من الأشكال المختلفة لإساءة استخدام DNS. وكجزء من هذه العملية، فقد أطلق فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك دراسة واسعة لإساءة استخدام نظام DNS بهدف تحليل مستويات إساءة الاستخدام الفنية[87] في نطاقات gTLD القديمة والجديدة، وللرجوع بالفائدة على هذه المراجعة وربما لتكون أساسًا للتحليلات المستقبلية.[88] علمًا بأن الموزع الذي وقع اختيار ICANN عليه، وهو عبارة عن فريق مشترك مؤلف من باحثين من جامعة ديلفت للتكنولوجيا (جامعة ديلفت للتكنولوجيا) في هولندا بالإضافة إلى مؤسسة تسجيل نطاقات الإنترنت (SIDN) في هولندا، قدم تقريرًا نهائيًا في 9 أغسطس 2017.[89]

---

[80] PhishLabs، تقرير توجهات وأخبار أنشطة التصيّد 2017، ص 23-24، https://pages.phishlabs.com/rs/130-BFB-942/images/2017%20PhishLabs%20Phishing%20and%20Threat%20Intelligence%20Report.pdf. شكلت نطاقات gTLD الجديدة 8% من مجموع سوق نطاقات TLD في هذه الفترة، عندما تم إبعاد .tk من فضاء البيانات. انظر كيفن مورفي، نمو الترصد بـ 1000%، لكن .com لا زالت هي الأسوأ، Domain Incite، في 20 فبراير، 2017، http://domainincite.com/21552-phishing-in-new-gtlds-up-1000-but-com-still-the-worst

[81] ليندسي هافين، بحث APWG وKaspersky تؤكد نتائج تقرير اتجاهات وأخبار التصيّد، 2 مارس 2017، متاح على https://info.phishlabs.com/blog/apwg-kaspersky-research-confirms-phishing-trends-investigations-report-findings؛ داريا غودكوفا، وآخرون، البريد غير المرغوب والتصيّد في 2016، نشرة أمن Kaspersky، 20 فبراير 2017، متاح على https://securelist.com/kaspersky-security-bulletin-spam-and-phishing-in-2016/77483/؛ تقرير نشاط اتجاهات التصيّد، 23 فبراير 2017، متاح على http://docs.apwg.org/reports/apwg_trends_report_q4_2016.pdf

[82] Symantec (أبريل 2015)، تقرير المخاطر المهددة لأمن الإنترنت، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 فبراير 2017، https://its.ny.gov/sites/default/files/documents/symantec-internet-security-threat-report-volume-20-2015-social_v2.pdf

[83] ريتشارد كلايتون، وتايلر مور، وهينري ستيرن، "الروابط المؤقتة بين البريد غير المرغوب فيه ومواقع التصيّد" (أطروحة قدمت خلال مداولات LEET'09 في مؤتمر USENIX الثاني حول حالات الاستغلال الكبيرة والأخطار الناشئة، بوستن، ماساتشوستس، في 21 أبريل 2009) https://www.cl.cam.ac.uk/~rnc1/leet09.pdf.

[84] توم هندرسون، نطاقات الإنترنت الجديدة أرض الضياع، Network World، في 5 مايو 2016، http://www.networkworld.com/article/3091754/security/the-new-internet-domains-are-a-wasteland.html

[85] وفي تقرير صدر في 2015، أشارت شركة Blue Coat على مشغلي الشبكات بحجب جميع مرور البيانات من أو إلى "work. وgq. وscience. وkim. وcountry.". راجع Blue Coat، "لا تدخل" بحث Blue Coat تحدد ملامح المناطق الأكثر غموضًا في الشبكة، سبتمبر 2015، ص 7، متاح على https://www.bluecoat.com/documents/download/895c5d97-b024-409f-b678-d8faa38646ab

[86] Secure Domain Foundation، كلفة القيام بلا شيء، يونيو 2015، ص 8، https://securedomain.org/Documents/SDF_Report1_June_2015.pdf؛ يجب على أمناء السجلات فرض متطلبات تعاقدية تخص المتعاقدين من الباطن على الموزعين الذين يتعاقدون معهم. وعلى الرغم من ذلك، فإن الموزعين غير معتمدين من ICANN. راجع اتفاقية اعتماد أمناء السجلات، المادة 3.12 الالتزامات المتعلقة بتوفير خدمات أمين من خلال أطراف أخرى

[87] التصيّد، واستضافة البرمجيات الضارة، والبريد غير المرغوب. في البداية، سعى فريق المراجعة إلى تضمين نطاقات بوتنت في التحليل. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات التاريخية المنفصلة حول شبكات بوتنت لم تكن متوفرة للإطار الزمني الخاصة بالدراسة. وبرغم ذلك، أسماء النطاقات المرتبطة بشبكات بوتنت (الاستضافة والأمر والتحكم) تم تضمينها في قائمة حجب البرامج الضارة.

[88] ICANN، طلب تقديم العروض.

[89] SIDN Labs وأيضًا Delft University of Technology "إساءة استخدام DNS في نطاقات gTLD الجديدة".

منهجية دراسة إساءة استخدام DNS

اعتمدت دراسة إساءة استخدام DNS على ملفات المنطقة، وسجلات Whois، و11 تغذية لقائمة حظر أسماء النطاقات المختلفة من أجل حساب معدلات إساءة استخدام DNS الفنية من 1 يناير 2014[90] حتى نهاية 31 ديسمبر 2016.

ويشتمل التحليل على:

1. التعداد المطلق للنطاقات المسيئة حسب كل نطاق gTLD وأمين سجل من 1 يناير 2014 إلى 31 ديسمبر 2016، مع الأخذ في الاعتبار فترات التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية وتواريخ التوافر العام للتسجيل
2. معدلات إساءة الاستخدام، استنادًا إلى معدل "النطاقات المساء استخدامها لكل 10,000" (كعامل تطبيع من أجل احتساب أحجام TLD المختلفة)، حسب نطاقات gTLd وأمين السجل من 1 يناير 2014 إلى 31 ديسمبر 2016
3. إساءة الاستخدام المرتبطة بخدمات الخصوصية والبروكسي
4. المواقع الجغرافية المرتبطة بأنشطة إساءة الاستخدام
5. مستويات إساءة الاستخدام التي برزت من خلال النطاقات "المسجلة بشكل ضار" في مقابل النطاقات "المخترقة"
6. تحليل إحصائي استنتاجي حول تأثيرات مؤشرات الأمن والخصائص البنيوية لنطاقات gTLD الجديدة (أي عدد النطاقات الموقعة في DNSSEC، والنطاقات المحجوزة، وعدد النطاقات في كل نطاق gTLD جديد، بالإضافة إلى عدد النطاقات التي تحل إلى المحتوى)

نتائج دراسة إساءة استخدام DNS

يقدم التقرير العديد من النتائج الهامة فيما يخص إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS مع نطاقات gTLD الجديدة مقارنة بنطاقات gTLD القديمة. وبشكل عام، تشير دراسة إساءة استخدام DNS إلى أن طرح نطاقات gTLD الجديدة لم يؤد إلى زيادة القدر الإجمالي لإساءة الاستخدام بالنسبة لجميع نطاقات gTLD. وعلى الرغم من ذلك، توضح النتائج أن الضمانات التسع سالفة الذكر وحدها لا تضمن معدلاً منخفضًا في إساءة الاستخدام في كل نطاق gTLD جديدًا مقارنة بنطاقات gTLD القديمة. وعوضًا عن ذلك، فإن عوامل مثل قيود التسجيل والسعر والممارسات الخاصة بأمناء السجلات يبدو أنها الأقرب إلى التأثير على معدلات إساءة الاستخدام.[91]

إساءة الاستخدام في الانتقال إلى نطاقات gTLD الجديدة

لا تزال نطاقات gTLD القديمة هي المسئولة عن غالبية عملية تسجيل أسماء النطاقات وربما أيضًا بناءً على ذلك، هي الأعلى في حجم التصيّد والبرامج الضارة المرتبطة بأسماء النطاقات.[92] وعلى الرغم من ذلك، فإن المعدلات الإجمالية لإساءة الاستخدام في نطاقات gTLD القديمة والجديدة كان متشابهًا بنهاية عام 2016، كما أن هناك اتجاهات بارزة فيما يتعلق بأنواع محددة من إساءة الاستخدام. على سبيل المثال، بنهاية عام 2016، انخفضت التسجيلات العشوائية في نطاقات gTLD القديمة في حين شهدت نفس التسجيلات زيادة كبيرة في نطاقات gTLD الجديدة. وفي الربع الأخير من 2016، فإن 56.9 من كل 10,000 اسم نطاق gTLD قديم كان مدرجًا على القائمة السوداء للبريد غير المرغوب في حين أن المعدل لأسماء نطاقات gTLD الجديدة كان 526.6 اسم نطاق في كل 10,000 تسجيل.[93]

وأظهرت بعض اتجاهات إساءة الاستخدام تداخلاً. وأعلى خمس نطاقات gTLD قديمة من حيث أعلى معدلات التصيّد كانت الأعلى أيضًا في معدلات أسماء النطاقات المرتبطة بتوزيع برمجيات ضارة.[94] وقد نتجت معدلات إساءة الاستخدام بالتصيّد والبرامج الضارة في نطاقات gTLD القديمة في الكثير الغالب من أسماء النطاقات المخترقة أكثر من التسجيلات الضارة. وثمة معدلات أعلى بكثير من أسماء النطاقات القديمة المخترقة أكثر من نطاقات gTLD الجديدة.

وفيما يخص توزيع البرامج الضارة،[95] كان أعلى 5 نطاقات gTLD جديدة ذات المعدلات الأعلى في أسماء النطاقات المسيئة هي top. وwang. وwin. وloan. وxyz. ومنذ نهاية 2015، كان نطاق المستوى الأعلى top. هو الأعلى في معدل التسجيلات المسيئة بالنسبة لجميع نطاقات gTLD القديمة والجديدة.[96] وقد عرض كل نطاق من نطاقات TLD هذه تسجيلات بأسعار منخفضة، وفي الغالب بمعدلات أدنى من تلك النطاقات في تسجيل نطاق com.

وتميز دراسة إساءة استخدام DNS بين أسماء النطاقات المسجلة خصيصًا من أجل أغراض ضارة وأسماء النطاقات المسجلة من أجل أغراض مشروعة تم اختراقها والعبث بها لاحقًا.[97] وتشير نتائج الدراسة إلى أن طرح نطاقات gTLD الجديدة توافق مع زيادة

---

[90] وقد بدأت أول تفويضات نطاقات gTLD الجديدة في أكتوبر 2013.
[91] ص 24-25
[92] ص 24
[93] ص 24
[94] ص 12
[95] استنادًا إلى تغذية بيانات StopBadware
[96] ص 13
[97] وتشمل أسماء النطاقات المخترقة أسماء النطاقات التي تم السطو على تسجيلات اسم النطاق الخاص بها أو مواقعها على الويب.

في عدد البريد غير المرغوب المرتبط بعمليات التسجيل في نطاقات gTLD القديمة، في حين أن زادت التسجيلات الضارة في نطاقات gTLD الجديدة.[98] وبالإضافة إلى حقيقة أن العدد الإجمالي لتسجيلات البريد غير المرغوب ظل ثابتًا، إلا أنه[99] يرجح بأن المجرمون يتحولون من تسجيل أسماء النطاقات في نطاقات gTLD القديمة إلى نطاقات gTLD الجديدة. وفي هذا الاتجاه، ثمة نطاقات gTLD جديدة خاصة تعمل كأهداف أولية للفرص المتاحة من أجل التسجيلات المضرة، سواء كانت بسبب سياسات التسجيل المتساهلة وإنفاذ إساءة الاستخدام أو السعر. وفي حقيقة الأمر، فإن بعض أمناء السجلات تقريبًا مرتبطين بالكامل بتسجيلات ضارة أكثر من كونها مشروعة.

إساءة الاستخدام ليست عامة في نطاقات gTLD الجديدة

على الرغم من أن إساء الاستخدام متزايدة في نطاقات gTLD الجديدة، فهي بكل الأحوال منتشرة الآن في جميع نطاقات gTLD الجديدة. وعوضًا عن ذلك، بنهاية عام 2016، تم تركيز هذه الظاهرة بشكل كبير. كما أن خمسة نطاقات gTLD جديدة، تعاني من أعلى نسبة تركيز لأسماء النطاقات المستخدمة في هجوم التصيّد (APWG الربع الأخير من 2016)، هي المسئولة عن 58.7% من جميع أسماء نطاقات gTLD الجديدة المدرجة في القائمة السوداء.[100] في حين أدرجت Spamhaus على الأقل 10% من جميع أسماء النطاقات المسجلة داخل 15 نطاق gTLD جديدًا. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما يقرب من ثلث جميع نطاقات gTLD الجديدة ليس لها حالة واحدة من حالات إساءة الاستخدام، وفقًا لما ورد في القوائم السوداء، في الربع الأخير من عام 2016.

وثم أمينا سجلين سلطت الدراسة الضوء عليهما بمعدلات هائلة في إساءة الاستخدام. ومما يبعث على القلق، أن أكثر من 93% من تسجيلات نطاقات gTLD الجديدة التي باعتها شركة Nanjing Imperiosus Technology، الكائن مقرها في الصين، قد ظهرت في قائمة SURBL السوداء. وفي الجزء الأكبر من 2016، ارتبطت معدلات إساءة الاستخدام بأمين السجل هذا ونموه بمعدلات كبيرة. فقامت ICANN في نهاية المطاف بتعليق عمل Nanjing في يناير 2017، متعللة بعدم التزامها باتفاقية اعتماد أمناء السجلات.[101] وعلى الرغم من ذلك، فإن معدلات إساءة الاستخدام المرتفعة باستمرار وغير الواهنة لم يكن السبب الداعي لاتخاذ إجراء.

وثمة أمين سجل آخر، وهو Alpnames Ltd. ومقره كائن في جبل طارق، كان مرتبطًا بحجم كبير من إساءة الاستخدام من أسمي النطاقين science. وtop. وتشير الدراسة إلى أن أمين السجل المشار إليه قد استخدم حملات ترويج للأسعار والتي قدمت تسجيلات لأسماء النطاقات مقابل دولار أمريكي واحد أو في مجانًا في بعض الأحيان.[102] وعلاوة على ذلك، فقد سمحت Alpnames للمسجلين الاستخراج والتسجيل العشوائي لعدد 2,000 اسم نطاق في 27 نطاق gTLD جديدًا في عملية تسجيل واحدة. وأسماء النطاقات الجماعية التي تستخدم خوارزمية إنشاء النطاق فإنها مرتبطة في الغالبة بالجريمة الإلكترونية.[103] وفي وقت إعداد هذا التقرير، ظلت Alpnames معتمدة من ICANN.

وقد تؤدي العديد من السماء دورًا في حجم أو معدل إساءة الاستخدام في أي نطاق TLD خاص. أما من حيث الحجم المطلق، فإن نطاقات gTLD الجديدة لا تختلف عن نطاقات gTLD القديمة في أنه كلما كان حجم TLD كبيرًا، كان العدد الإجمالي لأسماء النطاقات المرتبطة بإساءة الاستخدام أعلى.[104] وفي حين أن تحليل خصائص مشغلي سجلات TLD العرضية، وأن الدراسة تقترح بأن العديد من المشغلين المرتبطين بالمعدلات الأعلى في إساءة الاستخدام بها الآن عروض خفيضة الأسعار لتسجيلات النطاقات.

وخلصت الدراسة إلى أن أسماء النطاقات المسجلة لأغراض ضارة غالبًا ما احتوت على سلاسل ذات صلة بمسميات تضم علامات تجارية.[105] وعلى وجه الخصوص، من بين أسماء النطاقات البالغ عدد 88 اسمًا في نطاق top. والتي ترتبط بإساءة استخدام في الربع الرابع من 2015، فقد احتوت 75 منها على إصدارات فعلية أو مكتوبة بخطأ إملائي لكل من Appleأو iCloud أو iPhone، بما يشير ضمنًا إلى أن أسماء النطاقات تم استخدامها في حملات تصيّد ضد مستخدمين منتجات وخدمات شركة Apple, Inc.

وتوصلت الدراسة إلى أن رابط ضعيف إحصائيًا ولكنه إيجابي بين عدد النطاقات المحجوزة في منطقة نطاقات gTLD الجديدة ومعدل إساءة الاستخدام.[106] ومن الغريب أيضًا وجود رابط إيجابي ضعيف بين عدد أسماء النطاقات الموقعة لامتدادات DNSSEC وإساءة الاستخدام في منطقة نطاقات gTLD الجديدة.[107] كما أن استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي من أجل

---

[98] ص 2
[99] راجع دراسة إساءة استخدام DNS، الشكل 24 و36 و38، المقابل للعدد المطلب للنطاقات الضارة بالنسبة لموجز ويب البريد غير المرغوب المختلف
[100] ص 11
[101] https://www.icann.org/uploads/compliance_notice/attachment/895/serad-to-hansmann-4jan17.pdf
[102] ص 20
[103] أديتيا كيه. سود، شيرالي زيدالي، "تصنيف خوارزميات استخراج النطاقات"، أمن وسلامة IEEE، المجلد 14، رقم الصفحات 46-53، يوليو-أغسطس 2016، تاريخ الإصدار: MSP.2016.76/10.1109
[104] ص 15
[105] ص 12
[106] ص 16
[107] ص 16

إخفاء بيانات Whois الخاصة بالمسجل شائعة أكثر في نطاقات gTLD القديمة أكثر من الجديدة. وبصرف النظر عن ذلك، لم تتوصل الدراسة إلى أي علاقة كبيرة إحصائيًا بين استخدام هذه الخدمات وإساءة استخدام أسماء النطاقات. وعلاوة على كل ذلك، فقد حددت الدراسة رابطة أقوى نسبيًا بين سياسات التسجيل المقيدة ومعدلات إساءة الاستخدام الأدنى. وبصرف النظر عن ذلك، فحت نطاقات gTLD الجديدة ذات سياسات التسجيل الحر فقد تنوعت بشكل كبير في معدلات إساءة الاستخدام، الأمر الذي يرجح بأن من بين المتغيرات الأساسية الأخرى، مثل السعر والفروق في ممارسات مكافحة إساءة الاستخدام في السجل وأمين السجل قد يكون لها أيضًا تأثير على معدلات إساءة الاستخدام.

إساءة استخدام DNS ليست عشوائية

يبدو أن السعر وقيود التسجيل يؤثران على ماهية أمناء السجلات والسجلات التي سوف يختارهما مجرمو الإنترنت من أجل إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS، ما يجعل أسماء النطاقات ذات الأسعار المنخفضة وذات التسجيلات السهلة عوامل هجوم جذابة.[108] وعلى الرغم من ذلك، قد تروق نفس الخصائص للمسجلين ذوي الاهتمامات المشروعة والأهداف السامية لإنترنت مجاني ومفتوح. وبالتالي، قد تكون هناك محفزات مالية لمشغلي السجلات وأمناء السجلات لمنع إساء استخدام DNS المنتظمة من خلال تصفية التسجيلات بصفة استباقية واكتشاف الأعمال الضارة. على سبيل المثال، هناك سابقة لـ ICANN في تعديل هيكل أسعار الرسوم من أجل التغلب على السلوك المضر بنظام DNS، مثل إلغاء رد الرسوم التلقائي إلى مجربي النطاقات.[109] وبالمثال يقترح فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين وضع حوافز من أجل مكافئة الممارسات الجيدة في منع إساء استخدام DNS النية وتقوية العواقب بالنسبة للمتورطين أو الموافقين على مسارات إساءة استخدام DNS الفنية. وقد تنطبق هذه التوصيات من أجل منع إساءة الاستخدام الأخرى لأسماء النطاقات إلى حد توصل المجتمع إلى توافق حول الأشكال الأخرى لإساءة استخدام DNS.

إننا قلقون حيال المستويات الحالية لإساءة استخدام DNS المركزة في عدد صغير نسبيًا من السجلات وأمناء السجلات والمناطق الجغرافية؛ ويبدو أن هذه الإساءة لاستخدام DNS قد سارت دون أي تصحيح لمدة زمنية مطولة في بعض الحالات.

تم تصميم التوصية 1 إلى 5 من أجل التعامل مع حقيقة أن ضمانات نطاقات gTLD الجديدة لم تمنع وحدها إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS الفنية. بالإضافة إلى الوسائل المتاحة اليوم من أجل منع إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS والحد منها، فإننا نقترح حوافز وأدوات جديدة للتغلب على إساءة الاستخدام من شأنها:

- تشجيع وتحفيز تدابير إساءة الاستخدام قبل وقوعها حسب التوصية رقم 1
- طرح تدابير من أجل منع إساءة استخدام DNS الفنية حسب التوصية رقم 2
- ضمان أن جمع البيانات متواصل ويتم التعامل معه حسب التوصية رقم 3
- النظر في آلية إضافية حيث إنه برغم التوصية 1 و2 و3، فن مشغلو السجلات أو أمناء السجلات لم يعملوا على الحد من إساءة استخدام DNS الفنية بفاعلية. يجب النظر في عملية فض للنزاع من أجل تمكين الأطراف المتضررة من اتخاذ إجراء وفقًا لما جاء في التوصية رقم 4 (لاحظ أن هذا الأمر يفتقر إلى إجماع فريق المراجعة). راجع بيان الأقلية في الملحق 6). وفي واقع الأمر، يجب أن يكون هناك المزيد من التركيز على دائرة الالتزام في ICANN وحيثما تم تحديد عملية تنظيف وفق ما يكون ضروريًا. إذا كان مستوى إساءة الاستخدام لم يتم خفضه حسب التزام السجل، فإن عدم التزام الطرف المتعاقد بتنفيذ الخطة يجب أن يمثل خرقًا لاتفاقية اعتماد أمناء السجلات/اتفاقية السجل. وإذا كان هذا المستوى من الالتزام موجودًا فلا يكون DADRP أقل ضرورة فحسب، لكن أيضًا أقل لا يرجح كثيرًا استخدمه. وهذا يفسر إلى نتائج إيجابية بالنسبة لجميع الأطراف بسبب انخفاض معدل إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات.

التوصية "أ": يجب النظر في توجيه منظمة ICANN، في المناقشات التي تجريها مع السجلات من أجل التفاوض على تعديلات على اتفاقيات السجلات الحالية، أو في المفاوضات الخاصة باتفاقيات سجلات جديدة مرتبطة بالجولات التالية من نطاقات gTLD الجديدة، بحيث تحتوي على شروط في الاتفاقيات بتوفير حوافز، بما في ذلك الحوافز المالية للسجلات، لاسيما السجلات المفتوحة، واعتمد تدابير استباقية للتغلب على إساءة الاستخدام.[110]

---

108 ص 25

109 http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2008/01/30/AR2008013002178.html

110 بحث فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك عن أمثلة على الممارسات التي قد تساعد في الحد من إساءة الاستخدام بشكل استباقي. ومن بين الأمثلة على التي اقترحها السجل الأوروبي لنطاقات الإنترنت EURid، وهو مشغل سجل الاتحاد الأوروبي، الذي سوف يجري قريبًا اختبارًا لنظام تفويض مؤجل. راجع https://eurid.eu/en/news/eurid-set-to-launch-first-of-its-kind-domain-name-abuse-prevention-tool/ وأيضًا https://eurid.eu/media/filer_public/9e/d1/9ed12346-562d-423d-a3a4-bcf89a59f9b4/eutldecosystem.pdf. ولن تؤدي هذه العملية على منع التسجيلات ولكن عوضًا عن ذلك تؤجل تنشيط التسجيلات إلى تم تحديد أسماء النطاقات بأنها قد تكون مسيئة من خلال خوارزميات التعلم الآلية. ويمكن لفرق المراجعة المستقبلية دراسة هذا الجهد من أجل النظر في فاعليته وما إذا كان من الممكن أن يكون بمثابة نموذجًا ابتكاريًا محتملاً من أجل المساعدة في دعم الثقة وبيئة آمنة على الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، قد يوفر النطاق XYZ. مثالاً آخر على التدابير الاستباقية من أجل محاربة إساءة الاستخدام. حيث يدعي النطاق XYZ. التزامه بسياسة عدم تسامح تجاه الأنشطة ذات الصلة بإساءة الاستخدام على نطاقات XYZ. أو أي من امتدادات النطاقات الأخرى له وذلك من خلال استخدام أداة مراقبة متطورة لإساءة الاستخدام بما يمكن من المراقبة والاكتشاف الاستباقي في الوقت الفعلي القريب، مع تعليق عمل النطاقات المشاركة في أي أنشطة مسيئة تم تحديدها. ويمكن لفرق المراجعة المستقبلية استكشاف فاعلية هذا الأسلوب من خلال التحري عن معدلات إساءة الاستخدام بمرور الوقت ومقارنة مستويات إساءة الاستخدام قبل وبعد هذه السياسة.

الحيثيات/النتائج ذات الصلة: ضمانات نطاقات gTLD الجديدة وحدها لا تمنع إساءة الاستخدام الفنية في نظام أسماء النطاقات DNS. ترتبط معدلات إساءة الاستخدام بقيود التسجيل المفروضة على المسجلين وأسعار التسجيل قد تؤثر أيضًا على المعدلات. وبعض السجلات مصممة بشكل متأصل بحيث يكون بها سياسات تسجيل صارمة و/أو أسعار عالية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإنترنت الحر والمفتوح والقابل للوصول إليه سوف يضم بشكل ثابت سجلات ذات سياسات تسجيل مجاني وأسعار منخفضة يجب أن تعتمد تدابير أخرى من أجل منع إساءة استخدام DNS الفنية. والسجلات التي لا تفرض قيودًا على التأهل للتسجيل يمكنها تخفيض إساءة استخدام DNS الفنية وذلك من خلا وسائل استباقية مثل تحديد الجناة المتكررون، ومراقبة التسجيلات المريبة، واكتشاف إساءة الاستخدام بدلاً من مجرد الانتظار من أجل رفع الشكاوى. ومن ثم يجب على ICANN تحفيز ومكافأة تنفيذ تدابير مكافحة إساءة الاستخدام الاستباقية من جانب مشغلي السجلات هؤلاء من أجل تقليل إساءة استخدام DNS في نطاقات gTLD المفتوحة.

إلى: مجلس إدارة ICANN، مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات، مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء السجلات، منظمة دعم الأسماء العامة ومجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة

الشروط المسبقة أو مستوى الأولوية: عالٍ

الإجماع داخل الفريق: نعم

التفاصيل: يجب على مجلس إدارة ICANN النظر في حث منظمة ICANN على التفاوض مع السجلات من أجل تضمين خصومات مجانية في اتفاقيا على أن تكون هذه الخصومات متاحة لمشغلي السجلات ممن لديهم سياسات تسجيل مفتوحة وتنفذ إجراءات استباقية من أل منع إساءة استخدام DNS الفنية في منطقتهم.

التوصية "ب": النظر في توجيه منظمة ICANN في المناقشات التي تجريها مع أمناء السجلات والسجلات من أجل التفاوض على تعديلات على اتفاقية اعتماد أمناء السجلات واتفاقيات السجل من أجل تضمين أحكام تهدف إلى منع الاستخدام النظامي لأمناء سجلات بعينهم من أجل إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS الفنية.

الحيثيات/النتائج ذات الصلة: تركز السياسات الحالية على شكاوى فردية تخص إساءة الاستخدام. وعلى الرغم من ذلك، فإن أمناء السجلات ومشغلي السجلات المرتبطين بمعدلات عالية للغاية في إساءة استخدام DNS الفنية لا يزالون يعملون ويواجهون حافزًا ضئيلاً للغاية في منع إساء استخدام DNS الفنية. وعلاوة على ذلك، ثمة القليل من آليات الإنفاذ المتاحة في الوقت الحالي من أجل منع إساءة استخدام أسماء النطاقات النظامين المرتبطة بالموزعين. والاستخدام النظامي لأمناء سجلات وسجلات بعينها من أجل إساءة الاستخدام الفنية لنظام DNS يمثل تهديدًا لأمن واستقرار نظام أسماء النطاقات والقبول العالمي لنطاقات TLD وثقة المستهلكين.

إلى: مجلس إدارة ICANN، مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات، مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء السجلات، منظمة دعم الأسماء العامة ومجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة

الشروط المسبقة أو مستوى الأولوية: عالٍ

الإجماع داخل الفريق: نعم

التفاصيل: يجب على مجلس إدارة ICANN النظر في توجيه منظمة ICANN من أجل التفاوض على تعديلات على أحكام اتفاقية اعتماد أمناء السجلات واتفاقيات السجل بهدف منع الاستخدام النظامي لأمناء سجلات بعينهم من أجل إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS الفنية. ويجب أن تفرض مثل هذه الصياغة على أمناء السجلات وعلى الجهات التابعة لها مثل الموزعين، واجبًا من أجل الحد من إساءة الاستخدام الفني لنظام DNS، وبموجب ذلك يجوز لـ ICANN تعليق عمل أمناء السجلات ومشغلي السجلات ممن يثبت ارتباطهم بمعدلات عالية للغاية وغير واهنة وعادية من إساءة الاستخدام الفني. ويجب على ICANN وضع أساس لهذه النتائج على أساس مواد معتمدة متعددة ويمكن التحقق منها كما يمكن دحض هذه النتائج من جانب أمين السجل بموجب تقديم دليل كاف بأن هذه النتائج لم تكن دقيقة. ويمكن وضع العوامل التالية في الاعتبار عند اتخاذ القرارات: ما إن كان أمين السجل أو مشغل السجل 1) يشارك في تدابير استباقية من أجل الحد من إساء الاستخدام الفني في نظام DNS، و2) كان هو نفسه ضحية في حالة ذات صلة، و3) قام منذ ذلك الحين باتخاذ الإجراءات الضرورية والمناسبة من أجل وقف إساءة الاستخدام ومنع الاستخدام النظامي المستقبلي لخدماته من أجل إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS الفني.

التوصية "ج": الاستفاضة في دراسة العلاقة بين بعض مشغلي السجلات وأمناء السجلات وإساءة استخدام DNS من خلال البدء في جمع بيانات مستمر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مبادرات الإبلاغ عن أنشطة إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات

(DAAR) التي تديرها ICANN. ولأغراض الشفافية، يجب نشر هذه المعلومات بانتظام لكي تكون لها القدرة على تحديد السجلات وأمناء السجلات الذين يحتاجون للخضوع لتدقيق أعلى وأولوية أعلى من جانب امتثال ICANN. عند تحديد ظاهرة إساءة الاستخدام، يجب على ICANN تنفيذ خطة إجرائية من أجل الرد على تلك الدراسات وتصحيح من يتم تحديده من مشكلات، وتحديد جمع البيانات المستمر في المستقل.

الحيثيات/النتائج ذات الصلة: حددت دراسة إساءة استخدام DNS التي أطلقها فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك معدلات عالية للغاية من إساءة الاستخدام المرتبطة بسجلات وأمناء سجلات محددين بالإضافة إلى مزايا التسجيل، مثل التسجيلات الجماعية، والتي يبدو أنه تتيح عملية إساءة الاستخدام. وعلاوة على ذلك، توصلت الدراسة إلى أن قيود التسجيل ترتبط بإساءة الاستخدام، وهو ما يعني أن هناك العديد من العوامل التي يجب احتسابها من أجل تقدير اتجاهات إساءة الاستخدام عبر نطاقات TLD لمشغلي سجلات وأمناء سجلات بعينهم. وقد سلطت دراسة إساءة استخدام DNS الضوء على بعض أنماط السلوك التي تتناقض تمامًا مع تشجيع ثقة المستهلك في نظام أسماء النطاقات. ويبدو بعض السجلات وأمناء السجلات بأنهم يشجعون بإيجابية أو على الأقل على استعداد لتجاهل إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS. ويجب تحديد هذا السلوك بشكل سريع ويجب اتخاذ إجراء من خلال إدارة الامتثال في ICANN حسبما يعتبر ضروريًا.

إلى: مجلس إدارة ICANN، مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات، مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء السجلات، منظمة دعم الأسماء العامة ومجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة، فريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات.

الشروط المسبقة أو مستوى الأولوية: عالٍ

الإجماع داخل الفريق: نعم

التفاصيل: يجب أن تكون الدراسات الإضافية ذات طبيعة مستمرة، من خلال جمع البيانات فيما يخص إساءة استخدام DNS في مستوى أمين السجل والسجل. ويجب نشر البيانات بانتظام ومن ثم تمكين المجتمع وإدارة الامتثال في ICANN على تحديد وتعريف السجلات وأمناء السجلات الذين يجب أن يخضعوا لتدقيق امتثال أكبر ومن ثم يتم اقتلاع مثل هذا السلوك.

التوصية "د": يجب على المجتمع النظر في سياسة لفض نزاعات إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات ("DADRP") من أجل التعامل مع مشغلي السجلات وأمناء السجلات الذين يثبت أن لديهم مستوى عالية من إساءة الاستخدام (للتحديد، على سبيل المثال أكثر من 10% من أسماء النطاقات هي أسماء نطاقات مدرجة في القائمة السوداء). ويجب مطالبة مشغلي السجلات وأمناء السجلات في الحالة الأولى أ) بتفسير سبب ذلك لإدارة الامتثال في ICANN، ب) الالتزام بالتخلص من هذه الإساءة في غضون فترة زمنية محددة، و/أو اعتماد سياسات تقييد أكثر صرامة في غضون فترة زمنية محددة. عدم الالتزام بإجراءات DADRP، في حالة عدم قيام ICANN بأي إجراء بنفسها.

الحيثيات/النتائج ذات الصلة: حددت دراسة إساءة استخدام DNS التي أطلقها فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك معدلات عالية للغاية من إساءة الاستخدام المرتبطة بسجلات وأمناء سجلات محددين. ومن المهم الحصول على آلية من أجل التعامل مع هذه الإساءة وعلى وجه الخصوص إذا كانت ذات صلة بسجلات محددة. يجب التخلص من سلوك الإساءة من DNS وهذا من شأنه أن يوفر ذراعًا إضافية للتغلب على تلك الإساءة.

إلى: مجلس إدارة ICANN، مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات، مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء السجلات، منظمة دعم الأسماء العامة ومجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة، وفريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات

الشروط المسبقة أو مستوى الأولوية: عالٍ

الإجماع داخل الفريق: إجماع الأغلبية ولكن ليس إجماعًا تامًا (راجع بيان الأقلية في بيانات الأقلية في الملحق 6.1)

التفاصيل: إن إدارة الامتثال في ICANN أحد مسارات التعامل مع هذا المستوى العالي من إساءة استخدام DNS، بما يعمل على إنفاذ أية اتفاقية اعتماد لأمناء السجل حالية أو أي تعديلات عليها من أجل منع الاستخدام النظامي لأمناء سجلات بعينها من أجل إساءة الاستخدام الفنية لنظام DNS حسب المواصفة 2. وعلى الرغم من ذلك، فإن إجراءات DADRP خاصة -إضافة إلى ذلك- يجب النظر فيها حيث يمكن أيضًا أن تكون مفيدة للغاية في التعامل مع إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS، وقد تمثل أيضًا عائقًا كبيرًا وتساعد في منع أو الحد من تلك المستويات العالية من إساءة استخدام DNS. مشغلي السجلات أو أمناء السجلات الذين يثبت أن لديهم مستويات عالية للغاية من إساءة الاستخدام (تحدد لاحقًا، على سبيل المثال حيث يكون لدى مشغل السجل أكثر من 10%

من أسماء النطاقات الخاص به في القائمة السوداء لواحدة أو أكثر من القوائم السوداء متغايرة الخواص (StopBadware SDP وAPWG وSpamhaus وSecure Domain Foundation وSURBL وCleanMX). يجب على DADRP فرض عقوبات محددة. أمثلة من دراسة إساءة استخدام DNS لنطاقات gTLD الجديدة ذات أكثر من 10% من أسماء النطاقات الخاصة بها مدرجة في القائمة السوداء، طبقًا لشركة Spamhaus على سبيل المثال هي SCIENCE. بنسبة (51%) وSTREAM. بنسبة (47%) وSTUDY. بنسبة (33%) وDOWNLOAD. بنسبة (20%) وCLICK. بنسبة (18%) وTOP. بنسبة (17%) وGDN. بنسبة (16%) وTRADE. بنسبة (15%) وREVIEW. بنسبة (13%) وACCOUNTANT. بنسبة (12%). وبذلك فإن كل واحد من هذه السجلات يجب أن يكون ملتزمًا بمراجعة أسماء النطاقات لديه في المستوى الثاني والتي يجري استخدامها في إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS وتفسير السبب وراء ذلك، والالتزام بتصحيح هذه الأشياء في غضون فترة زمنية محددة، بالإضافة إلى اعتماد سياسات تسجيل أكثر صرامة إذا لزم الأمر من أجل ضمان وجود أحكام تعاقدية ذات صلة من أجل التعامل بفاعلية مع تلك التسجيلات. وإذا لم يتم التخلص من أسماء النطاقات المسببة للمشكلات بما يحقق القبول والرضا، وفي حالة عدم اتخذ ICANN إجراءً فوريًا، فيجوز لأي من الأطراف المتضررة اللجوء إلى إجراءات DADRP. ويجب أن تشتمل العملية على شكوى مكتوبة إلى السجل، ووقت محددة للرد من جانب السجل، بالإضافة إلى جلسة استماع شفهية. يجب أن تصدر القرارات النهائية بمعرفة لجنة من الخبراء والتي يمكنها التوصية بواحدة أو أكثر من آليات الإنفاذ التي يتفق عليها المجتمع.

تحقيقًا لأغراض هذه التوصية، فإن أي أمين سجل يتصرف تحت رقابة مشغل سجل سوف يتم تغطيته بإجراءات DADRP ومن ثم من المهمة ضمان أن مصطلح "مشغل السجل" يشمل الجهات التي تدير مشغل السجل أو تخضع لإدارته بنسبة الملكية الموجبة لذلك أو التي تخضع للإدارة المشتركة معه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، سواءً بموجب ملكية السندات الموجبة لحق التصويت أو إدارتها، وسواء من خلال التعاقد أو خلاف ذلك حيث تعني كلمة "التحكم أو الإدارة" الاستحواذ على الصلاحية - بشكل مباشر أو غير مباشر - على التوجيه سواء بنفسه أو من خلال آخرين لإدارة وسياسة كيان ما، سواءً بموجب ملكية السندات الموجبة لحق التصويت أو التحكم بها، وسواء كان ذلك من خلال التعاقد أو خلاف ذلك.

5.2 آليات حماية الحقوق

تم تطوير آليات جديدة لحماية الحقوق (RPM) فيما يتصل بطرح برنامج نطاقات gTLD الجديدة بالإضافة إلى آليات حماية الحقوق الحالية. قام فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين بالتحقق مما إذا كانت آليات حماية الحقوق هذه تعزز ثقة المستهلك في DNS، كما سعى الفريق أيضًا إلى قياس أثر تكاليف برنامج نطاقات gTLD الجديدة بالنسبة لأصحاب الملكية الفكرية.

وقد تم وصف آليات حماية الحقوق هذه في حد ذاتها في المقام الأول من أجل الإتمام قبل النظر في هذه الآليات وما إن كانت قد ساعدت في الحد من المشكلات التي تدور حول بحماية حقوق العلامات التجارية والمستهلكين في هذا التوسيع لنطاقات gTLD. وكان من الواضح أن فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين قد واجه صعوبات في الحصول على بيانات معتمدة من أجل القيم بهذا التقييم، والتي تبين بشكل أساسي أنها بيانات تم الحصول عليها من خلال ICANN عم طريق تقارير مؤشرات المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك[111] ودراسة تأثير الجمعية الدولية للعلامات التجارية[112] بالإضافة إلى البيانات الحالية والتعليقات المقدمة من مراجعة آليات حماية الحقوق في ICANN والمراجعة المستقلة لتقرير خدمات دار مقاصة العلامات التجارية (TMCH) المنقحة[113].

كما أشار فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين إلى العمل المتوازي الذي تقوم به مجموعات العمل المستمرة والتي تنظر في الوقت الحالي في آليات حماية الحقوق وسعى إلى عدم تكرار أو تقويض العمل وبذلك يتطلع للحصول على تقارير من هذه المجموعات.

5.2.1 معلومات أساسية حول آليات حماية الحقوق

بغض النظر عن الإجراءات التي اتخذتها المحاكم، كانت آليات حماية الحقوق الرئيسية -قبل التوسع في عدد نطاقات gTLD لعام 2012- تتكون من السياسة الموحدة لفض نزاعات أسماء النطاقات UDRP فقط، وهي عبارة عن إجراء بديل لتسوية الخلافات (اعتمدتها ICANN في 26 أغسطس 1999) وتم تطبيقها على جميع نطاقات المستوى الأعلى العامة. وعلى الرغم من ذلك، فإن

[111] ICANN، "تقرير مؤشرات المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك" تم الاطلاع عليه في 10 أكتوبر 2017، https://www.icann.org/resources/reviews/cct/metrics

[112] Nielsen، استطلاع تأثير تكلفة نطاقات gTLD الجديدة من الجمعية الدولية للعلامات التجارية (أبريل 2017)، تم الاطلاع عليه في 14 سبتمبر 2017: community.icann.org/download/attachments/56135378/INTA Cost Impact Report revised 4-13-17 v2.1.pdf

[113] مجموعة التحليل، المراجعة المستقلة لتقرير خدمات دار مقاصة العلامات التجارية (TMCH) المنقح في (فبراير 2017)، تم الاطلاع عليه في 10 أكتوبر 2017، https://newgtlds.icann.org/en/reviews/tmch/revised-services-review-22feb17-en.pdf

وجود المشكلات المتعلقة بحماية العلامات التجارية تم التعرف عليها قبل توسيع نطاقات gTLD في 2012. وعلى وجه الخصوص، عبر مجتمع العلامات التجارية عن قلقه من أن هذه الآليات وحدها غيرَ كافية لتوفير الحماية المناسبة لحقوقِ العلامات التجارية وحقوقِ المستهلكين في نظام أسماء النطاقات DNS الموسع. ونتيجة لذلك، قرر مجلس إدارة ICANN (بموجب القرار الصادر في 6.3.2009) أن تُشكل مجموعة متنوعة عالميًا من الأشخاص ذوي المعارف والخبرات في مجالات العلامات التجارية، وحماية المستهلك، وقانون المنافسة، والتفاعل بين العلامات التجارية ونظام أسماء النطاقات، بهدف اقتراح حلول لقضية حماية العلامات التجارية الجوهرية فيما يتصل بطرح نطاقات gTLD الجديدة[114]. وتمت تسمية هذه المجموعة بفريق عمل تنفيذ التوصيات (IRT).

وقد تم اقتراح مجموعة من آليات حماية الحقوق الجديدة من جانب فريق مراجعة التنفيذ، وهي: التعليق الموحّد السريع (URS)؛ وإجراءات تسوية خلافات ما بعد التفويض (PDDRP)؛ وإجراءات تسوية خلافات ما بعد التفويض للعلامات التجارية (TM-PDDRP)؛ وإجراءات حل النزاع لتقييد التسجيل (RRDRP)؛ وإجراءات تسوية الخلافات الخاصة بالتزامات المصلحة العامة (PICDRP)؛ ومكتب مقاصة العلامات التجارية (والتسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية وخدمة المطالبات)[115].

5.2.2 وصف آليات حماية الحقوق RPM

5.2.2.1 السياسة الموحدة لحل النزاع حول أسماء النطاقات (UDRP)

السياسة الموحدة لفض نزاعات أسماء النطاقات (UDRP) عبارة عن إجراء بديل لفض المنازعات اعتمدته ICANN في 26 أغسطس 1999، وهي تنطبق على جميع نطاقات المستوى الأعلى العام (gTLD)، بما في ذلك نطاقات المستوى الأعلى gTLD القديمة (مثل net. وcom. وinfo.) إضافة إلى نطاقات gTLD الجديدة، وأيضا على بعض نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان (ccTLD) التي اعتمدت هذه السياسة. من أجل نجاح الدعوى تحت السياسة الموحدة لحل النزاع حول أسماء النطاقات UDRP، يجب على المشتكي إثبات دعواه مرجحا ذلك بالأدلة التي تخضع لمتطلبات ثلاثة: (1) أن يكون اسم النطاق المسجل من طرف المدعى عليه مطابقاً أو مشابهاً بشكل ملتبس لعلامة تجارية أو علامة خدمات يملك المشتكي حقوقها؛ و(2) أن لا يملك المدعى عليه أية حقوق أو مصالح مشروعة في اسم النطاق؛ و(3) أن اسم النطاق تم تسجيله ويجري استخدامه بسوء نية.

تستغرق العمليات المندرجة تحت UDRP حوالي شهرين، بدءاً من تاريخ تقديم الشكوى ووصولاً إلى تاريخ اتخاذ القرار. تتراوح تكاليف تقديم الشكاوى تحت UDRP بين 1,500 دولار أمريكي لـ 1 إلى 5 أسماء نطاقات (لجنة مكونة من شخص واحد)، و 4,000 دولار أمريكي لـ 1 إلى 5 أسماء نطاقات (لجنة مكونة من ثلاثة أشخاص)، ولا تدخل في ذلك تكاليف المحامين. الحلول المتوفرة تحت UDRP محدودة في نقل اسم النطاق أو إلغائه. لا تقدم أية تعويضات ولا يوجد نظام استئناف. يتم تنفيذ القرار عادة بعد 10 أيام عمل من تاريخ الإعلام بالقرار المتخذ، ما لم يتم الشروع في الإجراءات القضائية في محكمة مختصة.

تقدم شكاوى UDRP إلكترونيا عبر موفر لخدمة تسوية النزاعات مصادق عليه من طرف ICANN. هؤلاء هم موفرو الخدمات الذين صادقت عليهم ICANN إلى اليوم: المركز الآسيوي لتسوية نزاعات أسماء النطاقات (ADNDRC)، المنتدى (NAF)، منظمة الملكية الفكرية العالمية (WIPO)، مركز التحكيم التشيكي لمحكمة التسوية في نزاعات الإنترنت (CAC)، والمركز العربي لتسوية نزاعات أسماء النطاقات (ACDR).

5.2.2.2 التعليق الموحّد السريع (URS)

نظام التعليق السريع الموحد (URS) عبارة عن إجراء بديل لتسوية النزاعات تم إطلاقه في عام 2013، وقد صُمم في الأصل لمعالجة قضايا السطو الإلكتروني قطعية الدليل في نطاقات المستوى الأعلى العامة الجديدة (gTLD)، على الرغم من اعتماده اختياريًا من جانب بعض نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان ccTLD، وبعض نطاقات المستوى الأعلى "المدعومة" (مثل pw.، وtravel.، وpro.، وcat.). إن الشروط الموضوعية تحت نظام التعليق الموحّد السريع URS مماثلة لتلك المندرجة تحت السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP، إلا أن عملية الإثبات المطلوبة فيها أصعب من الأخرى (عبارة "أدلة واضحة ومقنعة"، بدل "الأدلة المرجحة"). وبالتالي، يجب أن تتوفر في الشكوى هذه المتطلبات الثلاثة: (1) أن اسم النطاق مطابق، أو مشابه إلى حد اللبس لعلامة نصية: (أ) يحمل مقدم الشكوى شهادة تسجيل وطنية أو إقليمية سارية المفعول وقيد الاستخدام

[114] ICANN، قرارات مجلس الإدارة المعتمدة: المكسيك: حماية العلامات التجارية في نطاقات gTLD الجديدة"، 6 مارس 2009، https://www.icann.org/resources/board-material/resolutions-2009-03-06-en#07

[115] وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تقديم عمليات خاصة بالتنافس على نفس السلسلة لنطاقات gTLD ذاتها، والمتعلقة بحالات تشابه السلاسل، والمصلحة العامة المحدودة، واعتراض المجتمع واعتراض الحقوق القانونية. تمت مناقشة هذه الأمور بمزيد من التفصيل في قسم الطلبات والتقييم.

الحالي خاصة بها؛ أو (ب) تم توثيقها من خلال إجراءات قضائية، أو (ج) محمية بشكل خاص بموجب قانون أو معاهدة سارية في وقت رفع شكوى التعليق الموحّد السريع URS (أي 1.2.6.1 من URS)؛ (2) أن المسجّل لا يملك أية حقوق أو مصالح مشروعة في اسم النطاق؛ و (1.2.6.2 من URS) و (3) أن اسم النطاق تم تسجيله ويجري استخدامه بسوء نية (1.2.6.3 من URS). يجب أن لا تتجاوز الشكاوى 500 كلمة. إن الهدف من نظام التعليق الموحّد السريع URS هو معالجة قضايا السطو الإلكتروني الواضحة، ولذلك، فهو غير مناسب للنزاعات التي تدخل فيها القضايا المعقدة والقابلة للنقض (مثل الاستخدام العادل).

الحل الوحيد المتوفر تحت نظام التعليق الموحّد السريع URS هو إيقاف اسم النطاق، بخلاف حَلّي النقل و الإلغاء (الموجودين تحت السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP).

يمكن إيقاف اسم النطاق تحت نظام التعليق الموحّد السريع URS في مدة سريعة قد تصل إلى ثلاثة أسابيع من تقديم الشكوى. في حال تم اتخاذ قرار لصالح مقدم الشكوى، سيتم إيقاف اسم النطاق لباقي فترة التسجيل (ويمكن تمديد ذلك بعام إضافي). وسيعرض الموقع المرتبط باسم النطاق لافتة عليها عبارة "هذا الموقع في حالة إيقاف" لكن WHOIS لاسم النطاق ستستمر في عرض المعلومات الخاصة بالمسجّل الأصلي (باستثناء عملية إعادة التوجيه لاسم الخادم). يمكن للمسجّل، في حال كان القرار لصالح مقدم الشكوى نتيجة لحكم وفق الإعدادات الافتراضية، أن يطلب عملية مراجعة جديدة، وذلك عن طريق تقديم رد خلال ستة أشهر من تاريخ تقديم التنبيه المتعلق بالإعدادات الافتراضية (يمكن تمديد هذه المدة بستة أشهر أخرى بطلبٍ من المسجّل).
في حال رفض القرار، يوفر URS نظاماً للاستئناف، مرتكزاً على المحضر الموجود.

تكاليف تقديم شكوى URS تقارب 375 دولاراً أمريكياً (لـ 1 إلى 14 اسم نطاق).

تمت المصادقة على 3 من موفري هذه الخدمات لـ URS وهُم: المركز الآسيوي لتسوية نزاعات أسماء النطاقات (ADNDRC)، المنتدى (NAF)، و MSFD Srl (في ميلان، بإيطاليا).

5.2.2.3 إجراءات تسوية خلافات ما بعد التفويض (PDDRP)

5.2.2.4 إجراءات فض نزاعات ما بعد التفويض عبارة عن آليات لحماية الحقوق صممت لتقديم الإغاثة ضد تصرفات أي مشغل سجل gTLD جديد (بخلاف مسجّل اسم نطاق أو أمين سجل). هناك ثلاثة إجراءات تسوية خلافات ما بعد التفويض PDDRP:

تسمح إجراءات تسوية خلافات ما بعد تفويض العلامات التجارية (TM-PDDRP) لحاملي العلامة التجارية فرصة تقديم شكوى ضد مشغل السجل لتورطه في انتهاك العلامة التجارية، سواءٌ كان ذلك في المستوى الأعلى أو المستوى الثاني من نطاقات gTLD الجديدة.

بالنسبة للمستوى الأعلى، يتعين على مقدم الشكوى أن يثبت، من خلال "أدلة واضحة ومقنعة"، أن "السلوك المؤكد لمشغل السجل في عملية تشغيله أو استعماله لنطاق gTLD جديد يطابق العلامة التجارية لمقدم الشكوى أو يشبهها إلى حد اللبس، يتسبب أو يساهم بشكل مادي في قيام نطاق gTLD بأي من الأمور التالية: (1) الاستغلال غير القانوني للصفة المميزة أو سمعة العلامة التجارية لمقدم الشكوى؛ أو (2) تشويه الصفة المميزة أو سمعة العلامة التجارية لمقدم الشكوى؛ أو (3) التسبب في احتمال التباس العلامة التجارية لمقدم الشكوى" (الفقرة 6.1 من إجراءات تسوية خلافات ما بعد تفويض العلامات التجارية).

وبالنسبة للمستوى الثاني، يتعين على مقدمي الشكوى أن يثبتوا، من خلال "أدلة واضحة ومقنعة"، أنه "من خلال السلوك المؤكد لمشغل السجل: (أ) وجود نمط ملموس أو ممارسة توحي بنية مشغل السجل السيئة في التربح من عملية بيع أسماء النطاقات المنتهكة للعلامات التجارية؛ و(ب) النية السيئة لمشغل السجل في التربح من التسجيل الممنهج لأسماء النطاق داخل gTLD، التي تطابق العلامة التجارية لمقدم الشكوى أو تشبهها إلى حد اللبس، والتي: (1) تستغل بشكل غير قانوني السمة المميزة للعلامة التجارية لمقدم الشكوى أو سمعتها؛ أو (2) تشوه السمة المميزة أو سمعة العلامة التجارية لمقدم الشكوى؛ أو (3) تتسبب في احتمالية التباس العلامة التجارية لمقدم الشكوى" (الفقرة 6.2 من إجراءات تسوية خلافات ما بعد تفويض العلامات التجارية).

في حال أثبت فريق الخبراء تورط مشغل السجل، فسيتم اقتراح مجموعة من الحلول، بما في ذلك: التدابير العلاجية التي ستحد من عمليات التسجيل المنتهكة للقوانين؛ أو المنع من قبول عمليات تسجيل أسماء نطاقات جديدة في نطاقات gTLD المعنية، حتى تتوقف الانتهاكات، أو خلال مدة يحددها الخبير؛ أو إنهاء اتفاقية التسجيل، في الحالات الغير اعتيادية، التي تصرف فيها مشغل السجل "بشكل خبيث" (الفقرة 18 من TM-PDDRP). وفي نهاية المطاف، فإن ICANN تتمتع بسلطة فرض الحلول التي تراها مناسبة، إن وُجدت.

هؤلاء هم موفرو خدمات تسوية الخلافات الذين صادقت عليهم ICANN إلى اليوم، لتسوية الخلافات تحت TM-PPDRP: المركز الآسيوي لتسوية نزاعات أسماء النطاقات (ADNDRC)، المنتدى (NAF)، منظمة الملكية الفكرية العالمية (WIPO).

تسمح إجراءات حل نزاعات تقييد السجل (RRDRP) لمؤسسة قائمة بتقديم شكوى ضد مشغل سجل نطاق gTLD مستند إلى المجتمع لعدم احترامه للقيود المبينة في اتفاقية السجل. لكي يتم قبول أي دعوى، يجب على المدعي أن يثبت، "برجحان البينة": "(1) أن المجتمع الذي يتذرع به المعترض، مجتمعٌ معرف؛ و(2) أن هناك ارتباط قوي بين المجتمع المذكور وتسمية أو سلسلة نطاق gTLD؛ و(3) أن مشغل نطاق TLD قد انتهك الشروط والقيود الموجودة في الاتفاقية المستندة على المجتمع؛ و(4) أن هناك ضرر يمكن قياسه يلحق مقدم الشكوى أو المجتمع الذي ذكره المعترض". الحلول التي يوصي بها فريق الخبراء تشبه الحلول المندرجة تحت TM-PDDRP. وفي نهاية المطاف، فإن ICANN تتمتع بسلطة تقرير تنفيذ أو عدم تنفيذ تلك الحلول.

تسمح إجراءات تسوية الخلافات الخاصة بالتزامات المصلحة العامة (PICDRP) لأي شخص أو كيان ("المُبلِّغ")، بتقديم شكوى ضد مشغل سجل نطاق gTLD جديد لعدم احترامه لالتزام (التزامات) المصلحة العامة في المواصفة 11 من اتفاقية السجل. يتعين على المُبلِّغ تقديم "تقرير PIC" إلى ICANN، عبر تعبئة استمارة متوفرة على الإنترنت. ويجب على "تقرير PIC" أن: (1) يحدد التزامات المصلحة العامة التي تشكل أساس هذا التقرير، (2) يحدد أسس عدم الامتثال المزعوم لواحد أو أكثر من التزامات المصلحة العامة مع تقديم الأدلة على ذلك، و (3) يحدد الأضرار التي لحقت بالمُبلِّغ جراء عدم الامتثال المزعوم. قد تقوم ICANN بتحقيق في الالتزامات، أو تطلب مساعدة "لجنة دائمة." إذا تم التوصل إلى أن مشغل السجل لم يلتزم بالتزامات المصلحة العامة، فستُعطَى له مدة 30 يوماً لإصلاح ذلك. إذا لم يقم مشغل السجل بإصلاح قضايا عدم الالتزام، فستقوم ICANN بتحديد الحلول المناسبة.

5.2.2.5 مكتب مقاصة العلامات التجارية (TMCH)

إن دار مقاصة العلامات التجارية عبارة عن قاعدة بياناتٍ مركزية للعلامات التجارية الموثوقة من جميع أنحاء العالم، كلفتها ICANN بتوفير الحماية لحاملي العلامات التجارية تحت نطاقات gTLD الجديدة، وتأسست في مارس 2013. يقوم مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH بعدة وظائف مهمة، بما في ذلك المصادقة على سجلات العلامات التجارية والتحقق منها، وتخزين تلك السجلات في قاعدة بيانات، ثم تقديمها لمسجلي وأمناء سجل نطاقات gTLD الجديدة. البيانات الموجودة في TMCH تدعم آليات حماية الحقوق مثل خدمات Sunrise (والتي توفر لحاملي العلامات التجارية فرصة تسجيل أسماء نطاقات تتماشى مع علاماتهم التجارية قبل التوفر العام)، وخدمات دعاوى العلامات التجارية (وهي خدمة تنبيه لمسجّلي أسماء النطاقات وحاملي العلامات التجارية بعمليات التسجيل التي يكون فيها انتهاك محتمل). من المفترض بعملية تسجيل أي علامة تجارية في دار مقاصة العلامات التجارية أن تكون لها القدرة على المشاركة ليس فقط في فترة التسجيل الأولي للعلامات التجارية ولكن أيضًا في آليات أخرى لحماية الحقوق الخاصة بالسجلات مثل آليات حجب أسماء النطاقات كقائمة العلامات المحمية للنطاقات (DPML) من شركة Donuts (على الرغم من أنها اختيارية بالنسبة لآليات حماية الحقوق الأخرى مثل التعليق السريع الموحد URS). ومن ثم تعتبر دار مقاصة العلامات التجارية أداة مهمة في حماية حقوق العلامات التجارية تحت برنامج نطاقات gTLD الجديدة.

5.2.3 النظر في هذه الآليات: هل ساعدت في الحد من المشكلات التي تدور حول بحماية حقوق العلامات التجارية والمستهلكين في هذا التوسيع لنطاقات gTLD؟

نظر فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين فيما إن كانت هذه الآليات قد ساعدت في الحد المشكلات التي تدور حور حماية حقوق العلامات التجارية والمستهلكين في التوسع في نطاقات gTLD كما سعى للحصول على بيانات للمساعدة في تقييم تأثير برنامج نطاقات gTLD الجديدة لـ ICANN على التكلفة والجهود المطلوبة لحماية العلامات التجارية في نظام أسماء النطاقات.

وتحول فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين بشكل أساسي إلى البيانات التي حصلت عليها ICANN بموجب تقارير مؤشرات المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك[116] وإلى دراسة تأثير الجمعية الدولية للعلامات التجارية INTA[117] والتي كان من المأمول أن تقدم بيانات إضافية حول تأثير كلفة نطاقات gTLD الجديدة على أصحاب العلامات التجارية بالإضافة إلى البيانات

[116] ICANN، "تقرير مؤشرات المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك" تم الاطلاع عليه في 10 أكتوبر 2017، https://www.icann.org/resources/reviews/cct/metrics

[117] Nielsen (أبريل 2017)، استطلاع تأثير تكلفة نطاقات gTLD الجديدة من الجمعية الدولية للعلامات التجارية، تم الاطلاع في 24 أكتوبر 2017، community.icann.org/download/attachments/56135378/INTA Cost Impact Report revised 4-13-17 v2.1.pdf

الحالية والتعليقات المقدمة من مراجعة آليات حماية الحقوق في ICANN. كما أشار فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين إلى العمل المتوازي الذي تقوم به مجموعات العمل المستمرة والتي تنظر في الوقت الحالي في آليات حماية الحقوق وسعى إلى عدم تكرار أو تقويض جهودهم وبذلك يتطلع للحصول على تقارير من هذه المجموعات.

5.2.3.1 مراجعة آليات حماية الحقوق (RPM) في ICANN

أفادت الاستنتاجات الأولية من مراجعة آليات حماية الحقوق (RPM) في ICANN، والتي أجرتها منظمة ICANN، في 11 سبتمبر 2015، أن التعليق الموحّد السريع URS على الإجمال قدم نتائج إيجابية في بعض الحالات المحدودة. مثل السرعة والتكلفة المنخفضة اللذان يوفران لأصحاب الحالات الواضحة والذين لا يعبؤون بنوع الحل الذي سيتم تطبيقه على اسم نطاق معلق. ومع ذلك، فإن بعض أصحاب الحقوق لم يختاروا استخدام هذه الخدمة بسبب معيار الأدلة "الواضحة والمقنعة"، الذي يرون أنه صارم جدا، وكون حلول URS تقتصر على عملية الإيقاف فقط. وقد تم الإبداء عن القلق المتعلق بإمكانية قيام معتدٍ محتمل آخر بتسجيل اسم النطاق مرة أخرى إذا تم إطلاقه، ولذلك، فإن بعض حاملي الحقوق يجدون أنه من الأفضل أن يتم إدراج ذلك الاسم في ملفاتهم الشخصية، الأمر الذي يمكن تنفيذه عبر UDRP. وفي الواقع، فإن قيمة أي اسم نطاق معلق مشكوك فيها فعلا.

5.2.3.2 دراسة تأثير الجمعية الدولية للعلامات التجارية INTA

تحتوي نتائج دراسة تأثير الجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA) على معلوما ت هامة تحيط المجتمع علمًا بالكامل بتأثير برنامج نطاقات gTLD الجديدة المقدم من ICANN على التكاليف والجهد المطلوب لحماية العلامات التجارية في نظام أسماء النطاقات. وقد عبر أعضاء الجمعية الدولية للعلامات التجارية وأصحاب الملكية الفكرية عن قلقهم في المواقف المختلفة حول نطاقات gTLD الجديدة على أساس أن هذا التفسير من المحتمل أن يؤدي إلى تكاليف إضافية وزائدة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. كما سعت الدراسة إلى تقييم طبيعة التكاليف والجهود المطلوبة لحماية العلامات التجارية في نظام أسماء النطاقات.
علمًا بأن الجمعية الدولية للعلامات التجارية INTA عبارة عن منظمة عالمية تضم 6,600 صاحب علامة تجارية ومتخصص من أكثر من 190 دولة. وعلى هذا النحو فقد تم تأهيلها جيدًا من أجل الرد على استطلاع من شركة Nielsen والذي اعتمد على تعقيبات فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، وطُلب من أعضاء الجمعية الدولية للعلامات التجارية اقتناص كافة التكاليف على مدار العامين الماضيين (2015 و2016). واشتملت تقديرات التكاليف التي قاموا بها على:

- أتعاب المحاماة داخل المؤسسة وخارجها،
- رسوم تقديم الشكاوى،
- تكاليف التحري،
- إجمالي تكاليف و-ذلك مزايا- فريق العمل المسئول عن هذه الأنشطة.

وقد أشار المشاركون في هذا الاستطلاع إلى أن جمع البيانات الضرورية من أجل الرد بشكل صحيح كان بمثابة مهمة كبيرة. وكان هناك 33 مشارك على الإجمال بما في ذلك مشارك غير ربحي. وفي حين أن معدل الرد على الاستطلاع يفوق المعدل الإحصائي في حقيقة الأمر بالنسبة لعينة مماثلة[118] وعند النظر إلى مستوى الجهد المطلوب في إكمال ما كان بمثابة استبيان شاق، فحجم العينة بالنسبة للمراجعات المكتملة صغير من منظور إحصائي ويتطلب بعض الحيطة في تفسيره. وبصرف النظر عن ذلك فإن النتائج معبرة عن موضوعات واتجاهات أساسية.[119]

النقاط الأساسية المستمدة من دراسة التأثير:

1. في حين أن أحد أهداف برنامج نطاقات gTLD الجديدة من المفترض أن يزيد من الخيارات، بالنسبة لأصحاب العلامات التجارية، إلا أن الخيارات لا تبدو الاعتبار الأولي، أي ما الذي يدعوا أصحاب العلامات التجارية إلى اختيار التسجيل في نطاقات gTLD جديدة. بل بالأحرى فإن السبب الرئيسي وراء الأغلبية الكاسحة (90%) لقيام أصحاب العلامات التجارية بتسجيل أسماء النطاقات في نطاقات gTLD الجديدة ليس إلا للأغراض الدفاعية - أي منع شخص آخر من التسجيل.

2. كما أن أسماء النطاقات التي يتم تسجيلها بمعرفة أصحاب العلامات التجارية في نطاقات gTLD الجديدة تكون متروكة وتتسبب في إيجاد قيمة بخلاف منع الاستخدام غير المرخص من جانب آخرين.

[118] يستند هذا البيان إلى الخبرة العامة لشركة Nielsen في عينات العملاء والأعضاء.
[119] وتكفي العينة الإجمالية لإعطاء معلومات توجيهية حول تلك الاتجاهات، طبقًا لشركة Nielsen، ولكن الأرقام الدقيقة لا تزال خاضعة لهامش كبير من الخطأ (أي نسبة الزيادة/النقصان التي نسمعها في المعتاد في الاقتراعات).

3. وقد أدى برنامج نطاقات gTLD الجديدة إلى زيادة التكاليف الإجمالية للأعمال الدفاعية عن العلامات التجارية ما جعل مراقبة الإنترنت وإجراءات المناورة الأكبر من حيث الإنفاق. وقد أثرت هذه التكاليف على الشركات الصغيرة والشركات الكبرى على حد سواء حيث كان العمل المحرك للتكاليف الأكثر صلة هو عدد العلامات التجارية.

4. حيث أفاد المشاركين في الاستطلاع بأن متوسط تكاليف الإنفاذ الإجمالية ذات الصلة بنطاقات TLD بشكل عام (لكل من القديم والجديد) لكل شركة هو 150,000 دولار سنويًا. وبهذا القول، فقد تفاوتت التكاليف على نطاق واسع بين المشاركين في الاستطلاع[120]. وهذا من الأشياء التي يمكن أن تستفيد من التحري المستفيض في الاستطلاعات المستقبلية.

5. وفيما يخص المنازعات، فإن أكثر من 75% من القضايا المرفوعة في الوقت الحالي وتشتمل على خدمات الخصوصية والبروكسي وتقترب من الثلثين تصادف مستوى ما من معلومات WHOIS غير الدقيقة/غير المكتملة.

6. وفي حين أن نطاقات gTLD الجديدة هي المسئولة عن سدس تكاليف الإنفاذ إلا أنها لا تمثل إلى الآن سدس تسجيلات أسماء النطاقات. وخلافًا لذلك، فإن تكلفة إجراءات الإنفاذ في نطاقات gTLD الجديدة تقارب 18% من إجمالي تكاليف إنفاذ TLD في حين أن الأعداد الإجمالية لتسجيلات نطاقات gTLD الجديدة مقارنة بجميع نطاقات TLD وصلت إلى 10% في وقت إجراء دراسة التأثير.[121] ومن ثم تشير هذه البيانات أيضًا إلى وجود تكلفة غير متجانسة مرتبطة بإجراءات إنفاذ نطاقات gTLD الجديدة مقارنة بإجراءات الإنفاذ الإجمالية. ومن ثم فإن لدينا إشارة إضافية بأنه قد يكون هناك المزيد من انتهاكات العلامات التجارية في نطاقات gTLD الجديدة أكثر مما كان في نطاقات gTLD القديمة.[122]

7. ويُنظر إلى آليات حماية الحقوق باعتبار أنها كانت مفيدة في الحد من المخاطر المتوقعة مع طرح نطاقات gTLD الجديدة. وردًا على السؤال: "برجاء اطلاعنا على سبب شعوركم بأن آليات حماية الحقوق المدرجة أعلاه قد أدت أو لم تؤد إلى الحد من المخاطر المرتبطة بنطاقات TLD الجديدة؟" تفاوتت الإجابات ولكنها قدمت وجهة نظر مفيدة حول اتجاهات أصحاب العلامات التجارية المشاركين في الاستطلاع.[123] يرى ثلثا المشاركين في الاستطلاع أن الإجراءات الموحّدة لتسوية نزاعات أسماء

---

120 تراوح متوسط التكاليف الإجمالية المعلنة ما بين صفر إلى 5.2 مليون دولار.

121 Nielsen، استطلاع تأثير تكلفة نطاقات gTLD الجديدة (2017). وكان متوسط التكاليف لجميع نطاقات TLD لمدة عامين = 292,000 دولار. وكان متوسط التكاليف لنطاقات gTLD الجديدة لمدة عامين = 53,690 دولار (18% تقريبًا).

122 Nielsen، استطلاع تأثير تكلفة نطاقات gTLD الجديدة (2017). "توضح شركة Nielsen أن الأرقام التي تجعل مراقبة الإنترنت واحدة من التكاليف الأساسية يجب أن تكون مؤهلة — هذه التكاليف عبارة عن تكاليف إجمالية عامة وغير خاصة بنطاقات gTLD الجديدة. فسوف يدفع أي كيان مقابل المراقبة عبر جميع نطاقات TLD. ومن المحتمل أن تكون هناك زيادة تدريجية في تكاليف المراقبة بالنظر إلى التركيز على نطاقات gTLD الجديدة الإضافية، وفي حقيقة الأمر ثمة دليل قولي بأن المزيد من العلامات التجارية بدأت في المراقبة منذ طرح نطاقات gTLD الجديدة. وعلى الرغم من ذلك، لم يتم ذكر هذه التكاليف بالتفصيل في الاستبيان، فقد تمت معاملة المراقبة بشكل أساسية معاملة التكلفة الغارقة. ومن ثم سوف يكون من المعقول افتراض أن هذه التكاليف قد ارتفعت ولم تنخفض" وبذلك من المحتمل أن تكون التكاليف الإجمالية أعلى من 18%".

123 "التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية - دائمًا ما تأتي بتكلفة كبيرة على صاحب العلامة التجارية: الدعاوى - الاسم مسجل بالفعل قبل أن يتم إشعارنا؛ التعليق السريع الموحد - الاسم لا يتم تحويل ملكيته؛ معايير محدودة للإجراءات؛ إجراءات فض منازعات ما بعد التفويض - المعايير محددة في نطاق ضيق للغاية بحيث من غير المحتمل بشكل كبير أن تنشأ الظروف المؤدية لها؛ الإجراءات الموحّدة لتسوية نزاعات أسماء النطاقات - المعايير محددة بشكل جيد؛ ثمة هيئة كاملة من قانون السوابق القضائية؛ تحويل ملكية الاسم خيار متاح. وعلى الرغم من ذلك، فإن السعر من العوائق أمام غالبية القضايا السيئة.
فترة التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية وفترات المطالبة بالعلامات التجارية قصيرة للغاية؛ يتعين على كل شركة تنفيذ تدابير إضافية من أجل مراقبة محفظتها في نطاقات gTLD المتعددة التي يجري نشرعها أسبوعيًا.
البعض منها نستخدمه ويجدي نفعًا. وأما البعض الآخر فلا.
التعليق السريع الموحد: من المكلف فقط تعليق (وليس تحويل ملكية) النطاق المسبب للمشكلات؛ ما بعد التفويض: مشوق للغاية، لكن تنفيذه صعب ومجهد (الإجراءات المشتركة من مختلف أصحاب العلامات التجارية مطلوبة تقريبًا).
لفترات التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية تأثير طفيف فقط لأن العديد من السجلات تستهدف أصحاب العلامات التجارية بأسعار تفضيلية وفي نفس الحين تعرض عديدون نفس اسم النطاق لغير أصحاب العلامات التجارية بأسعار أقل بكثير منها. إشعارات المطالبات لا تمنع المحتلين من تسجيل أسماء النطاقات على الرغم من الإشعار بالحقوق الحالية، الأمر الذي يعني أن نفس المشكلات الموجودة في نطاقات TLD القديمة لا تزال قائمة في نطاقات gTLD الجديدة بعد حدوث عملية التسجيل. لعملية التعليق السريع الموحد عبء إثبات كبير نسبيًا مقارنة بالإجراءات الموحّدة لتسوية نزاعات أسماء النطاقات الأقل جدوى من حيث التكاليف. وقد تكون إجراءات فض منازعات ما بعد التفويض وإجراءات حل نزاعات تقييد السجل وإجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة فعالة، لكن من غير المفهوم بشكل جيد أنها خيارات متاحة، الأمر الذي يؤول بها إلى تأثيرات طفيفة على الحد من المخاطر.
وغالبية ما تم القيام به هو تسجيل للأغراض الدفاعية.
وهي جيدة، ولكنها آليات غير مكتملة. والتعليق السريع الموحد أسرع من السياسة الموحدة لفض نزاعات أسماء النطاقات، ولكنها أكثر من مجرد مسألة "أيام"، - غير فعالة مع البرمجيات الضارة فعليًا - ولن تحصل على النطاق. أما الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات اسم النطاق فسوف تستغرق بضعة شهور. وكلاهما مُكلف. ولا تزال شركات الأعمال بحاجة إلى التسجيل الدفاعي بتكلفة كبيرة من أجل حماية عملائها من إساءة الاستخدام لعلاماتنا التجارية المعتمدة.
ونحن نفضل الحصول على إجراءات حجب للعلامات التجارية التي تحد بشكل كبير من المخاطر، ولكن في حالة عدم وجود الحجب، توفر لنا دار مقاصة العلامات التجارية على الأقل آلية من أجل تسجيل النطاقات بالعلامات الخاصة بنا قبل أن يتم الاستيلاء عليها. وتفيد إجراءات دعاوى دار مقاصة العلامات التجارية فقط عند نطاق محدود لأنها لا تتناول إلا الإحالات المقدمة لمدة زمنية محددة للغاية. ونحن نرى أن التعليق السريع الموحد له قيمة محدودة بسبب المطلب الخاص بالنطاقات المتعددة. ونستخدم الإجراءات الموحّدة لتسوية نزاعات أسماء النطاقات ولكننا قمنا بذلك فقط مع نطاقات gTLD القديمة بسبب وجود كم هائل من النطاقات المخالفة في نطاق .com.
وتتيح فترة التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية لأصحاب العلامات التجارية شراء نطاق يضم علامة تجارية أساسية قبل أن يتمكن أي شخص آخر من ذلك. وعلى الرغم من ذلك فإن الآليات الأخرى لا يبدو أن لها ذلك التأثير وتتطلب بذلاً كبيرًا للموارد من أصحاب العلامات التجارية.
لم تتسن لنا الفرصة للاستخدام.
المسجلون على استعداد للمخاطرة برسوم تسجيل صغيرة من أجل استخدام اسم نطاق بعلامة تجارية شهيرة فيه". (ص 59).

النطاقات وفترات التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية اللازمة قد ساعدت في الحد من المخاطر مع 90% من المشاركين في الاستطلاع المسجلين لنطاقات gTLD جديدة خلال فترة التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية. أما من يرى من هؤلاء أن آليات حماية الحقوق فعالة فتصنيفهم على النحو التالي:

أ. التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية بنسبة 79%
ب. الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات اسم النطاق بنسبة 73%
ج. الدعاوى بنسبة 66%
د. التعليق السريع الموحد بنسبة 49%
ه. إجراءات فض منازعات ما بعد التفويض/إجراءات حل نزاعات تقييد السجل/إجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة بنسبة 27%

وعلى الرغم من ذلك ثمة دليل قولي كبير إلى حد ما يفيد بأن أصحاب العلامات التجارية يتلكؤون في شراء التسجيلات التجريبية الأولي للعلامات التجارية ويراها عديدون تكلفة باهظة للغاية:

> "باتت فترات التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية سريعًا منتجًا مدرًا للمال أكثر من كونها أداة للحماية"[124]
>
> "لفترات التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية تأثير طفيف فقط لأن العديد من السجلات تستهدف أصحاب العلامات التجارية بأسعار تفضيلية وفي نفس الحين تعرض عديدون نفس اسم النطاق لغير أصحاب العلامات التجارية بأسعار أقل بكثير منها"[125]
>
> "رفع سجل top. رسوم التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية بمعدل 30,000 دولار للنطاقات التي تضم اسم top.[شركة]. لقد رفضنا التسجيل"[126]

1. تستخدم تسجيلات دار مقاصة العلامات التجارية من خلال غالبية المشاركين في الاستطلاع. بالنظر إلى البيانات، فإن غالبية المشاركين في الاستطلاع (تقريبًا 9 من بين 10) قاموا بتسجيل علامة تجارية واحدة على الأقل في دار مقاصة العلامات التجارية، مع تسجيل 6 من بين 10 ما بين 1-10. وفيما يخص التكاليف المرتبطة بها فقد تفاوتت بشكل كبير فيما بين المشاركين في الاستطلاع من أقل من 1,000 دولار إلى 48,000 دولار بحيث وصل المتوسط إلى قرابة 7,700 دولار.

2. وقد وفر طرح عملية التعليق السريع الموحد بديلاً للإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات أسماء النطاقات لكنها أقل استخدامًا. وتشمل غالبية الأسباب التي تم الاستشهاد بها وراء عدم شعبتها وشيوعها عدم القدرة على نقل ملكية اسم النطاق بعد قرار ناجح وعبء الإثبات الأعلى.

3. وفيما يخص سياسة "السعر الأعلى" فإن ثلاثة أرباع المشاركين يقيّمون الأسعار الخاصة بأسماء النطاقات على أساس كل حالة على حدة وثلثي قرارات تسجيل أسماء النطاقات الخاصة بهم تأثرت بسياسة "السعر الأعلى المرتبط بالجودة، حيث أتى الذكر على نطاقات sucks. بأنه نطاق TLD سدد له المشاركون في الاستطلاع سعرًا أعلى. وعلى الرغم من ذلك، رفض 15% من المشاركين في الاستطلاع سداد أسعار أعلى على الإطلاق.

[124] Nielsen، استطلاع تأثير تكلفة نطاقات gTLD الجديدة (2017)، ص 52.
[125] المصدر ذاته، ص 59.
[126] المصدر ذاته، ص 50.

5.2.4 تقارير مؤشرات المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCT) لدى ICANN

5.2.4.1 أعداد الشكاوى المقدمة (الإجراءات الموحّدة لتسوية نزاعات أسماء النطاقات والتعليق السريع الموحد)

يتضح من واقع البيانات التي حصلت عليها ICANN عبر سائر موفري خدمات فض منازعات أسماء النطاقات[127] أن إجمالي القضايا المرفوعة (URS + UDRP) قد زادت بشكل ملحوظ منذ طرح نطاقات gTLD الجديدة. وفيما يخص الإجراءات الموحّدة لتسوية نزاعات أسماء النطاقات (UDRP)، كانت هناك زيادة كبيرة إلى حد ما في عدد شكاوى UDRP المرفوعة في حين أن استخدام التعليق السريع الموحد URS كان محدودًا أكثر وقد شهدنا انخفاضًا طفيفًا في القضايا المرفوعة منذ طرحها وأول استخدام في نطاقات gTLD الجديدة في عام 2014.
دخلت أول نطاقات gTLD الجديدة في الجذر في عام 2013،[128] ولم يكد يأتي عام 2014 حتى شهدنا أول إجراءات موحدة لفض منازعات أسماء النطاقات تضم نطاق gTLD جديدًا وكانت هذه القضية تضم "Canyon Bicycles GmbH ضد Domains By Proxy, LLC / Rob van Eck" وفيما يخص اسم النطاق <canyon.bike>[129] في 14 مارس 2014.
اشتمل أول قرار للتعليق السريع الموحد اسم النطاق <aeropostale.uno> في 28 أبريل 2014.[130] ومع اعتبار العام الفائت بدون أي نزاعات فيما يخص نطاقات gTLD الجديدة أساسًا لنا، يكون لدينا إذن إجمالي 3,371 نزاع تم البت فيه وكانوا جميعًا من نوع الإجراءات الموحّدة لتسوية نزاعات أسماء النطاقات وجميعها كانت مهتمة فقط بنطاقات gTLD القديمة.

جدول رقم 13: عدد القضايا المرفوعة لدى موفري خدمات الإجراءات الموحّدة لتسوية نزاعات أسماء النطاقات وخدمات التعليق السريع الموحد. [يتم التحديث كل ربع سنة] [اعتبارًا من: 3 أغسطس 2017]

عام	إجمالي تقسيم UDRP وURS	إجمالي القضايا المجمعة
2013	(UDRP) 3,371	3,371
2014	(URS) 231 مع (UDRP) 4,056	4,287
2015	(URS) 213 مع (UDRP) 4,130	4,343
2016	(URS) 222 مع (UDRP) 4,368	4,590
2017 الربع الأول/الربع الثاني	(URS) 104 مع (UDRP) 2,112	2,216 (لاحظ أنه لنصف عام)

المصدر: قواعد بيانات موفري خدمات التحكيم
فنة مراجعة فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين: ثقة العملاء

في سنة 2014، شهدنا ارتفاعًا في إجمالي القضايا (UDRP وURS معًا) إلى 4,287، بما يمثل زيادة بنسبة 27%. وفي عام 2015، زاد العدد الإجمالي للقضايا بشكل طفيف مرة أخرى إلى 4,343 (بما يمثل 1.3% أعلى من 2014) وفي عام 2016 شهدنا زيادة بنسبة 5.7% ليصل عدد القضايا الإجمالي إلى 4,590. وبذلك فإن مقارنة إجمالي القضايا في 2013 في العام الذي سبق أو نزاع في نطاقات gTLD الجديدة والعام 2016 نجد زيادة كبيرة بنسبة 36% في القضايا المرفوعة عبر جميع موفري الخدمات.

[127] ICANN، "تقرير تدابير المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCT): آليات حماية الحقوق"، تم الاطلاع في 10 اكتوبر 2017، https://www.icann.org/resources/pages/cct-metrics-rpm-2016-06-27-en#1.9.b
[128] ICANN، "أول سجلات الجديدة التي تتلقى جوائز على نظام إدارة منطقة الجذر"، تم الاطلاع في 10 أكتوبر 2017، https://newgtlds.icann.org/en/announcements-and-media/announcement-22oct13-en، أول نطاقات gTLD تدخل الجذر في أكتوبر 2013.
[129] WIPO، "قرار الهيئة الإدارية في مركز التحكيم والوساطة: Canyon Bicycles GmbH ضد Domains By Proxy, LLC / Rob van Eck قضية رقم "D2014-0206، تم الاطلاع في 10 أكتوبر 2017، http://www.wipo.int/amc/en/domains/search/text.jsp?case=D2014-0206، أول قرار UDRP يشمل نطاق gTLD جديدًا.
[130] ADR، "قرار طعن URS لمنتدى التحكيم الوطني: Aeropostale Procurement Company, Inc. ضد Michael Kinsey وآخرون. رقم الدعوى: FA1403001550933،" تم الاطلاع في 10 أكتوبر 2017، http://www.adrforum.com/Domaindecisions/1550933A.htm، أول قرار URS يشمل نطاق gTLD جديدًا.

وإذا ما نظرنا فقط في قضايا UDRP، نرى ارتفاعًا بنسبة 20% من 2013 إلى 2014، وهناك ارتفاع آخر بنسبة 2% بين 2014 إلى 2015، وارتفاعًا بنسبة 5.8% من 2015 إلى 2016. وإذا ما نظرنا إلى قضايا URS وحدها، فإن أول ما نلاحظه فهو أن شعبيتها كآلية لحماية الحقوق منخفضة ولا تزال منخفضة حيث سجلت 231 قضية في 2014، و213 قضية في 2015 و222 قضية في 2016. وبذلك فإن حوالي 5% فقط من إجمالي القضايا المقدمة كانت في عملية التعليق السريع الموحد. إضافة إلى ذلك، من الواضح أنه لا يوجد ارتفاع كبير في عدد الشكاوى المقدمة عامًا تلو عام. وقد شهدنا انخفاضًا في قضايا التعليق السريع الموحد المرفوعة عند مقارنة عام 2015 بعام 2014 وحتى في 2016 فقد ظل إجمالي عدد قضايا التعليق السريع الموحد المرفوعة أقل في عام 2014 وهو عام التشغيل الأول بالنسبة لنطاقات gTLD الجديدة. وبذلك، يؤدي بنا ذلك بالمرء إلى التساؤل عما إن كانت إجراءات التعليق السريع الموحد تفي بقدراتها كآلية لحماية الحقوق أم لا.

ومن المهم الإشارة إلى أن عدد قضايا الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات اسم النطاق والتعليق السريع الموحد لا يمثل إلا جزءًا من التكاليف التي يتكبدها أصحاب العلامات التجارية في سبيل الدفاع عن علاماتهم كما أن معظم تكاليف الإنفاذ ربما تم تكبدها في صورة عمليات تسجيل دفاعية / حجب / مراقبة/ خطاب توقف وامتناع وإجراءات محاكم، وهو ما لا تتوفر لدينا بيانات بخصوصها في الوقت الحالي. وعلى الرغم من ذلك، لا توفر دراسة التأثير من الجمعية الدولية للعلامات التجارية INTA قدرًا من الرؤية حيال هذه المسألة.

5.2.4.2 الشكاوى المقدمة لـ ICANN بخصوص عملية تنفيذ قرارات UDRP وURS

إن دور ICANN هو ضمان امتثال أمناء السجل لـ UDRP وقوانينها، وكذلك لإجراءات URS وقوانينه.

فعلى سبيل المثال، يمكن لموفر خدمة UDRP أن يقدم شكوى UDRP بأن أمين سجل لم يقم بقفل نطاق محل نزاع UDRP أو أنه لم يستجب لطلب التحقق الذي قدمه موفر الخدمة في الوقت المناسب. يمكن للمدعي حينئذ تقديم شكوى إلى ICANN عند عدم تنفيذ أمين السجل لقرار UDRP في الوقت المناسب.

أما فيما يخص التعليق السريع الموحد URS، فعلى سبيل المثال، يتوجب على أمين السجل أن يغلق، أو يقوم بتعليق اسم النطاق المعني في الوقت المناسب، إذا كان ذلك منطبقًا، وذلك وفقًا لقرار URS وإجراءات وقواعد التعليق السريع الموحد URS. يمكن للمدعي المتغلب في إجراء URS، ولموفر خدمة URS أن يقدما شكوى لـ ICANN بخصوص الخروقات المزعومة عبر الاستمارة الإلكترونية الخاصة بـ URS.

وبالنظر إلى عدد الشكاوى المقدمة إلى ICANN بخصوص تنفيذ قرارات UDRP وURS،[131] فإن عدد الشكاوى المتعلقة بإجراءات UDRP قد انخفض بين 2012 و2014 بنحو 65% ومنذ ذلك الحين ظل ثابتًا إلى حد ما فيما بين 250 و227 شكوى سنويًا. وكانت شكاوى التعليق السريع الموحد URS مرتفعة نسبيًا في 2014، وهو العام الذي أتيحت فيه عملية التعليق السريع الموحد للمرة الأولى لنطاقات gTLD الجديدة، ولكن في العامين الأخيرين (2015 و2016) تساوى عدد الشكاوى تقريبًا.

جدول رقم 14: مجموع شكاوى السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات (UDRP) / النظام الموحد للتوقيف السريع (URS) المُقدمة إلى ICANN[132]

عام	شكاوى السياسة الموحدة لحل نزاعات أسماء النطاقات (UDRP)	شكاوى URS
2012	658	
2013	408	
2014	227	19
2015	250	11
2016	235	9
2017 الربع الأول/الربع الثاني	122	10

[131] وتجدر الإشارة إلى أن الشكاوى المتعلقة بالأسس الموضوعية للقرارات تقع خارج المنظور التعاقدي لـ ICANN.
[132] ICANN، "تقرير تدابير المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCT): آليات حماية الحقوق،" تم الاطلاع في 18 أكتوبر 2017، https://www.icann.org/resources/pages/cct-metrics-rpm-2016-06-27-en#1.9.b

جدول رقم 15: مقارنة نسبة الشكاوى المقدمة إلى ICANN في كل آلية لحماية الحقوق مقارنة بالعدد الإجمالي لقرارات أسماء النطاقات في كل آلية لحماية الحقوق

عام	URS	سياسة UDRP
2014	%8	%5.5
2015	%5.1	%6
2016	%4	%5.4

في عام 2014، العام الذي تم خلاله طرح عملية التعليق السريع الموحد كان هناك عدد مرتفع نسبيًا من الشكاوى المقدمة إلى ICANN. وعند مقارنته بالعدد الإجمالي لشكاوى التعليق السريع الموحد فقد كان مستوى الشكاوى في ذلك العام عند 8%. وهذا يشبه مستوى الشكاوى بالنسبة لإجراءات UDRP في عام 2014 بمعدل 5.5%. وقد يرجع ارتفاع نسبة الشكاوى في URS مقارنةً بإجراءات UDRP بسبب عدد من العوامل، منها أن URS نظام جديد نسبيًا ومدى تعقيد العملية وأنه لم يتم اعتماده من طرف أمناء السجلات إلا حديثًا.
وإذا ما انتقلنا عبر عام 2015 وعام 2016 نرى أن العدد النسبي للشكاوى ينخفض بالنسبة للتعليق السريع الموحد، وفي عام 2016 فإن العدد النسبي للشكاوى بالنسبة للتعليق السريع الموحد مقارنة بإجراءات UDRP كان في حقيقة الأمر أقل عند 4% مقارنة بنسبة 5.4% بالنسبة لإجراءات UDRP. وربما يكون السبب في ذلك أن تعقيدات نظام التعليق السريع الموحد بمرور الوقت كانت مفهومة بالنسبة لكل من أمناء السجلات والسجلات والمستخدمين النهائيين.[133]

5.2.4.3 مكتب مقاصة العلامات التجارية (TMCH)

كلفت ICANN مجموعة التحليل بإجراء مراجعة مستقلة لخدمات دار مقاصة العلامات التجارية بناء على توصيات اللجنة الاستشارية الحكومية ("GAC") في مايو 2011 بأن يتم إجراء مراجعة شاملة بعد البدء.[134] وقد سعت المراجعة إلى تقييم مزايا وعيوب خدمات دار مقاصة العلامات التجارية في ضوء التوصية وارتكزت على تحليل لمصادر بيانات دار مقاصة العلامات التجارية ومصادر بيانات خارجية، بالإضافة إلى مقابلات شخصية واستطلاعات لأصحاب المصلحة في دار مقاصة العلامات التجارية. وضم التقرير المنقح[135] التعليقات العامة في التقرير الأصلي والتحليلات المنشورة في 25 يناير 2016.[136]
طبقًا للتقرير، فقد أتاحت البيانات التي تم الحصول عليها ملاحظات هادفة يمكن القيام به حيال استخدام خدمات دار مقاصة العلامات التجارية الخاضعة للدراسة. ولم يوفر البحث معلومات قابلة للتحديد الكمي حول التكاليف والمزايا المرتبطة بالحالة الراهنة لخدمات دار مقاصة العلامات التجارية. وفي حقيقة الأمر، فإن التكاليف والمزايا المحتملة لتوسيع أو تبديل الطريقة التي تعمل بها الخدمات، بحاجة إلى تحليل للتكلفة والمزايا والتي كانت خارج نطاق تقرير مجموعة التحليل.

ملخص النتائج
فيما يخص إمكانية تمديد فترة خدمات المطالبات أو تمديد المعايير المطابقة المستخدمة من أجل إطلاق إشعارات خدمة المطالبات، توصل التقرير إلى أن هذا الأمر قد تكون له ميزة مقتصرة على أصحاب العلامات التجارية. وفي حقيقة الأمر، فإن هذا التوسع ربما يكون مرتبطًا بالتكاليف المرتفعة على مجموعات أصحاب المصلحة الأخرى مثل السجلات وأمناء السجلات ومسجلي النطاقات من غير أصحاب العلامات التجارية. وقد حالت قيود البيانات دون التوصل إلى نتائج.

كما أشار التقرير إلى حقيقة أن تحليلاً للتكلفة والمزايا لم يتم القيام به، كما أن التوسع المحتمل في خدمة المطالبات أو توسيع المعايير المطابقة يجب أن يراعي التوازنات الحتمية التي تراها مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة. وفي حقيقة الأمر، شدد التقرير على أنه عندما يتم تقييم ما إن كانت فترة خدمة المطالبات سيتم تمديدها أم لا، فإن عدد التسجيلات المحتملة المتأثرة بعملية التمديد يجب أن تخضع للتقييم. تعتمد فعالية إشعارات خدمة المطالبات على كمية محاولات التسجيل التي يتم القيام بها، فإن كانت هناك محاولات تسجيل قليلة، فثمة تسجيلات أقل ربما تكون منتهكة يتم القيام بها.

كما وجد التقرير أن نشاط التسجيل قد انخفض بعد انتهاء فترة خدمة المطالبات المكونة من 90 يومًا، لذلك فإن أي أشهر إضافية تضاف إلى فترة خدمة المطالبات من المرجح أن تكون ذات قيمة منخفضة.

[133] ICANN، "تقرير تدابير المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCT): آليات حماية الحقوق،" تم الاطلاع في 4 مارس 2017، https://www.icann.org/resources/pages/cct-metrics-rpm-2016-06-27-en
[134] ICANN (في 26 مايو 2011)، تعليقات GAC حول دليل مقدمي الطلبات (إصدار 15 أبريل 2011)، تم الاطلاع في 15 أكتوبر 2017، https://archive.icann.org/en/topics/new-gtlds/gac-comments-new-gtlds-26may11-en.pdf
[135] مجموعة التحليل، المراجعة المستقلة لتقرير خدمات دار مقاصة العلامات التجارية (TMCH) المنقح في (2017).
[136] مجموعة التحليل، المراجعة المستقلة لتقرير مشروع خدمات مكتب مقاصة العلامات التجارية (TMCH) (يوليو 2016)، تم الوصول إليها في 10 أكتوبر 2017، https://newgtlds.icann.org/en/reviews/tmch/draft-services-review-25jul16-en.pdf

كما توصل التقرير إلى أنه طبقًا للبيانات، فقد بدا أن أصحاب العلامات التجارية أقل اهتمامًا بالتغييرات في سلاسل العلامات التجارية وبذلك رأوا أو تمديد معايير المطابقة قد يؤدي في حقيقة الأمر إلى مزايا أقل لأصحاب العلامات التجارية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الضرر المحتمل على مسجلي النطاقات من غير أصحاب العلامات التجارية قد يزيد. ويمكن لهؤلاء أن يجدوا أنفسهم ممنوعين من تسجيلات تنوعات سلاسل العلامات التجارية التي لا تعد انتهاكاً للعلامات التجارية.

وقد نظر التقرير في النهاية في فترة التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية والتعقيبات على الاستبيان. ويبدو أنه في حين رأى أصحاب العلامات التجارية أن هناك قيمة في فترات التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية، وأن العديد منهم يستخدمونها بالفعل، وقاموا بتسجيل العلامات الخاصة بهم في دار مقاصة العلامات التجارية، إلا أن العديد من أصحاب العلامات التجارية في حقيقة الامر لا يستخدمون فترة التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية. وتوصل التقرير إلى أن هذا قد يكون بسبب تكاليف تسجيل اسم النطاق التجريبي الأولي للعلامات التجارية أو بسبب غيرها من أشكال الحماية الأخرى لخدمات دار مقاصة العلامات التجارية، مثل خدمة المطالبات، والتي تحد من احتياج أصحاب العلامات التجارية لاستخدام التسجيل التجريبي الأولي للعلامات التجارية. ويرى فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين أيضًا أن السبب قد يعود إلى العدد الكبير لنطاقات gTLD الجديدة. وعند مضاعفة التسجيلات الدفاعية عبر العديد من نطاقات gTLD الجديدة تصبح التكلفة عائقًا ويكون القليل من أصحاب العلامات التجارية راغبًا في المشاركة بنفس الطريقة في تسجيلات أسماء النطاقات الدفاعية الكبيرة. كما طرح فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين السؤال حول ما إن كانت التكليف الإضافية لدار مقاصة العلامات التجارية كانت في حقيقة الأمر محققة للقيمة ولا تمثل عائقًا في حد ذاتها، وأنها تمثل تكلفة إضافية لأصحاب العلامات التجارية.

5.2.4.4 إجراءات تسوية خلافات ما بعد تفويض العلامات التجارية (TM-PDDRP)

لم تتلقى إدارة الالتزام التعاقدي في ICANN أية شكاوى متعلقة بعدم امتثال أي مشغل سجل بإجراءات PDDRP. لكن تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة عمل من GNSO تقوم حاليًا بعملية وضع سياسات (PDP) من أجل مراجعة جميع آليات حماية الحقوق (RPM) في جميع نطاقات gTLD، لتكتشف هذه المراجعة جميع العوائق المحتملة التي قد تحول دون تنفيذ PDDRP، وذلك لأنه لا توجد أية شكاوى PDDRP مقدَّمة لدى موفري هذه الخدمة إلى الآن.

5.2.4.5 قرارات إجراءات حل النزاع لتقييد التسجيل (RRDRP)

يتمثل الغرض من إجراءات حل نزاعات تقييد السجل RRDRP في تناول الظروف التي حاد فيها مشغل سجل نطاقات gTLD الجديدة عن قيود التسجيل المبينة في اتفاقية السجل التي وقعها. لم تكن هناك أية قضايا RRDRP حتى 3 أغسطس 2017.

5.2.4.6 نصيب تسجيلات Sunrise وكتل النطاقات من مجموع التسجيلات في كل TLD

وكما في 3 أغسطس 2017، فإن البيانات الوحيدة المتاحة حول عدد التسجيلات التجريبية الأولية للعلامات التجارية مقارنةً بمجموع تسجيلات نطاقات gTLD الجديدة من ICANN. وحسب ICANN، فإنه لا توجد بيانات موحدة ومتاحة حول خدمات الإيقاف التجارية التي تقدمها السجلات. وتبقى CCTRT في انتظار التوصل بمثل هذه البيانات.

الخاتمة

تشير البيانات التي لدينا إلى أعداد متزايدة من النزاعات من طرح نطاقات gTLD الجديدة مع ارتفاع النزاعات عامًا تلو الآخر بعد طرح نطاقات gTLD الجديدة. وفي حقيقة الأمر، في 2016 كان إجمالي عدد القضايا المرفوعة (UDRP وURS معًا) أعلى في العام بنسبة 36% عن هذه النسبة في أول نطاق gTLD جديدة دخلت المسار في 2013. (25% في حالة استخدام الأساس متوسطًا لعام 2012 و2013)

وعلى الرغم من ذلك، فإن عددًا متزايدًا من نزاعات أسماء النطاقات ليس مفاجئًا في حد ذاته بالنظر إلى العدد المتزايد لتسجيلات أسماء النطاقات في جميع أنحاء العالم المستمر في الزيادة مع طرح نطاقات gTLD الجديدة في الجذر وحدوث عمليات التسجيل. وثمة سؤال ذي صلة أكثر يجب طرحه وهو هل هناك انتهاكات أكثر للعلامات التجارية بشكل متناسب في نطاقات gTLD الجديدة أكثر من نطاقات TLD القديمة. وهذا سؤال إجابته أكثر صعوبة، حيث هناك العديد من العوامل المشاركة في تقييم انتهاك العلامات التجارية حيث لا تتوفر أية بيانات على الإطلاق. كما أن دراسة تأثير الجمعية الدولية للعلامات التجارية INTA خير مثال على تعقيدات الحصول على تلك المعلومات.

وبالإضافة إلى UDRP وURS، يستخدم أصحاب العلامات التجارية أيضًا مجموعة وسائل متنوعة في التعامل مع التسجيلات المضرة لأسماء النطاقات، مثل إجراءات المحاكم وخطابات التوقف والامتناع، والتي لا يتم تعقبها مركزيًا، وحتى التكاليف المرتبطة بتلك الإجراءات غير متاحة. وليست من مهام ICANN تعقب أو محاولة تعقب تلك البيانات أيضًا. وبالرغم من ذلك، لا تقوم ICANN في حقيقة الأمر بجمع بيانات حول استخدام آليات حل النزاعات الإدارية في ICANN، وأيضًا إجراءات UDRP وURS عبر سائر موفري خدمات فض منازعات أسماء النطاقات. وتوضح تلك البيانات أن نزاعات أسماء النطاقات في تزايد. كما أن لدينا بيانات من ICANN حول عدد تسجيلات نطاقات gTLD الجديدة مقارنة بتسجيلات نطاقات gTLD الإجمالية (وبهذا يشمل كل من نطاقات gTLD القديمة والجديدة). كما تبين هذه البيانات أيضًا أن تسجيلات أسماء نطاقات gTLD في تزايد. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما لا يتوفر لدينا بالنسبة لمؤشرات ICANN هو تفاصيل الاستخدام النسبي لإجراءات UDRP، بمعنى استخدام إجراءات UDRP في نطاقات gTLD الجديدة في مقابل نطاقات TLD القديمة.

وبذلك، لكي تتم محاولة الإجابة عن سؤال ما إذا كان هناك المزيد من انتهاكات العلامات التجارية المتناسبة في نطاقات gTLD الجديدة أكثر من نطاقات TLD القديمة يمكننا النظر في البيانات المقدمة من موفر خدمات فض المنازعات الرئيسي، وهو WIPO، حيث إن هذه البيانات متاحة أمام الجمهور.
أوضحت بيانات WIPO للعام 2016 أن نزاعات سرقة عناوين الإنترنت ذات الصلة بنطاقات gTLD الجديدة ارتفعت إلى 16% عن حجم القضايا لدى WIPO للعام 2016. ومن بينها نطاقات gTLD الجديدة XYZ. وTOP. وCLUB. حيث انخرطت نطاقات gTLD الجديدة الأكثر شيوعًا في نزاعات أسماء النطاقات. وكانت نطاقات TLD القديمة هي المسئولة عن 70% من حجم القضايا لدى WIPO. وبهذا من خلال النظر في WIPO وحدها، فإن 18.6% من حجم القضايا لديها المتعلقة بنطاقات gTLD شاركت في نطاقات gTLD جديدة. وبالتحول إلى إحصائيات ICANN حول تسجيلات أسماء النطاقات لنهاية 2016 يكون لدينا 196,493,430 تسجيل gTLD وأيضًا 27,659,702 تسجيلاً لنطاقات gTLD الجديدة. وبذلك تصل نطاقات gTLD الجديدة إلى 14% من حجم تسجيلات نطاقات gTLD. ومن واقع هذه البيانات، يكون لدينا مؤشر جيد بأن هناك انتهاكات أكثر للعلامات التجارية بشكل متناسب في الوقت الحالي في نطاقات gTLD الجديدة أكثر من نطاقات TLD القديمة.

وثمة علامة استفهام حول ما إن كان التعليق السريع الموحد يعد آلية ذات قيمة لحماية الحقوق أم لا بالنسبة إلى انخفاض نسبة استخدامها مقابل إجراءات UDRP.
وحقيقة أن إجراءات تسوية خلافات ما بعد تفويض العلامات التجارية (TM-PDDRP) وإجراءات حل نزاعات قيود السجل (RRDRP) لم تستخدم إلى اليوم قد تؤدي -من جهة- إلى التساؤل حول جدوى وجودها، ولكن قد تشير بالمثل إلى أن مجرد وجودها يمثل رداعًا.[137]

5.2.5 التوصيات

التوصية 40: دراسة تأثير من أجل التحقق من تأثير برنامج نطاقات gTLD الجديدة على التكاليف والجهد المطلوب لحماية العلامات التجارية في نظام أسماء النطاقات DNS، وذلك على فترات منتظمة من أجل الوقوف على تطور برنامج نطاقات gTLD الجديدة بمرور الوقت مع زيادة تسجيلات نطاقات gTLD الجديدة. نوصي بأن تتم دراسة الأثر المقبلة بالتحديد، خلال الـ 18 شهراً المقبلة بعد إصدار تقرير فريق المراجعة النهائي، وأن تتم الدراسات التي تليها كل فترة 18 إلى 24 شهراً. يقر فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك بحقيقة أنه تم تنفيذ ذلك في عام 2017 من خلال شركة Nielsen باستطلاع آراء أعضاء الجمعية الدولية للعلامات التجارية ونحن نشجع ذلك من أجل مواصلة الإشارة إلى الدراسة يجب أن تكون أكثر حميمية.

---

[137] المصادر:
مجموعة المصادر ذات الصلة بالإجراءات:
فريق مراجعة المنافسة، وثقة المستهلك وخيار المستهلك، مجتمع Wiki، "الإجراءات"، تم الاطلاع عليها في 5 مارس 2017، https://community.icann.org/display/CCT/Procedures
ICANN، "مراجعة آليات حماية الحقوق."
ICANN GNSO، "مراجعة عملية وضع السياسات لجميع آليات حماية الحقوق في كافة نطاقات "gTLD، تم الاطلاع في 5 مارس 2017، https://gnso.icann.org/en/group-activities/active/rpm
فريق Analysis Group، المراجعة المستقلة لتقرير مشروع خدمات مكتب مقاصة العلامات التجارية (TMCH) (يوليو 2016)، تم الوصول إليها في 5 مارس 2017، https://newgtlds.icann.org/en/reviews/tmch/ draft-services-review-25jul16-en.pdf

فريق مراجعة المنافسة، وثقة المستهلك وخيار المستهلك، مجتمع Wiki، "الإجراءات"، تم الاطلاع عليها في 5 مارس 2017، https://community.icann.org/display/CCT/Procedures

مجموعة المصادر ذات الصلة بتأثير الضمانات والتزامات المصلحة العامة:
ICANN، "تقرير تدابير المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCT): آليات حماية الحقوق"، تم الاطلاع في 5 مارس 2017، https://www.icann.org/resources/pages/cct-metrics-rpm-2016-06-27-en

الحيثيات/النتائج ذات الصلة: من المتوقع أن تتغير التكاليف بشكل ملحوظ مع مرور الزمن، وذلك مع تفويض نطاقات gTLD الجديدة وتطور مستويات التسجيل. وتكرير دراسة التأثير سيساعد على المقارنة الزمنية.

إلى: منظمة ICANN

الشروط المسبقة أو مستوى الأولوية: عالٍ

الإجماع داخل الفريق: نعم

التفاصيل: سيساعد التطور عبر الزمن على التوصل إلى صورة أكثر وضوحًا للتكاليف، كما أنه سيساعد على تتبع فعالية آليات حماية الحقوق RPM بصفة عامة في نظام أسماء النطاقات.

تدابير النجاح: ستوفر نتائج دراسات التأثير هذه بيانات أكثر بكثير لمجموعات العمل ذات الصلة التي تبحث حاليًا في آليات حماية الحقوق ودار مقاصة العلامات التجارية فضلاً عن مجموعات العمل المستقبلية، وبالتالي يستفيد المجتمع ككل من ذلك. وسيمكن للتوصيات أن تتطور بشكل مناسب في فرق مراجعة CCT المستقبلية.

التوصية 41: يجب أن تتم عملية مراجعة URS كاملة، وأن يعطى الاعتبار للطريقة التي ينبغي أن تتعامل بها مع UDRP. وعلى الرغم من ذلك، وبالنظر إلى أن مراجعة عملية وضع السياسات لجميع آليات حماية الحقوق في جميع نطاقات gTLD الجديدة التي تُجرى في الوقت الحالي، يجب أن تأخذ عمليات المراجعة هذا التقرير بعين الاعتبار عند نشره، وقد يكون ذلك غير ضروري إذا كانت نتائج هذا التقرير مهمة للغاية، وما إذا كان التقرير ينظر بشكل كامل في تعديلات محتملة.

الحيثيات/النتائج ذات الصلة: يبدو أن الإقبال على استخدام URS أقل من المتوقع، ولذلك سيكون من المفيد فهم الأسباب وراء ذلك وما إذا كان URS نظاما فعالا لمنع إساءة الاستعمال. من المهم أيضًا لجميع نطاقات gTLD توفير ميدان عمل ممهد. إن عملية مراجعة PDP لجميع آليات حماية الحقوق في جميع نطاقات gTLD، والتي تنفذ بالتوازي مع فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين، ستساهم هي الأخرى بتقريرها، الذي من المقرر أن يصدر في يناير 2018. يجب أن يؤخذ تقرير مجموعات العمل تلك بعين الاعتبار لتعيين نطاق أي عملية مراجعة، والتعديلات المحتملة.

إلى: منظمة دعم الأسماء العامة

الشروط المسبقة أو مستوى الأولوية: متطلبات مسبقة

الإجماع داخل الفريق: نعم

التفاصيل: يجب أن تنظر عملية مراجعة التعليق السريع الموحد على سبيل المثال لا الحصر: (1) هل يجب أن يكون هناك خيار نقل في URS بدل وجود خيار تعليق فقط، و(2) هل يجب أن يبقى هناك نظامان كاملان يعملان في نفس الوقت (ونعني بذلك نظامي URS وUDPR اللذان يعملان بالتوازي) باعتبار منافعهما النسبية، و(3) إمكانية تطبيق URS على جميع نطاقات gTLD، و(4) هل سيتسبب وجود آليتين مختلفتين تنطبقان على نطاقات gTLD مختلفة في إرباك العملاء وأصحاب الحقوق.

تدابير النجاح: لمحة واضحة عن مدى ملاءمة URS، انطلاقًا من النتائج، وما إذا كان يعمل بشكل فعال وبالشكل المرغوب فيه.

التوصية 42: يجب تنفيذ تحليل التكلفة والفائدة بالإضافة إلى مراجعة لدار مقاصة العلامات التجارية ونطاقاها من أجل توفير معلومات قابلة للتحديد الكمي حول التكاليف والمزايا المرتبطة بالحالة الراهنة لخدمات دار مقاصة العلامات التجارية وبذلك تتاح الفرصة لإجراء مراجعة فعالة للسياسة.

الحيثيات/النتائج ذات الصلة: يبدو أن عملية مراجعة كاملة لـ TMCH أمر ضروري بما في ذلك تحليل التكلفة والمزايا. ويظهر أن فعالية TMCH مشكوك فيها. لم تتمكن المراجعة المستقلة للتقرير المنقح لخدمات مقاصة العلامة التجارية (TMCH)[138] من التوصل إلى استنتاجات محددة بسبب قيود البيانات وأشارت في حقيقة الأمر وعلى وجه الخصوص إلى أنها لم تتمكن من أداء تحليل للتكلفة مقابل المزايا لتمديد خدمة المطالبات أو تمديد المعايير المقابلة. إن عملية مراجعة PDP لجميع آليات حماية الحقوق في جميع نطاقات gTLD، والتي تنفذ بالتوازي مع فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين، ستساهم هي الأخرى بتقريرها، الذي من المقرر أن يصدر في يناير 2018. يجب أن يؤخذ تقرير مجموعات العمل تلك بعين الاعتبار لتعيين نطاق أي عملية مراجعة، والتعديلات المحتملة.

[138] مجموعة التحليل، المراجعة المستقلة لتقرير خدمات دار مقاصة العلامات التجارية (TMCH) المنقح في (2017).

إلى: منظمة دعم الأسماء العامة

الشروط المسبقة أو مستوى الأولوية: متطلبات مسبقة

الإجماع داخل الفريق: نعم

التفاصيل: يبدو أن هناك نقاشات مهمة وتعليقات حول ما إذا كان من اللازم تمديد دار مقاصة العلامات التجارية لأبعد من التقدم للحصول على المتماثلات المتطابقة فقط وما إذا كان من اللازم تمديدها أيضا لتشمل "العلامة + الكلمة" أو الأخطاء المطبعية الشائعة للعلامة المعنية. إذا تم التوصل إلى أنه من المفيد توسيع نطاق ذلك، فيجب أن يكون أساس ذلك التوسيع واضحا.

تدابير النجاح: توفر البيانات المناسبة لتقديم التوصيات، وكذلك لتكون عملية مراجعة سياسات فعالة لدار مقاصة العلامات التجارية.

المسودة

6 الملاحق

6.1 وجهات نظر الأقلية حول تقرير إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS، التوصية رقم 4

في حين أن فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك كان قادرًا على تحقيق تأييد بالإجماع لغالبية توصياتنا، فإن بعض الأعضاء في فريق المراجعة لا يوافق على المقترح بإنشاء إجراءات لفض منازعات إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات (DADRP). ويوثق هذا البيانات للعديد من مسوغات عدم الموافقة هذه:

1. اعتمد فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك أن يكون تحليلنا وتوصياتنا مستندة إلى بيانات كمبدأ استرشادي. وبرغم ذلك، لا توجد أي بيانات تؤيد فكرة وضع إجراء DADRP. وليس هناك ما يدل على أن مشغلي السجلات مسئولون (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) عن إساءة استخدام نطاقات TLD الخاصة بهم؛ ولا توجد بيانات تشير إلى عدم قدرة إدارة الامتثال في ICANN على إنفاذ متطلبات تعاقدية؛ وليس ثمة بيانات تشير إلى أن إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS من جانب بعض نطاقات TLD يستهدف أطرافًا أخرى بعينها قد تطلق إجراءات DADRP. ومن ثم فإن هذه التوصية غير متسقة مع النموذج المستمد من البيانات الخاص بفريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك.

2. وعلى كل حال، فإن تقرير إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS يوضح أن محاولة الحد من إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات من خلال سجلات DNS مضلل وغير فعال. لا يبدو أن لأي من الضمانات المطلوبة من مشغلي نطاقات gTLD الجديدة أي تأثير في تقليل انتشار إساءة الاستخدام، وواحد منها (اعتماد DNSSEC) في حقيقة الأمر يبدو مرتبطًا بإساءة الاستخدام الزائدة. وحقيقة أن منع إساءة الاستخدام من خلال سجلات DNS أمر غير فعال لا يجب أن تكون مفاجئة حيث أن السجلات ليس لها أي علاقة مباشرة مع المسجلين وليس هناك أي آلية بخلاف تعليق عمل النطاقات (وهو ليس الأسلوب المناسب في جميع الأحوال) في التعامل مع إساءة الاستخدام. علمًا بأن إجراءات DADRP التي تهدف إلى معاقبة السجلات بسبب سلوك ليس لهم عليه أي سيطرة من جانب مسجلين ليس لهم بهم أي علاقة أمر مضلل بشكل كبير ولن يتناول مسألة إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS.

3. وإلى حد وجود تخوف من أن إدارة الامتثال في ICANN قد تكون غير فعالة في إنفاذ التزامات تعاقدية على السجلات، يجب أن يكون الحل في تحسين أداء امتثال ICANN وليس إنشاء إجراءات جديدة من أجل فض المنازعات. كما أن لتحسين مستوى الامتثال في ICANN ميزة التعامل مع المشكلات عبر مجموعة كاملة من عقود السجلات وأمناء السجلات، حيث يعمل إنشاء إجراءات DADRP هذه على تحسين الإنفاذ بشكل أفضل في ناحية خاصة واحدة. كما أن إنشاء إجراءات فريدة من أجل حل المنازعات لأقسام مختلفة من العقد غير قابل للتطوير في حد ذاته، ومن غير الممكن القيام بذلك لكل مكون رئيسي في العقد. وبنفس الدرجة من الأهمية، يؤدي هذا الأسلوب إلى إحداث قدر كبير من الشك وعدم اليقين للأطراف المتعاقدة التي قد تجد أنه على الرغم من قيام ICANN بالتحري عن مشكلة ما وتبين أنها ممتثلة وملتزمة بالعقد، فإن طرفًا آخر لا يوافق الآن على ذلك التقييم ويمكنه إطلاق إجراءات مكلفة ومعقدة خاصة به من أجل فض النزاعات.

4. في حين أن إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS من الموضوعات الهامة، إلا أن ميثاق فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك مقتصر فقط على "فحص (أ) إلى أي مدى شجع توسيع نطاقات gTLD المنافسة، وثقة المستهلك واختيار المستهلك و(ب) فعالية تطبيق جولة gTLD الجديدة وعملية التقييم ووضع ضمانات للحد من القضايا الناشئة من جولة gTLD الجديدة". ومن ثم يقع في نطاق عملنا مراجعة الضمانات الحالية المفعلة في جولة 2012، ولكن ليس وضع آليات جديدة بالكامل من أجل تناول إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS.

جوردين بوتشانان، وكارلوس راؤول جوتيريز، وكارلتون ساميولز، وواودو سيغانغا

6.2 بيان فردي

جوناثان زوك
رئيس فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك

درو باغلي
قيادة فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك

25 أكتوبر 2017
جواب عن: تقديم مسودة توصية لفترة التعليقات العامة

السيد رئيس فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك زوك، المحترم،

أضع بين يدي سيادتكم وواسع رعايتكم من جانب فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCT-RT) والمجتمع، مسودة توصية (والمسماة فيما يلي هنا بلفظ "التوصية 5") ذات الصلة بنتائج فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك في مسودة الفصل الحالي حول إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS. علمًا بأنه لم يتم تضمين التوصية 5 في الفصل الذي أعد من أجل التعليق العام بسبب عدم توافر الوقت أمام فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك لإجراء مناقشة وتحليل وافيين وتحديد ما إن كان من الواجب اعتماد التوصية قبل فترة التعليق العام أم لا. وعلى الرغم من ذلك، فإنني أطلب منهم التكرم بعرض التوصية 5 كملحق بمسودة التقرير بحيث يحيط المجتمع علمًا بهذه التوصية المحتملة وأن تتاح له الفرصة المناسبة من أجل تقديم التعقيبات التي قد توجه وترشد التحليل المستقبلي لفريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك للمقترح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

Drew Bagley

التوصية 5: يجب على ICANN جمع بيانات حول سلسلة الأطراف المسئولة عن جميع تسجيلات أسماء نطاقات gTLD ونشرها.

الحيثيات/النتائج ذات الصلة: لا توجد في الوقت الحالي أي آليات متسقة من أجل تحديد جميع المشغلين المتعاقدين وغير المتعاقدين مع ICANN المرتبطين بتسجيل أسماء نطاقات gTLD. في الغالب، لا تميز سجلات Whois بين أمناء السجلات والموزعين. فدراسة إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS التي أطلقها فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، على سبيل المثال، لم تتمكن من تمييز الموزعين من أمناء السجلات من أجل تحديد درجة التي يمكن من خلالها تحيد معدلات إساءة استخدام DNS الفنية من خلال موزعين محددين وقد تؤثر على مستويات إساءة استخدام DNS الفنية. ويجب أن تتوفر هذه البيانات من أجل تعزيز القرارات المستمدة من البيانات واللازمة من أجل التوصيات المقترحة من جانب فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، ودعم ضمانات برنامج نطاقات gTLD الجديدة، بالإضافة إلى تحسين قرارات إدارة الامتثال التعاقدي في ICANN.

إلى: مجلس إدارة ICANN، مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات، مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء السجلات، منظمة دعم الأسماء العامة ومجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة، وفريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات، وفريق مراجعة خدمة دليل التسجيل
الشروط المسبقة أو مستوى الأولوية: عالٍ
الإجماع داخل الفريق: ???

التفاصيل: تعد معلومات Whois من المصادر الهامة للبيانات من أجل تحليل إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS الفنية. لا تتيح الضمانات، مثل متطلبات Whois الكثيفة إدراج الموزعين في سجلات Whois. وبالتالي، فإن السلسلة الكاملة للأطراف في معاملة تسجيل غير قابلة للإدراك في الوقت الحالي. وبدون الحصول على تلك المعلومات، من الصعب تقرير مدى ارتباط إساءة الاستخدام الفنية بالموزعين الفرديين، وليس أمناء السجلات. على سبيل المثال، مع التعتيم على هذه البيانات، سوف يكون من الممكن لأي موزع مرتبط بمستويات عالية للغاية من إساءة الاستخدام أن يظل قيد التشغيل بموجب أي أمين سجل مع مستويات عادية نسبيًا من إساءة الاستخدام الفنية. وهذا من شأنه -من الناحية العملية- السماح بإساءة استخدام فنية نظامية من جانب الأطراف غير المتعاقدة، على الرغم من الالتزام بمتطلبات تدفق بيانات، لكي يكون في كامل قوته. وفي حين أن جمع ونشر هذه المعلومات سوف يمكّن المستخدمين النهائيين من تحديد السجل وأمين السجل والموزع المرتبط بعملية تسجيل اسم نطاق من أجل التخلص من الغموض حول الأطراف المسئولين عن الحد من إساءة الاستخدام الفنية لنظام DNS. وهذا من شأنه السماح لمزيد من تحليلات إساءة استخدام DNS والشفافية لمستخدمي الإنترنت، وبناءً عليه يعمل على تعزيز جهود المساءلة لدى المجتمع وإنفاذ الالتزام التعاقدي.

6.3 الملحق ج: الاستطلاعات والدراسات

تم إطلاق العديد من الاستطلاعات والدراسات قبل إطلاق CCTRT من أجل الاستفادة بها في عملها:

- وشكّل مجلس إدارة ICANN مجموعة استشارية للتنفيذ في 2013 بهدف فحص مجموعة من المؤشرات المحتملة التي اقترحتها منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) واللجنة الاستشارية العامة (ALAC). وقام هذا الفريق -الذي يشار إليه بلفظ IAG-CCT- بتقييم الجدوى والفائدة والفعالية من حيث التكلفة لاعتماد العديد من المؤشرات الموصى بها والتي قدمتها هاتين المجموعتين وأصدرت مجموعة مكونة من 66 مؤشرًا، اعتمدها مجلس إدارة ICANN لينظر فيها فريق CCTRT.[139] وكانت ICANN تعمل على جمع البيانات حول العديد من تلك المؤشرات.[140] ومن المؤشرات الموصى بها الـ 66، اشتملت العديد منها على أرقام أساسية أوردت نبذة عن أنماط سلوك ونشاط أسواق أسماء النطاقات قبل التشبع بنطاقات gTLD الجديدة. واستنادًا إلى المؤشر، فقد تمتد الفترة الأساسية من عام واحد إلى عدة أعوام قبل تفويض نطاقات gTLD الجديدة.
  - قرر فريق IAG-CCT أن مجموعة فرعية من المؤشرات تم تقييمها بشكل أفضل من خلال استخدام استطلاع للعملاء والمسجلين. تم إطلاق نتائج استطلاع العملاء الموجة 2 لشركة Nielsen في يونيو 2016.[141] وقد قامت الدراسة بقياس الاتجاهات الجارية لمستخدمي الإنترنت حول المشهد العام لنطاقات gTLD ونظام أسماء النطاقات DNS، بالإضافة إلى التغييرات في هذه الاتجاهات للعملاء من استطلاع العملاء في الموجة 1 لشركة Nielsen، والتي أجريت في 2015.[142] وقد سُئل المشاركون في الدراسة بخصوص مفاهيم وعي المستهلك وخيار المستهلك والخبرة والثقة. وضم المشاركون في استطلاع العملاء عينة تمثيلية لمستخدمين الإنترنت من جميع مناطق ICANN الخمسة وقد أجريت بلغة كل دولة تم أخذ العينة منها. وكشفت نتائج دراسة المرحلة 2 عن وعي وإلمام أكثر من نصف المشاركين (52%) بنطاق gTLD جديد واحد على الأقل، وعلى الإجمال، فقد تحسنت الثقة في صناعة أسماء النطاقات بالتناسب مع الصناعات الأخرى ذات الصلة بالتكنولوجيا.

  - وبالمثل، أجرت Nielsen استطلاعًا لمسجلي أسماء النطاقات العالمية، والذي استهدف من لديهم اسن نطاق مسجل واحد على الأقل. سُئل المشاركون في الاستبيان عن مدى معرفتهم بنطاقات gTLD الجديدة وعن توقعاتهم بخصوص الخيار والخبرة والثقة المتعلقة بالمشهد الحالي لنطاقات gTLD. تم إصدار نتائج استطلاع المسجلين الموجة 1 لشركة Nielsen في سبتمبر 2015.[143] وتلقى فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك نتائج استطلاع المسجلين للموجة 2 في 15 سبتمبر 2016.[144] وقد كشفت النتائج عن أن نطاقات gTLD الجديدة المشمولة في كلتا المرحلتين من الاستطلاع تحتوي على مستويات متشابهة من الوعي، بالإضافة إلى الإشارة إلى مستوى وعي أعلى في منطقة أمريكا الجنوبية ومنطقة دول آسيا-المحيط الهادئ وأن الثقة في الصناعة بشكل عام لا تزال كبيرة، لاسيما في آسيا.

  - وتهدف مجموعة فرعية ثانية من مؤشرات فريق IAG-CCT إلى قياس مستوى المنافسة في مساحة نطاقات gTLD الجديدة استنادًا إلى تحليل لبيانات الأسعار وغيرها من المؤشرات غير ذات الصلة بالأسعار. وقد استعانت ICANN بمجموعة التحليل من أجل إجراء دراسة اقتصادية بهدفين أوليين: قياس وتقييم ممارسات التسعير بالنسبة للنطاقات في نطاقات gTLD الجديدة في مقابل النطاقات في المساحة القديمة؛ بالإضافة إلى توفير تحليل كيفي لمؤشرات التنافس الأخرى غير السعرية، مثل الابتكارات الفنية وغيرها من ابتكارات الأعمال. تم تسليم نتائج تقييم المرحلة 1

---

[139] مجموعة التنفيذ الاستشارية للمنافسة ولثقة وخيار المستهلك (26 سبتمبر 2014)، التوصيات النهائية حول مؤشرات مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، تم الاطلاع عليه في 20 يناير 2017، https://community.icann.org/display/IAG/IAG-CCT+report

[140] ICANN، "تقرير مؤشرات المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك" تم الاطلاع عليه في 25 يناير 2017، https://www.icann.org/resources/pages/cct-metrics-rpm-2016-06-27-en

[141] Nielsen، بحث العملاء العالميين في ICANN الموجة 2 (يونيو 2016)، تم الاطلاع عليه في 30 يناير 2017، https://www.icann.org/news/announcement-2-2016-06-23-en

[142] Nielsen ، بحث العملاء العالميين في ICANN (أبريل 2015)، تم الوصول إليه في 30 يناير 2017، https://www.icann.org/news/announcement-2015-05-29-en

[143] Nielsen، استطلاع المسجلين العالميين في ICANN (سبتمبر 2015)، تم الاطلاع عليها في 30 يناير 2017، https://www.icann.org/news/announcement-2015-09-25-en

[144] Nielsen، استطلاع المسجلين العالميين في ICANN الموجة 2 (أغسطس 2016)، تم الاطلاع عليه في 30 يناير 2017، https://www.icann.org/news/announcement-2-2016-09-15-en

لمجموعة التحليل في سبتمبر 2015.[145] ويصف تقييم المرحلة الثانية لمجموعة التحليل كيف أن مؤشرات المنافسة التي تم إقرارها في تقييم المرحلة الأولى قد تغيرت (أو ظلت كما هي) مع توسع برنامج نطاقات gTLD الجديدة على مدار عام واحد.[146] أما نتائج الدراسة الاقتصادية في المرحلة 2، التي أجريت في أكتوبر 2016، فقد كشفت عن تدهور في حصة تسجيلات نطاقات gTLD الجديدة وهو ما يُعزى إلى السجلات الأربعة والثمانية ذات التسجيلات الأكثر، كما كشفت عن التقلب في حصص التسجيل لدى مشغلي السجلات. قدم أعضاء CCTRT تعقيبات على مجموعة التحليل حول منهجها وأسلوبها قبل البدء في تحليل المرحلة الثانية.

- ولمساعدة CCTRT في تقييم فاعلية عمليات تقديم وتقييم الطلبات للمشاركة في برنامج نطاقات gTLD الجديدة، بالإضافة إلى الضمانات الموضوعة من أجل الحد من إساءة الاستخدام، تعاونت ICANN مع المجتمع في استخراج التقارير التالية:
  - مراجعة تنفيذ البرنامج المنقحة والمنشورة في يناير 2016 تستقصي وتفحص فاعلية وكفاءة تنفيذ ICANN لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة من منظور فريق العمل.[147]
  - "التقرير المنقح: يستعرض التقرير المنقح حول ضمانات برنامج gTLD الجديدة ضد إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات DNS طرق قياس فاعلية الضمانات من أجل الحد من إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات التي تم تنفيذها كجزء من برنامج gTLD الجديدة. كما يرسم ملامح الأنشطة التي قد تمثل إساءة لاستخدام نظام أسماء النطاقات DNS ويوفر أيضًا مراجعة تمهيدية للمواد المطبوعة تستقصي معدلات إساءة الاستخدام في نطاقات gTLD الجديدة ونظام DNS ككل.[148]
  - "التقرير المنقح: تقوم مراجعة آلية حماية الحقوق بتقييم بيانات حول آليات حماية الحقوق الأساسية مثل دار مقاصة العلامة التجارية ونظام التعليق السريع الموحد بالإضافة إلى فض نزاعات ما بعد التفويض. تم أيضًا مراعاة التفاعل بين آليات حماية الحقوق والعناصر الأخرى لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة.[149]

- لإكمال البيانات الحالية، طلب فريق CCTRT إجراء استطلاعات ودراسات إضافية من أجل الاستفادة منها أكثر في عمله:
  - وطلب فريق المنافسة واختيار العميل الفرعي من مجموعة التحليل ومنظمة ICANN نقاط بيانات إضافية حول تحليلات الأسعار والتسجيل من أجل المساعدة في الرد على أسئلة البحث بخصوص فاعلية توسعة نطاقات gTLD الجديدة في تعزيز منافسة السعر بين مشغلي نطاقات gTLD وأيضًا بين أمناء السجلات والموزعين.
  - وسعى فريق المنافسة واختيار العميل الفرعي للحصول على بيانات انتظار نطاقات gTLD القديمة من أجل إكمال بيانات انتظار نطاقات gTLD الجديدة المتاحة على ntldstats.com وقد أتاحت بيانات الانتظار للفريق الفرعي استخلاص صورة أكثر دقة للتسجيلات في كل سجل، وذلك من خلال التخلص من تلك الأرقام الخاصة بالتسجيلات التي لا تعكس التسجيلات "النشطة". وفي ملاحظة منفصلة، حصل الفريق الفرعي للمنافسة وخيار المستهلكين على بيانات تسجيل ccTLD من CENTR وZooknic.
  - وبطلب من فريق المراجعة، وتعاقدت ICANN مع SIDN من أجل إجراء دراسة لتحليل معدلات نشاط إساءة الاستخدام والنشاط الضار والإجرامي في نطاقات gTLD الجديدة والقديمة. وتهدف دراسة "التحليل الإحصائي لإساءة استخدام DNS في نطاقات gTLD" إلى مقارنة معدلات تلك

---

[145] مجموعة التحليل، تقييم المرحلة الأولى للآثار التنافسية المرتبطة ببرنامج نطاقات gTLD الجديدة (سبتمبر 2015)، تم الوصول إليه في 30 يناير 2017، https://www.icann.org/news/announcement-2-2015-09-28-en

[146] مجموعة التحليل، تقييم المرحلة الثانية للآثار التنافسية المرتبطة ببرنامج نطاقات gTLD الجديدة (أكتوبر 2016)، تم الوصول إليه في 30 يناير 2017، https://www.icann.org/news/announcement-2016-10-11-en

[147] ICANN، مراجعة تنفيذ البرنامج (يناير 2016)، تم الاطلاع عليه في 30 يناير 2017، https://www.icann.org/en/system/files/files/program-review-29jan16-en.pdf

[148] وبحث العمليات والسياسات في ICANN، ضمانات برنامج gTLD الجديدة ضد إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات: التقرير المنقح (يوليو 2016)، تم الاطلاع عليها في 30 يناير 2017، https://www.icann.org/news/announcement-2016-07-18-en

[149] ICANN، مراجعة آليات حماية الحقوق: التقرير المنقح (سبتمبر 2015)، تم الاطلاع عليها في 30 يناير 2017، https://newgtlds.icann.org/en/reviews/rpm/rpm-review-11sep15-en.pdf

الأنشطة بين نطاقات gTLD الجديدة والقديمة، وكذلك استخدام تحليل إحصائي استنتاجي لقياس آثار الامتدادات الأمنية لنظام اسم النطاق والنطاقات المحجوزة وقيود التسجيل على معدلات إساءة الاستخدام وذلك باستخدام البيانات التاريخية التي تغطي السنوات الثلاث الأولى بأكملها لبرنامج gTLD الجديدة (2014 - 2016).[150]

- وقد طلب فريق CCTRT في اجتماعه الثالث المباشر في يونيو 2016 البدء في إجراء استطلاع لمقدمي الطلبات. وبالإضافة إلى تناول موضوعات تخص المنافسة واختيار العملاء والثقة، فقد عُهد إلى الاستطلاع كذلك بمراجعة فاعلية عملية تقديم وتقييم الطلبات في برنامج نطاقات gTLD الجديدة. وقد سعت CCTRT للحصول على إجابات من أجل تحقيق فهم أفضل بوجهات نظر مقدمي الطلبات حول عملية تقديم الطلبات فيما بين من أكملوا العملية ومن لا يزالون قيد التنفيذ ومن قاموا بسحب طلباتهم.

- وللمساعدة في الرجوع بالفائدة على تقييم فريق CCTRT لعملية تقديم الطلبات وتقييمها، فقد طالب الفريق بأن تقوم AMGlobal بإجراء بحث ومقابلات شخصية مع الشركات والمنظمات والمؤسسات الأخرى التي لم تتقدم للحصول على نطاقات gTLD جديدة، ولكن من تم اعتبارهم مرشحين مناسبين للبرنامج كجماعات من الكيانات المشابهة التي تقدمت بالفعل بطلبات من الدول المتقدمة.[151] وقد تمثل الغرض من هذا البحث في الحصول على فهم أعمق لوعي المستهلكين ببرنامج نطاقات gTLD الجديدة، بالإضافة إلى السبب وراء عدم تقديم المزيد من الشركات من الدول النامية لطلبات الحصول على النطاقات في البرنامج. تم تسليم التقرير في نوفمبر 2016 واحتوى على توصيات مثل وضع أدوات توعية وتواصل للجمهور غير الخبير عند الرد على الأسئلة الأساسية حول التكليف وعملية تقديم الطلبات والتويع وICANN نفسها، وقد كانت هناك توصية أخرى تمثلت في تزويد المجتمع بتفسير كامل حول الاستخدامات المختلفة لنطاقات gTLD الجديدة، والرد على الأساسية الخاصة بحالات نموذج/استخدام الأعمال التي قد تكون لدى المجتمع. وفيما يخص جولات تقديم الطلبات المستقبلية، فقد اقترح التقرير وضع بحث إضافي حول أفضل الطرق للتواصل إلى الجمهور العام في الشطر الجنوبي من الكرة الأرضية وبناء حوار حول نطاقات gTLD الجديدة في المجال العام-الخاص؛ ولأقصى حد ممكن، البدء في إعداد الجمهور من أجل الجولة التالية في أقرب فرصة ممكنة.

- بالإضافة إلى ذلك، استخدم فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك النتائج من استطلاع أوعزت به الجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA). ويقوم الاستطلاع الذي أجري في الفترة بين يناير وفبراير 2017، بجمع معلومات من 33 شركة عضو وغير عضو في الجمعية الدولية للعلامات التجارية INTA، بالإضافة إلى أصحاب الملكية الفكرية الذين أجابوا عن أسئلة حول التكاليف التي تكبدها عملاؤهم فيما يخص توسعة مساحة نطاقات المستوى الأعلى TLD. كما أن الاستطلاع الذي أرسل إلى 1,096 مشارك محتمل، قدم وجهة نظر حول خبرات أصحاب العلامات التجارية هؤلاء مع البرنامج.[152]

[150] SIDN Labs وأيضًا Delft University of Technology (أغسطس 2017)، تحليل إحصائي لإساءة استخدام DNS في تقرير نطاقات gTLD الجديدة، تم الاطلاع عليه في 23 أكتوبر 2017، https://www.icann.org/en/system/files/files/sadag-final-09aug17-en.pdf

[151] AMGlobal Consulting، برامج gTLD الجديدة ونصف الكرة الأرضية الجنوبي: فهم مطالب نصف الكرة الأرضية الجنوبي المحدودة في أحدث جولات برنامج gTLD الجديد والخيارات المتاحة (أكتوبر 2016) تم الاطلاع عليها في 25 يناير 2017، https://community.icann.org/pages/viewpage.action?pageId=56135383

[152] Nielsen (أبريل 2017)، استطلاع تأثير تكلفة نطاقات gTLD الجديدة من الجمعية الدولية للعلامات التجارية، تم الاطلاع في 24 أكتوبر 2017، community.icann.org/download/attachments/56135378/INTA Cost Impact Report revised 4-13-17 v2.1.pdf

6.4 الملحق هـ: ملخصات المشاركة

الاسم	المنضمون	الاجتماعات التي تم حضورها (إجمالي عدد الاجتماعات الشاملة والاجتماعات وجهًا لوجه: 65 -حتى سبتمبر 2017)
كالڤن برونيه	GNSO	52
كارلوس راؤل غويتيريز	GNSO	46
كارلتون ساموبلز	ALAC	48
ديفيد تيلور	GNSO	47
ديجان جوكيك	ccNSO	51
درو باغلي	خبير مستقل	61
فابرو ستيبيل	خبير مستقل	28
جاو موسوي	ccNSO	49
جوناثان زوك	GNSO	55
جوردين بوتشانان	GNSO	61
كايلي كان	ALAC	59
لورين كابين	ممثل رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية	58
ميغان ريتشاردز	اللجنة الاستشارية الحكومية GAC	48
أن رافي شانكر (تقاعد في 17/18/10)	خبير مستقل	2
ستانلي بيسين (تقاعد في 17/25/6)	خبير مستقل	33
واودو سيغانغا	GNSO	53
جيمي هيدلوند	ممثل رئيس والمدير التنفيذي لمؤسسة ICANN.	49

مسودة

الاسم	المنضمون	الفريق الفرعي للمنافسة واختيار المستهلك (22 اجتماع حتى سبتمبر (2017	الفريق الفرعي للضمانات والثقة (26 اجتماع حتى سبتمبر (2017	اجتماعات الفريق الفرعي Nielsen (4 اجتماعات حتى سبتمبر (2017	عملية الطلب والتقييم (3 اجتماعات حتى سبتمبر (2017	اجتماعات الفريق الفرعي INTA (3 اجتماعات حتى سبتمبر (2017
كالفن برونيه	GNSO	2	14			
كارلوس راؤل غويتيريز	GNSO	5	13	2		0
كارلتون ساموبلز	ALAC		17			2
ديفيد تيلور	GNSO	1	14			3
ديجان جوكيك	ccNSO	19			1	2
درو باغلي	خبير مستقل	2	23		0	
فابرو ستيبيل	خبير مستقل		11	3		
جاو موسوي	ccNSO		22		1	
جوناثان زوك	GNSO	18	18	3	2	
جوردين بوتشانان	GNSO	22		3	1	3
كايلي كان	ALAC	16				
لورين كابين	ممثل رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية		22	2	2	
ميغان ريتشاردز	اللجنة الاستشارية الحكومية GAC	12			0	
أن رافي شانكر (تقاعد في 17/18/10)	خبير مستقل					
ستانلي بيسين (تقاعد في 17/25/6)	خبير مستقل	13	1	1		
واودو سيغانغا	GNSO	16		2	1	1
جيمي هيدلوند	ممثل رئيس والمدير التنفيذي لمؤسسة ICANN.	6	13		0	

بيانات الاهتمام لأعضاء فريق المراجعة يمكن العثور عليها على
https://community.icann.org/display/CCT/Composition+of+Review+Team
يمكن الاطلاع على أرشيفات البريد الإلكتروني على
https://community.icann.org/display/CCT/Email+Archives